وزارة الثقافة



الهيئة العامة لقصور الثقافة

إصدارات خاصة

النظر إلى مصر بعين ثالثة

قراءة سوسيو- ثقافية للمشهد الراديكالي المصري

محمد صلاح غازي

إصدارات خاصة

النظر إلى مصر بعين ثالثة

قراءة سوسيو ثقافية للمشهد الراديكالي المصري

محمد صلاح غازي

وزارة الثقافة



سلسلة
إصدارات خاصة
تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
د. سيد خطاب
أمين عام النشر
محمد أبو المجد
مدير عام النشر
ابتهال العسلي
الإشراف الفني
د. خالد سرور

• النظر إلى مصر بعين ثالثة
• محمد صلاح غازي
• الطبعة الأولى:
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2014م
• تصميم الغلاف: أحمد الجنايني
• المراجعة اللغوية: أحمد سراج
حسين جعفر
• رقم الإيداع: ٢٠٣٦٧/ ٢٠١٤
• الترقيم الدولي: 978-977-718-894-4
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالي: 16 شارع أمين سامي - القصر العيني
القاهرة - رقم بريدي 11561
ت: 7947891 (داخلي: 180)

• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

141

تعنى بنشر الأعمال الفكرية والثقافية
والأعمال الخاصة لأبرز الكتاب في مصر والعالم

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة
بل تعبر عن رأي وتوجه المؤلف في المقام الأول.

النظر إلى مصر بعين ثالثة

قراءة سوسيو ثقافية للمشهد الراديكالى المصرى

الإهـــداء

إلى أبناء شعب مصـر العظيم الذين أسقطوا الديكتاتور مبارك فى ٢٥ يناير

وإلى كل من شارك فى عزل ديكتاتورية الدولة الفاشية الثيوقراطية السوداء فى ٣٠ يونيو..

إليهم جميعا أرفع هذا الكتاب على استحياء

محمد صلاح غازى

مقدمة

هذا الكتاب يضم سلسلة من المقالات، التى هى قراءة سوسيو- ثقافية للمشهد الراديكالى للمجتمع المصرى فى أعقاب انهيار نظام الديكتاتور المخلوع مبارك، وما شهده المجتمع المصرى من وقائع خطيرة كانت ستؤدى إلى اشتعال صراعات دموية، أبعدتنا ولو جزئياً عن أهداف المصريين فى بناء أسس المجتمع المصرى الحديث.

من مجتمع عاش على مدار أكثر من ثلاثة عقود فى قبضة قوى الفساد الاقتصادى والاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى، إلى مجتمع التحول الراديكالى الديمقراطى السلمى، مجتمع الحداثة، القائم على بنية الدولة المدنية القوية. تلك الدولة التى تعتمد فى قوتها على الديمقراطية الحقة بجناحيها العدالة الاجتماعية والحرية، ويشد من عضدها نهوض اقتصادى قوى ومتسارع فى ذات الوقت. تضمنها دولة القانون الراعى الحقيقى للتداول السلمى للسلطة.

وأدت أحداث العنف الهستيرى إلى نظر المصريين نحو واقعهم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى رؤية غير موضوعية من حالة الإفراط الشديد فى التفاؤل عقب الإعلان عن تنحى الطاغية مبارك عن الحكم، إلى حالة الإفراط فى التشاؤم نتيجة ارتفاع مستويات العنف والقتل ومشاهد الدم المروعة.

ومن ثم كان على المثقف الملتزم إزاء مجتمعة وثقافته المصرية والعربية أن ينظر إلى شئون حياتنا اليومية من منظور ثالث، بعيدا عن الإفراط الشديد فى التفاؤل والإفراط الشديد فى التشاؤم، ولكن بعين ثالثة تحكمها حقائق الواقع الاجتماعى المصرى، وإيمان شعبنا بقدرته على النهوض مجددا، فالشعب الذى حقق انتصار أكتوبر العظيم، هو الشعب الذى أسقط نظام ديكتاتورى بأقل قدر من الخسائر المادية والبشرية، وهو الشعب أيضا القادر على الأخذ بزمام حياته وتغييرها إلى الطريق الذى يريد السير عليه وتحقيق طموحه فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى.

إن أخطر قضية تواجه الشعب المصرى هى كيفية استئصال الفقر بين المصريين، والارتفاع بمستوى معيشة المصريين، وكيف له أن يؤسس لدولة القانون الراعى الحقيقى للتداول السلمى للسلطة. إن تحديات التحول الديمقراطى لا تقف حدودها عند إسقاط نظام الديكتاتور المخلوع مبارك وصعود نظام آخر ولكن كيف نؤسس لآليات التداول السلمى للسلطة بين المصريين جميعا، وذلك لكى نجنب المجتمع ويلات الدم والعنف والقتل والتدمير.

كما أن من أخطر القضايا، التى يعانى منها المصريون هى الحرب الصامتة من قبل إسرائيل وحرب تجارة المخدرات على مصر، لأن هدف هذه الحرب " الصامتة " هى تدمير البنية الجسدية للمصريين جميعا، ويكفى أن نشاهد كم الأمراض الخطيرة المفضية إلى الموت، والتى لحقت بشريحة واسعة من شعبنا، وذلك من أجل تعطيل مسار حياتة اليومية، واستنزاف قدرائة التنموى.. بالإضافة إلى تلوث أهم ثروة تميز حياة المصريين، وهى تلوث مياه الشرب. مياه الشرب التى حذر الخبراء والمفكرون والباحثون من احتمالات نشوب حروب المياه فى المستقبل من أجلها.

ويكفى أن نتابع مشاهد العنف المصاحبة للاحتجاج على فيلم الفتنة المسىء للرسول صلى الله عليه وسلم، للتأكيد على حقيقة أن أعداء هذا الشعب يريدون أن يبعدوه عن تحقيق أهدافه الحقيقية فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى والدفع به إلى صراعات هسترية، لا تصب فى مصلحته وتشويه صورته فى العالم من أجل وصمة بجريمة العنف والإرهاب، بالإضافة إلى أننى لم أتجاهل وقع قضايا خطيرة محيطة بمصر وعلى رأسها أزمة العالم الرأسمالى الاقتصادية، ومخاطر الحرب الوشيكة على إيران.

إن هذه السلسلة من المقالات حظيت بترحيب كبير من المثقفين والقراء فى مصر ومن جانب رؤساء تحرير الصحف المنشورة بها، وهى جريدة القاهرة والأحرار اليومية وجريدة

الأهــالى وجـريدة صـوت البلد وجريدة الدسـتور الوطنى وجريدة التيار الثالث والمستقل الآن وجريدة الكرامة وجريدة الاثنين وموقع وكالة أبناء مصر .

ولا ينبغى أن أتجاهل مطلقاً الأثر الإيجابى للنقاش المثمر، حول مضمون الكتاب واختيار عنوانه، وأتقدم بالشكر للكاتبة الصحفية حنان محمد، مدير تحرير صفحة الرأى بجريدة الأحرار اليومية، والأديبة اللامعة والكاتبة البارزة فريدة النقاش، رئيس تحرير جريدة الأهــالى، وأشكر صديقى العزيزالصحفى البار زالمناضل عبد النبى عبدالستا،ر رئيس تحرير جريدة التيار الثال،ث والدكتور ياسر طنطاوى رئيس تحرير وكالة أنباء مصر، ورئيس تحرير جريدة الربيع العربى.

وأشكر الزملاء الأعزاء فى جريدة الدستور الوطنى أمجد فهمى رئيس التحرير، والكاتب الصحفى البارز عادل الجندى، والكاتب الصحفى البارز سمير الجمل، كما أخص بالذكر الدكتور خالد محمد غازى رئيس تحرير جريدة صوت البلد والكاتب الصحفى البارز شريف سليمان، رئيس تحرير جريدة مصر المستقبل، والأديبـة والـروائيـة اللبنانية الدكـتورة لنــا عبد الرحمن لاختياره الجزء لـيس بالقليل من هذه المقالات لنشرها على الموقـــع الإلكترونى لمجلة "نقطة ضــوء" الثقافية التى ترأس تحريرها.

والشكر موصول إلى صديقى العزيزالكاتب الصحفى البارز أبو العباس محمد رئيس تحرير جريدة الاثنين، وأشكر الكاتب الصحفى المشهور صديقى العزيز / عماد الصابر، رئيس التحرير التنفيذى لجريدة الكرامة، كما أشــكر صديقى العزيز شعبان خليفة رئيس تحرير جريدة المستقل الآن.

إننى مديــن بالشكر إلى أبى وأمى وزوجتى، لما بذلوه معى من جهد على توفير المناخ الأسرى لكى أكتب وأعـد – عزيزى القارئ – لك هذا الكتاب.

محمد صلاح غازى

٣٠ أكتوبر ٢٠١٣

من يريد أن يشعل الحرائق فى مصـــر؟!

إن المتأمل لإيقاع الأحداث الدامية، التى يشهدها المجتمع المصرى من صراعات هستيرية ودامية، وحالة الدفع بقوة بمجتمعنا المصرى نحو فوضى عارمة، إنما يؤكد بما لايدع مجالاً للشك، بأن هناك قوى داخلية وأخرى خارجية تسعى بخطط منهجية نحو ترسيخ تلك الفوضى والعمل على تعميقها واستمراريتها.

والهدف من ذلك هو قطع الطريق على المصريين جميعا من استكمال عملية الانتقال من مجتمع عاش على مدار أكثر من ثلاثة عقود فى قبضة قوى الفساد الاقتصادى والاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى، إلى مجتمع التحول الراديكالى الديمقراطى السلمى، مجتمع الحداثة، القائم على بنية الدولة المدنية القوية، تلك الدولة التى تعتمد فى قوتها على الديمقراطية الحقة بجناحيها الحرية والعدالة الاجتماعية، ويشد من عضدها نهوض اقتصادى قوى ومتسارع فى ذات الوقت. تضمنها دولة القانون الراعى الحقيقى للتداول السلمى للسلطة.

وقد يظن القارئ أننى ضد حرية الرأى والتعبير والحق فى التظاهر السلمى والاعتصام. لأننى لست ضد أى حق من حقوق الإنسان، غير أن السائل والمتخصص فى قضايا العلم الاجتماعى والسياسى يعلم تمام العلم أن التظاهر والاعتصام هما أحد الآليات المشروعة فى إدارة الصراع الاجتماعى والسياسى داخل المجتمع ضد الظلم

والاستبداد، ولكنهما منهجيا لا يستخدم إلا فى مراحل متأخرة من عمليات الصراع الاجتماعى. لأن هناك آليات متعددة للوصول لإشباع الاحتياجات وتحقيق المطالب المشروعة ولكنها لم تستخدم بعد.

إن مشهد حرق المجمع العلمى المصرى ليس مجرد فعل همجى غاشم بحرق مؤسسة وطنية إنما هو سلوك رمزى يريد فاعله الهمجى الفلولى تدمير مصر كلها.

إن المستفيد الأول لدفع حالة الفوضى داخل المجتمع المصرى هو الديكتاتور المخلوع مبارك ومعه حاشيته الفاسدة من رجال الأعمال المخربين، الذين طغوا فى البلاد فأكثروا فيها الفساد ولكن ربك لهم بالمرصاد.

كشفت الأيام القليلة الماضية عن مدى الأنانية والانتهازية المفرطة، التى تسيطر على عقل ووجدان القوى السياسية، التى تريد أن تصعد وتستولى على سدة الحكم، ولو بمزيد من دماء المصريين، ولو لهدم الدولة المصرية ذاتها ولو على إحداث الوقيعة بين الجيش وشعبه.

وهذا ما دعا الفريق سامى عنان لتوجيه تحذير شديد اللهجة للإعلام المصرى أثناء حديثه للضباط بالمنطقة المركزية قائلا "يا من تقولون أن الجيش يقتل الشعب فجيش مصر مات من أجل الشعب فى السويس والاسماعيلية ولم نعلن عن من يموت من أبنائنا حتى لا يحدث توتر"و وتابع لقد أهملنا فى حق أولادنا كثيرا وكل يوم يسقط من ضباطنا المزيد والمزيد، ووجه حدثيه للإعلام قائلا: "على الإعلام المصرى أن يعرف أننا لن نقف مكتوف الأيدى كثيرا تجاه تحريضهم الواضح ضد الجيش"، وكشف عنان عن مطالبة عدد من ضباط وجنود الجيش بحق زملائهم وشدد على أنه أكد لهم أن حق شهدائهم لن يضيع فلا فرق بين مدنى وعسكرى.

وعاد الفريق ليتهم الإعلام بالنفاق والتحريض على الفتنة منذ أحداث ماسبيرو وحتى أحداث مجلس الوزراء وتوعد كل من يثير الفتنة بين الجيش والشعب بالمحاسبة، وأكد عنان أن قوات الجيش لو أردات أن تفض أى اعتصام بالقوة فلن يستغرق الأمر أكثر من ساعة إلا أن الجيش لا يرغب فى استخدام العنف ضد أبناء وطنه فعقيدته هى الدفاع عنهم، وطالب من يطالبون برحيل الجيش والشرطة بأن يرحلوا هم إلى أمريكا.

ولو كان هؤلاء يريدون الخير لمصر ولشعبها، كما يروجون لنظروا بعين الجد والعمل إلى حجم الخراب الاقتصادى والاجتماعى المتراكم من العهد البائد، الذى يعانى منه المجتمع المصرى من انخفاض مستويات المعيشة بصورة لم تعد مقبولة بكل المقاييس

وبطالة وفساد وبلطجة وانحطاط قيمى وأخلاقى يحتاج منا جميعا إلى عمل متفانٍ ودءوب وإلى إخلاص حقيقى. أن هناك مجتمعات عربية لا تخفى شماتتها لما وصل إليه حال الشعب المصرى، وعلى رأسها بلاد النفط الخليجى.

إن بناء المدينة الفاضلة التى يسعى إلى إقامتها المجتمع المصرى، أو الوصول إلى مجتمع أفضل شىء ممكن، مجتمع قوامه مساواة أكثر وعدالة أوفر وديمقراطية حقة أكبر، أمر يمكن تحقيقة، ولكن ما نشهدة اليوم فى مجتمعنا المصرى هو حلول الاحتجاج محل السياسة ومأسسة الاحتجاج والسخط ومعها اختفاء الديمقراطية نفسها، وإذا لم تستعد الدولة الشعب فإن الشعب لن يستعيد الدولة، وهنا فقط تحدث الفوضى، وعندها ستحرق مصر ومعها كل المصريين.

* نشـر فى جريدة الأحـرار - العدد ٧٢٤٦ - ٢٥ من ديسمبر ٢٠١١.

* ونشـر فى جريدة صوت البلد- بتاريخ ٢٢ من ديسمبر ٢٠١١ .

ثورة ٢٥ ينايـر وثقافة الاستبعاد الاجتماعى

عندما ارتفعت دعوات الإصلاح بشكل حاد فى عصر الديكتاتور المخلوع مبارك، فإن ذلك يعنى أن النظام الذى كان يقوده ذلك الطاغية وصل بالفعل إلى درجة كبيرة من العجز عن أداء وظائفه الأساسية، ولم يعد قادراً على حل التناقضات الداخلية والتحديات الخارجية التى تواجهه، ومظاهر هذا العجز، وكعلامة من علامات الأفول، أن فقد الخطاب المعبر عن نظام الديكتاتور المخلوع مبارك كل مصداقيته وقدرته على التأثير حتى بين الشرائح الاجتماعية، التى ارتبطت مصالحها بسيادة هذا الخطاب واستمرارية الأوضاع على ما هى عليه.

وعندما انتشرت أنواع حادة من الباثولوجيا الاجتماعية فى المجتمع المصرى، وعلى رأسها انتشار الفساد، الذى ضرب النسق الاجتماعى من رأس السلطة إلى أدنى مستوى إدارى فى أجهزة الدولة، ومع استمرار الخلل عن أداء الوظائف الرئيسية للنظام الاجتماعى للمجتمع المصرى بأسره، هنا أصبح وجود واستمرارية المجتمع المصرى فى خطر شديد.

ومن هنا اشتعلت ثورة ٢٥يناير المجيدة، حتى إن الرأى العام أصابته الصدمة من هول الفساد وحجم المفسدين، خصوصا فى قمة النظام، فاستحق عن جدارة لقب النظام الفاسد، وتشير الإحصاءات إلى تلقى النيابة العامة أكثر من ٧ آلاف بلاغ رسمى حول

الفساد عقب قيام ثورة٢٥ يناير، هذه البلاغات قام المكتب الفنى للمستشار الدكتور عبدالمجيد محمود، النائب العام، بإحالتها إلى نيابات أمن الدولة العليا والأموال العامة العليا والشئون المالية والتجارية والضرائب لفحصها والتحقيق فى البلاغات المؤيدة بالمستندات في الوقت نفسه، تلقت الإدارة العامة لمباحث الأموال أكثر من ١٠٠٠ بلاغ عن وقائع فساد واستغلال نفوذ واستغلال الموقع الوظيفى والإضرار بالمال العام وإهداره.

وعندما زادت حدة الوهج الثورى لم يدرك العقل الاستبدادى للديكتاتور المخلوع مبارك أنه فى مثل هذا المناخ الراديكالى لا يفيده ضجيج البيروقراط، ولا حذاقة التكنوقراط ولا انتهازية كتبة النظام، فى مثل تلك الظروف يستحيل تحقيق أى حل للتناقضات، ولا يمكن مواجهة التحديات بمجرد إجراء تعديلات شكلية هنا أو هناك من قبيل ما قام به الديكتاتور مبارك بتعيين الفريق أحمد شفيق رئيسا للحكومة أو تعيين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورى.، إن عقلية الاستبداد لم تدرك أن الشعب يريد إجراء تغييرات بنيوية جذرية، ولابد من تغيير آليات أداء النظام الاجتماعى السياسى جذرياً، وذلك بإسقاط النظام ذاته من أجل الحفاظ على استمرارية وبقاء المجتمع المصرى.

وعندما خرج المصريون بثورتهم المجيدة التى أدهشت العالم، من أجل إسقاط نظام الظلم الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى والاستبداد السياسى والتضليل الإعلامى ومعه كل السياسات القائمة على ثقافة الاستبعاد الاجتماعى والتحامل على الفقراء. من أجل التحرر من قيود الجوع والخوف.

وعرف عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر الاستبعاد الاجتماعى بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعى. فكان يرى أن الانغلاق الاستبعادى بمنزلة المحاولة التى تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة أخرى من خلال عملية إخضاعها، وأكد على الفكرة القائلة بأن الاستبعاد الاجتماعى سمة حتمية ومتأصلة فى الطبيعة الجائرة لرأسمالية ما بعد الصناعة، التى تقوم على سوق العمل المرن، والتى نتج عنها كل تلك السياسات التى أنتجت جيشا هائلا من العاطلين عن العمل، وجيشا آخر من العمالة ذات الأوضاع المتدنية ومنخفضة الأجور، واتباع آليات إطعام الفقراء بالقطارة، وتلك الأعداد الهائلة من البلطجية، وتجار ومدمنى المخدرات، ويكفى أن نتأمل فى الإحصائيات التى أشار إليها التقرير الصادر عن مصلحة الأمن العام التى نشرتها جريدة الأهرام بارتفاع نسبة الجريمة بصورة غير مسبوقة خلال عام ٢٠١١، حيث سجلت جرائم القتل أعلى معدل قياسى لها وهى٢٧٧٤ حادث قتل جنائى على مستوى الجمهورية استطاعت أجهزة الأمن كشف غموض١٣٦٠ حادثا من هذه الجرائم، وكانت أعلى المحافظات، التى ازدادت فيها الجريمة بصورة كبيرة هى أسيوط تليها القاهرة ثم الجيزة ثم القليوبية، وكانت أعلى معدلات الجريمة شهر

أغسطس حيث بلغت ٢٢٠ جريمة قتل وكان معظمها بسبب الخلافات المالية والمعاملات التجارية، أما حوادث السرقة بالإكراه فسجلت أعلى نسبة وهى ٣٣١٢ حادثا استطاعت أجهزة الأمن ضبط ٩٤٤ متهما شاركوا فى تلك الحوادث، وكانت أعلى معدلاتها فى محافظة الغربية تليها الجيزة ثم القاهرة ثم القليوبية، وكانت أعلى معدلاتها فى شهر سبتمبر وبلغت ٢٩٧ حادث سرقة بالإكراه.

أما جرائم الخطف فبلغت ٢٢٢٩ حادثا، وكان أعلى معدلاتها فى محافظات القاهرة والجيزة والغربية والقليوبية ومعظمها كانت بسبب خلافات مالية أو الخطف لطلب فدية أو معاملات تجارية، أما سرقة السيارات فبلغت أعلى معدل لها فى تاريخ مصر حيث سجلت ١٧٨٠٠ حادث سرقة سيارة على مستوى المحافظات، وكان أعلى معدلات السرقة فى محافظة القاهرة وخاصة المدن الجديدة والقليوبية والإسكندرية والجيزة وكانت عمليات السرقة ليلا ونهارا على الرغم من الجهود المبذولة من قبل رجال الأمن لمطاردة تلك العصابات.

أما حوادث السطو المسلح على الشركات والسيارات المحملة بالبضائع على الطرق فبلغت ٤٩٥ حادثا استطاعت أجهزة الأمن ضبط ٢٢١ حادثا منها، وكان أغلبها بالطرق الصحراوية والزراعية بالأسكندرية والقاهرة والقليوبية والجيزة. إن أولئك المصريين الذين ارتكبوا تلك الجرائم التى يعاقب عليها القانون الجنائى من القتل والسرقة بالإكراه والتى تتناقض مع طبيعة الشخصية المصرية، التى تعرف بالتسامح، هم فى الأصل ضحايا سياسات الاستبعاد الاجتماعى.

وأكدت تلك الظواهر الاجتماعية السلبية الصلة الوثيقة بين عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعى فى أى مجتمع فى العالم يتم فيه توزيع القدر الأعظم من السلع والخدمات من خلال السوق. ويسمح فيه بالحصول على السلع والخدمات التى توفرها الدولة من القطاع الخاص. إن مرور عام على ثورة ٢٥ يناير المجيدة وسقوط نظام الديكتاتور المخلوع مبارك لا يعنى بأى حال من الأحوال أننا على مقربة من إقامة نسق العدل الاجتماعى فى المجتمع المصرى، بل فى اعتقادى أننا سنشهد صراعاً طويلاً ومتنوع المظاهر من أجل إرساء قواعد معينة - لا أقول من نظام الرفاه الاجتماعى - بل من دولة الرعاية الاجتماعية.

* نشر فى جريدة الأحرار - العدد ٧٢٥٦ - ٥ من يناير ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة القاهرة - العدد ٦١٣ - ٦ من مارس ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة صوت البلد - العدد ٢٥١ - ١٢ من أبريل ٢٠١٢.

الكفاح الثورى.. من هنا يبدأ

إن التدمير المنهجى والمنظم لبنية الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المصرى على مدار أكثر من ثلاثة عقود نتيجة السياسات الهدامة للديكتاتور المخلوع مبارك، ومعه رفاقه من اللصوص الذين نهبوا ثروات المجتمع المصرى، هى التى أفرزت حالة البؤس الاجتماعى، تلك الحالة هى فى الحقيقة الوقود السيكولوجى الذى حرك إرداة الشعب المصرى نحو ضرورة التغيير ونزع من قلبه مشاعر الخوف، وأخرج الطاغية مبارك من سدة الحكم، ذلك الخروج الذى سجله التاريخ بالخروج المهين.

والمتأمل لتاريخ الثورات فى العالم يكتشف أن الثورة الفرنسية لم تكن لتحدث من دون وجود استياء واسع النطاق من نظام الحكم القديم، وكذلك لم تكن الثورة الروسية لتحدث من دون وجود التفسخ الذى أعترى إمبراطورية القيصر بسبب الحرب، وبالمثل كانت عملية التفكك التى نتجت عن التضخم الاقتصادى الجامح والأعداد الهائلة من العاطلين هى التى مهدت الطريق للانتصار الذى حققه النازيون فى ألمانيا.

غير أن قوى الثورة المصرية التى كانت فى طليعة المشهد الثورى، التى اتخذت زمام المبادرة وأعلنت حالة العصيان المدنى، أصابها فيروس الانقسام، وكانت الملامح البارزة لحالة الانقسام، هذا العدد الهائل من الأحزاب والائتلافات والحركات السياسية التى تدعى من خلالها بأنها قوى راديكالية يكشف لنا بما لا يدع مجالاً للشك، أن تلك القوى

نظرت إلى مصالحها الخاصة أولاً، التى دعمتها حالة التعددية السياسية، التى هى إفراز طبيعى للحالة الثورية فى مصر. والتى أدت أيضا إلى سياسة "فرق تسد" التى استفاد منها تيار الإسلام السياسى، على اختلاف خطابه الأيديولوجى ما بين الإخوان والسلفيين، وقفزوا على المشهد الثورى وهو ما كشفت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، مستغلين حالة الانقسام البارز بين صفوف القوى الراديكالية من خلال التعددية السياسية المفرطة، التى سببت ضرراً بالغ للثورة، وغيابهم عن المشهد الانتخابى. واستغلت القوى المناهضة للثورة تلك الحقيقة السوسيولوجية التى حذر منها علماء الاجتماع، التى تذهب بأنه ليست هناك طريقة للتخلص من كابوس العمل السياسى الراديكالى الموحد، الذى تقوم به الجماعات المحرومة اقتصاديا، والتى يمكن أن تقدم مطالب مشتركة أفضل من جعل جماعات مختلفة من الفقراء تدخل فى مواجهات بعضها مع بعض.

الأمر الذى أكدته أحداث العنف الهستيرى أمام ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء، وذلك من أجل صرف الانتباه عن الظروف السيئة التى يعانى منها المجتمع المصرى من البطالة والفقر والإسكان منخفض الجودة والعشوائيات والهجرة غير الشرعية للعديد من الشباب إلى دول العالم وكان آخرها ما وقع بالأمس القريب من إنقاذ قوات حرس السواحل الليبية ٧١ شابا مصريا من الغرق المحقق بمياه البحر الأبيض المتوسط أثناء استقلالهم مركبا للهجرة غير الشرعية متجها إلى سواحل إيطاليا، وغيرها من الخدمات العامة المنقوصة، والتى تستهدف على المدى الطويل القضاء على المساواة، والقضاء على الروح الراديكالية بين صفوف القوى الثورية، ومن ثم فإن الخطوة التى أطلقتها٨٥حركة ومنظمة وائتلافا ثوريا وسياسيا مبادرة، لتكوين أول تحالف لهم لاستكمال مطالب ثورة ٢٥يناير، تؤكد أن الكفاح الثورى يبدأ من هنا من نقطة توحيد الصفوف الثورية وتكوين تحالف موحد للقوى الراديكالية المصرية.

وأعلن المشاركون – فى الاجتماع الذى عقد بساقية الصاوى – أن التحالف سيضم فى هيكله عددا من الشخصيات العامة، مؤكدين أن شعارات التحالف ستكون الثورة سلمية أمن وحرية وعدالة اجتماعية، ولن تشارك فى مسيرات حزبية أو طائفية، كما أقرت المبادرة ضرورة مساعدة جميع الجهات الأمنية والأطراف المعنية بالدولة على حماية الوطن والثورة وأهدافها والمساهمة بالفعل والقول فى نزع فتيل الفتنة مع التزام الجميع بمواثيق حقوق

الإنسان وجميع القوانين المعمول بها والمطبقة لإعلاء دولة القانون، وأكدت القوى المجتمعة رفض استهداف المرافق العامة أو الخاصة والتمسك بسلمية الثورة وسعيها لدعم الحريات والعدالة الاجتماعية .

وفى اعتقادى أن تبديد الجهد السياسى الراديكالى فى الدعوة إلى امتيازات خاصة لكل مجموعة والدفاع عن تلك الامتيازات سنفقد ذلك الجهد فى عملية التعبئة التى تستند إلى مصالح أكثر شمولية وعمومية لكل المصريين. إن بناء الدولة المصرية القوية والمجتمع المصرى الناهض، لن يأتى إلا من خلال جهود أبناء مصر المخلصين الأوفياء.

* نشر فى جريدة الأحرار – العدد ٧٢٥٩ – ١٠ يناير ٢٠١٢ م

إيـران والصـراع مـع الغـرب

فـى الوقت الذى هددت فيه إيران بـأنها فى حالة فرض عقوبات نفطية عليها فإنـها قد تغلق مضيق هرمز الاستراتيجى الذى تمر من خلاله نسبة ٤٠٪ من صادرات العالم من النفط، وخاصة من دول الخليج العربية، كما حذرت إيران الولايات المتحدة من إرسال أى حاملات طائرات أمريكية إلى منطقة الخليج . قال وزير الدفاع الأمريكى ليون بانيتا إن بلاده لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووى معتبرا هذا خطا أحمر. جاء هذا بعد ساعات من إعلان إيران إنها ستبدأ قريبا، تشغيل محطة فيرودو، التى يمكن تخصيب اليورانيوم بها بنسبة تصل إلى ٢٠٪. كما جاءت هذه التطورات على خلفية تصاعد التوتر أخيرا بين إيران والغرب. يأتى هذا فى الوقت الذى رفعت فيه إسرائيل ميزانية الدفاع بمقدار ٧٨٠ مليون دولار. وأعلن الجيش الإسرائيلى عزمه إجراء مناورات صاروخية موسعة بالمشاركة مع القوات الأمريكية وذلك بعد ما لا يزيد على عشرة أيام من المناورات البحرية الإيرانية، التى استخدمت فيها الصواريخ بالقرب من مياه الخليج، وقالت مصادر الجيش الإسرائيلى إن المناورات المزمعة التى أطلق عليها اسم "التحدى الصارم ١٢" كان مخططا لها منذ وقت طويل ولا علاقة لها بالتطورات الأخيرة.

وأوضحت المصادر أن هذه التدريبات العسكرية تستهدف اختبار وتحسين النظم الدفاعية الصاروخية الإسرائيلية، ولم يحدد الجيش الإسرائيلى موعدا لإجراء تلك

المناورات، ويذكر أن إسرائيل نصبت النظام الدفاعى الصاروخى المعروف باسم "آرو" والذى طورته بالتعاون مع الولايات المتحدة بهدف اعتراض وتدمير الصواريخ الإيرانية.من ناحية أخرى حذر وزير الدفاع البريطانى فيليب هاموند من أن إيران "تسابق الزمن" لتطوير قدراتها النووية ولن يردعها سوى الخسارة الباهظة التى يمكن أن تلحق باقتصادها جراء ذلك، ولكن هاموند قال إن بريطانيا لا تحبذ تنفيذ ضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية وستلجأ بدلا من ذلك لعقوبات اقتصادية تستهدف مصدر دخل إيران من النفط والبنك المركزى الإيرانى والاقتصاد الإيرانى بصفة عامة، وقال هاموند إن بريطانيا والولايات المتحدة تعملان سويا لضمان أن يكون ردهما على أى استفزاز إيرانى "محسوب بدقة ولا ينطوى على تصعيد غير ضرورى".

والسؤال الآن: ما حقيقة القوة الصاروخية لإيران؟. تشير بعض التقارير الإيرانيه إلى إن هناك مالا يقل عن ١٠٠ منشأة على الأقل من مختلف الأحجام تعمل فى مجال الإنتاج الصاروخى، وتضم هذه المنشآت عدة آلاف من الفنيين والعمال، وهناك فى واقع الأمر شقان رئيسيان فى مجال تطوير الصواريخ الباليستية الإيرانيه.الأول: يتمثل فى إنتاج منظومات صاروخيه بالتعاون مع الصين لتطوير طراز من الصواريخ وإنتاجها ويتراوح مداها بين ٨٠٠– ١٠٠٠ كيلومتر، وتمكنت إيران من خلال هذا البرنامج إنتاج عدة طرز من الصواريخ أبرزها سكود – بوعقاب. أما النوع الثانى، فيتمثل فى إنتاج منظومات صاروخيه بالتعاون مع كوريا الشمالية وتجرى فى هذا الإطار التركيز بصفه خاصة على عمليات تطوير وإنتاج الصاروخ سكود– ب الذى تنتجه كوريا الشمالية بكميات ضخمة، كما ساعدت كوريا الشمالية – أيضا– فى عمليات تطوير الصواريخ الإيرانية الأخرى وإنتاجها مثل الصاروخ شاهين ١، شاهين ٢ ومع ذلك فإن عمليات التعاون بين إيران وكوريا الشمالية فى هذا المجال كانت أقل حجما وأضيق نطاقا من عمليات التعاون بين إيران وكل من روسيا والصين، استنادا إلى أن كافه المنظومات التسليحية التى تنتجها كوريا الشمالية تعتبر فى جوهرها نسخا أولية من المنظومات التسليحية السوفيتية القديمة المنتمية إلى عقود الخمسينيات والستينيات، وهو ما لم يكن يتجاوب تماما مع الاحتياجات الإيرانية، لكن إيران حرصت مع ذلك على مواصلة التعاون مع الاحتياجات الإيرانية، لكن إيران حرصت مع ذلك على مواصلة التعاون مع كوريا الشمالية فى المجال الصاروخى على اعتبار أن ذلك يوفر بديلا معينا لتغطية بعض الاحتياجات التسليحية الإيرانية.

ولذلك اعتمد برنامج الصاروخ شهاب ٣ على تكنولوجيا روسية وصينية وألمانية وكوريا شمالية، حيث حصلت إيران من روسيا على خبرة التصميم الأساسى وتصنيع عناصر الصاروخ شهاب ٣، كما حصلت من الصين على تكنولوجيا الوقود الصلب وأجهزة الجيرو سكوب وتكنولوجيا بناء واختبار التوجيه. وتشير بعض التقارير الغربية إلى أن الصاروخشهاب ٣، لا يمثل أقصى الطموحات الإيرانية فى مجال تطوير الصواريخ الباليستية وإنتاجها، بل إن إيران تسعى إلى إنتاج طراز جديد من الصواريخ الباليستية باسم شهاب٤ يكون جاهزا للعمل فى الخدمة الفعلية فى أوائل القرن الحالى، وسوف يكون سلاحا استراتيجيا رادعا شديد الخطورة، حيث يمكن أن يزيد مداه على ٢٤٠٠ كيلو متر عند تزويده برأس حربى تقليدى ثقيل، بينما يمكن أن يزيد المدى على ذلك كثيرا فى حالة تحميله برؤوس تقليدية أو غير تقليدية أخف وزنا.

وسوف يكون هذا الصاروخ بمثابة تطوير للصاروخ الروسى الاستراتيجى (سى-سى-٤) الذى كان أول طراز من الصواريخ الباليستية عابرة للقارات التى تدخل فى صفوف القوات السوفيتية فى الخمسينيات، وثمة مؤشرات عديدة على أن إيران حصلت بالفعل على العديد من مكونات هذا الصاروخ من روسيا رغم النفى الروسى لذلك، وفى ظل احتمالات تعرض إيران لعدوان أمريكى أو إسرائيلى تتحسب إيران كثيرا من احتمالات تعرض موقع إطلاق الصواريخ أرض- أرض للضرب، ولذلك سعت القوات المسلحة الإيرانية منذ عام ١٩٩٤م إلى زيادة مواقع الصواريخ أرض - أرض للضرب إلى أربعة مواقع بدلا من موقع واحد تتمركز فى الساحل الجنوبى الغربى لإيران وتستخدم فى تخزين الصواريخ، كما أقامت إيران أنفاقا سرية على ساحل الخليج لنصب صواريخها الباليستية بعيدة المدى، ولاسيما الصواريخ سكود من طرازى بى وسى كما يمكن أن توضع فيها - أيضا- صواريخ نود ونج وشهاب٣،٢،١ .

ومن المعتقدات أن إيران استفادت من تجربة العراق فى حرب الخليج فى مجال إطلاق الصواريخ أرض - أرض، حيث كان العراق بنى عددا من المخابئ الصاروخية المحمية بعضها بقى فارغا، فى حين تم فى البعض إخفاء الشاحنات تخرج من مخابئها وتقوم بإطلاق الصواريخ، وفى ظروف القتال الفعلى كانت الشاحنات تخرج من مخابئها وتقوم بإطلاق الصواريخ وتعود بسرعة، وفى ظلمة الليل تتحرك الشاحنات إلى ملاجئ أخرى، وبالتالى، فإن برنامج تطوير الصواريخ الباليستية يحتل مكانة محورية فى جهود البناء العسكرى الإيرانى، ولا تقتصر أغراض هذا البرنامج على مجرد الدفاع والردع، ولكنها

تمتد إلى محاولة إيران تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من خلال امتلاك قدرات فعالة للردع الاستراتيجى.

بدأت إسرائيل عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، تضع إيران فى المرتبة الأولى كقوة رئيسية تهدد إسرائيل فى المنطقة بعد أن تلاشى الخطر العراقى، وأعطت السياسة الإسرائيلية فى هذا السياق تركيزا بارزا لما وصفته برغبة إيران فى أن تصبح ليس فقط قوة إقليمية، ولكن أن تصبح القوة الإقليمية الرئيسية فى المنطقة، كما تم إعطاء عناية واضحة لما وصفه المحللون الإسرائيليون بالمسعى الإيرانى لقيده الجهاد الإسلامى المضاد لإسرائيل. وفق هذه الرؤية ركزت إسرائيل على التطورات التسليحيه الإيرانية، خاصة ما يتعلق بالتسليح النووى، وترى إن إيران اتجهت نحو تحقيق قدره نووية ما، سواء من خلال التصنيع الوطنى أو من خلال الاستيراد من جمهوريات آسيا الوسطى، مما يزيد من مخاطر الهجوم النووى الإيرانى فى المستقبل ضد إسرائيل.

على جانب آخر أدى فرض العقوبات الأمريكية إلى هبوط سعر صرف الريال الإيرانى وتوصلت الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى إلى اتفاق مبدئى لحظر استيراد النفط الإيرانى الخام إلى دول الاتحاد، ومن المتوقع أن يتم الإعلان رسميا عن الاتفاق بنهاية شهر يناير الجارى فى ختام اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى، وتخلت الأطراف التى كانت معارضة للحظر، ولا سيما اليونان عن معارضتها، وأدى تسرب نبأ الاتفاق إلى ارتفاع أسعار النفط فى الأسواق العالمية. وأعلن وزير الخارجية الفرنسى الن جوبيه أن وزراء الخارجية الأوروبيين سيجتمعون فى الثلاثين من الشهر الحالى و"نأمل أن يتم اتخاذ القرار خلال الاجتماع". وأضاف أنه على الأوروبيين تقديم الضمانات للشركاء الأوروبيين الذين يشترون النفط الإيرانى وتوفير البدائل لهم، ويأتى إعلان الاتفاق بعد يوم من دعوة جوبيه الدول الأوروبية إلى فرض عقوبات أشد على إيران أسوة بالولايات المتحدة التى فرضت عقوبات هذا الأسبوع على المصرف المركزى الإيرانى والجهات التى تتعامل معه، ورحبت الولايات المتحدة بهذا الاتفاق وقالت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند: إن هذه الإجراء يجب أن يتخذ ليس من قبل الشركاء الأوروبيين، بل من قبل جميع دول العالم.

ورغم أن تطبيق القرار قد يستغرق عدة أشهر إلا أنه سيكون بالغ الأثر على مداخيل إيران من العملة الصعبة، حيث تمثل مبيعات النفط أكثر من نصف هذه العوائد. كما سيجبر القرار إيران على البحث عن مشترين جدد لنفطها، خاصة فى القارة الآسيوية

وهؤلاء سيطلبون تخفيضا عن أسعار السوق. وتشترى الدول الأوروبية حوالى ١٧ بالمائة من صادرات النفط الخام الإيرانى، ويهدف الحظر إلى إجبار إيران على التخلى عن برنامجها النووى الذى يقول الغرب إنه يهدف إلى إنتاج سلاح نووى، بينما تصر طهران على أن البرنامج مخصص للأغراض السلمية.

وعلى الجانب الآخر أعلن وزير الخارجية الإيرانى على أكبر صالحى أن إيران لا تشعر بالقلق من العقوبات الجديدة التى سيفرضها الاتحاد الأوروبى على صادراتها النفطية إلى أوروبا، وقال صالحى فى مؤتمر صحافى مع نظيره التركى أحمد داود اوغلو الذى يزور طهران: "إن إيران مستعدة للتصدى لهذا العمل العدائى ولا تقلقنا هذه العقوبات أبدا. لقد اتخذنا تدابير احتياطية"، وأضاف صالحى "لقد نجونا من العقوبات الغربية فى السنوات الاثنتين والثلاثين الماضية وسننجو أيضا من العقوبات الجديدة التى سيعلنها الاتحاد الأوروبى، وأعلن صالحى أن تركيا هى المكان الأفضل لاستضافة جولة جديدة من المحادثات مع القوى الدولية بشأن البرنامج النووى الإيرانى، ويمثل ذلك التصريح موافقة إيرانية على العرض الذى أعلنته تركيا عن استعدادها لاستضافة المحادثات وكان سعيد جليلى، كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين، أعلن أنه دعا كلا من الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والصين لاستئناف المفاوضات حول برنامج إيران النووى.

إن السبب الرئيسى الذى يجعل إيران الآن تشكل تحديا كبيرا للمصالح الأمريكية أكثر من ذى قبل هو أن واشنطن الآن ببساطة أكثر قلقا من أى وقت مضى من نتائج الضغط على حلفائها ليقفوا إلى جانبها على حساب مصالحهم فى إنشاء علاقات اقتصادية مع إيران.

* نشر فى جريدة الأحـــرار- العدد ٧٢٦٥ - ١٧من يناير ٢٠١٢.

النظر إلى مصر بعين ثالثة

إن حجم المشكلات المتراكمة من العهد البائد لا ينبغى أن تؤثر فى تكوين رؤية سوداوية للمصريين نحو مستقبل هذا الوطن، فهذه المعضلات الحياتية التى توجهنا جميعا هى نتاج ثلاثة عقود من حكم الطاغية مبارك ورفاقه من اللصوص، الذين نهبوا ثروات مصر وكشف العديد من علماء الاجتماع عن حقيقة الواقع الاجتماعى المصرى فى عهد الديكتاتور المخلوع مبارك، أن الفقر فى مصر هو محصلة للعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية غير المتكافئة للإنتاج والتوزيع، وأن تراكم الثروة فى جانب واحد لا يعنى سوى تراكم البؤس والإفقار فى الجانب الآخر.

وإن الثروة الضخمة للطبقات المسيطرة بدءاً من الطاغية مبارك ومن معه من حاشيته الفاسدة، جاءت من خلال الاستغلال المكثف للعمل المأجور، وأن تلك هى الحقيقة فى مصر فى ظل سياسات تدعم السوق الموجهة للاقتصاد الرأسمالى والبطالة وانخفاض الأجور، تتجسد سمات مجتمع القبح الرأسمالى المعاصر.

واليوم لا يمكن استئصال الفقر بسهولة، ما دام هناك توزيع غير متكافئ للثروة، تلك الثروة، التى خلقتها الطبقة العاملة، وانتهت إلى أيدى أصحاب رأس المال، فيذهب منها جزء ضئيل إلى العمال فى شكل أجور - وتكاد الأجور لا تتجاوز الحد الأدنى من الضرورات المادية اللازمة لإعادة إنتاج العمل - بينما المغانم تذهب إلى جيوب الرأسماليين

فى شكل أرباح، تلك الحقيقة السوسيولوجية يعكسها مضمون التقرير الصادر مؤخرا عن الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة، الذى نشرته الأهرام عن زيادة أعداد الهجرة غير المشروعة للشباب المصرى إلى دول الاتحاد الأوروبى للعمل برغم الأزمات الاقتصادية العالمية فى عدد من تلك الدول، إلا أن الهجرة غير المشروعة زادت بعد قيام ثورة ٢٥ يناير لأسباب منها انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض حالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعدد من البسطاء بالقرى والمراكز بعدد من المحافظات، إذ بلغت أعداد الشباب المرحلين من دولة إيطاليا إلى مصر عام ٢٠١١ نحو ١١٢٣ شابا، ومن دولة اليونان نحو ٢٠١ شاب، وبلغ عدد الحالات التى تم إحباط محاولات الهروب فيها نحو ٤٤ عملية هجرة تضم ١٢٨٣ شابا، أما عام ٢٠١٠ فبلغت أعداد الشباب المرحلين من إيطاليا ٤٣٨ شابا ومن اليونان ٧٣ شابا، والحالات التى تم إحباطها ٢٧ حالة تضم ٥٢١ شابا. إن تلك الأوضاع لا ينبغى أن تجعلنا ننظر إلى مستقبل مصر بعين الانكسار والهزيمة ولا ننظر إلى المستقبل بعين التفاؤل الساذج بل علينا أن ننظر إلى واقع ومستقبل المجتمع المصرى بعين ثالثة، وأعنى بذلك النظر إلى تجارب الشعوب النامية فى الجنوب التى سلكت مسارات تنموية رائعة خلصتها من قيود التخلف وعلى رأس البلدان النامية، التجربة الصينية فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى أيضاً.

وتعد التجربة الصينية واحدة من التجارب الإنسانية العملاقة فى القرن الحالى، فتركت بصماتها على مسيرة العالم، بعد أن أحدثت تحولات جذرية وعميقة فى حياة شعب يصل تعداده إلى خمس سكان العالم، وبعد مرور ١٦ عاما على الإصلاح وانفتاح الصين على العالم، أصبح للصين تجربتها الفريدة، التى قدمت بريقاً من الأمل لدول العالم الثالث بوصفها نموذج تنمية استطاع أن ينمو باستقلالية وبغير انعزالية، وهو ما أذهب إليه بأن الذى سيعيد بناء الدولة المصرية القوية والمجتمع المصرى الناهض هم المصريون أنفسهم وليس حفنة المساعدات المقدمة من بعض الدول العربية أو دول الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية.

وتسعى الصين للخروج من العالم الثالث، وتخطط بالفعل لأن تكون دولة ذات ثقل دولى، ولكن بخطوت سياسية منتظمة، وتبدأ من الداخل حيث إنها تسير فى طريق التنمية وتتبع نظاماً مستقلاً مفتوحاً فى تنمية قوى الإنتاج فى ضوء المعطيات الجديدة فى العالم. وتنتهج ما تسميه "السوق الاشتراكى"، وتحاول أن تستكمل بناء نفسها من الناحية التكنولوجية وتحقق التحديث الاشتراكى فى أربعة قطاعات حيوية هى الصناعة والزراعة

والعلوم التكنولوجيا والدفاع، وبذلك تحاول الصين أن تشعل شمعة النهضة الصينية من طرفيها بين الاشتراكية والرأسمالية من خلال إدماج المفهوم الصينى للاشتراكية مع المفهوم الغربى للرأسمالية.

ذلك على الرغم من التزايد المطرد في عدد سكان الصين، الذى يرغمها على إطعام ما يزيد على ربع سكان العالم، علاوة على ما بين ١٣ و١٥ مليون مولود جديد كل عام، ويكفى أن نعرف أن الصين خلال عقد واحد، تضيف خلال جيل واحد عددا يماثل عدد سكان الولايات المتحدة، وإليك بعض الأمثلة فقط لما تعنيه هذه الأرقام بالنسبة للحياة اليومية للناس.

* يوجد بين المشروعات المملوكة للدولة فى الصين ٥٠٠ مشروع، يوظفون أكثر من ١٠٠ ألف نسمة - لكل مشروع، وهذا ما يساوى أربعين مثلاً لعدد الشركات التى تماثلها فى الحجم فى الولايات المتحدة الأمريكية.

* كل عام لا بد أن ينشئ الاقتصاد الصينى ما بين ١٠ أو ١٥ مليون وظيفة جديدة، وهو ما يعادل ضعف أو ثلاثة أضعاف ما تنشئه آلة الوظائف الإعجازية فى الولايات المتحدة، والشىء المذهل أن قادة الصين يعملون ذلك الآن.

* عمال التراحيل من الفلاحين، الذين أصبحوا عمالاً مهاجرين، يصل عددهم تقريباً إلى ما يقارب حجم القوة العاملة كلها في الولايات المتحدة أى أكثر من ١٠٠ مليون نسمة.

* عدد المدن الصينية التى يزيد تعداد سكانها على مليون نسمة، يزيد على إجمالى عدد المدن المماثلة فى بقية العالم مجتمعة، ومن المتوقع أن تظهر، خلال العقد التالى، ثلاثون مدينة إضافية .

* مقاطعة واحدة هى مقاطعة سيكوان يمكن أن تحتل الترتيب السابع بين أكثر المناطق فى العالم من حيث تعداد السكان، إذ إن حجمها مثل حجم فرنسا وبريطانيا معاً، وهناك تسع مقاطعات صينية تحتل كل منها أعلى مرتبة بين عشرين بلداً، هى أكثر بلدان العالم ازدحاماً بالسكان.

* عدد المستهلكين من أبناء الطبقة الوسطى من سكان الحضر فى الصين أكبر من عدد أبناء الطبقة الوسطى فى الولايات المتحدة، ويزيد عدد الموظفين الحكوميين كثيراً على مجموع سكان بريطانيا، ويزيد عدد أعضاء الحزب الشيوعى على مجموع سكان كاليفورنيا ونيويورك معاً، ويصل عدد الفلاحين فى الصين إلى أكثر من مجموع سكان

شمال أمريكا وجنوب أمريكا والاتحاد الأوروبى، مع ملاحظة أن عدد الذكور سيزيد بحوالى ٤٥ مليوناً عن عدد الإناث ونحن لا نزال فى بدايات العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين ويقارب هذا الرقم مجموع سكان أكبر ٤٧ مدينة أمريكية ممن يترقبون الزواج.

* شهية الصين إلى الطاقة أكبر حجماً من أى دولة أخرى، إذ يقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الصين ستحرق ٣,١ بليون طن فحم سنوياً بحلول ٢٠٢٠، ولذلك سوف تستهلك الصين فى العام الواحد كميات من الفحم أكثر من كل ما حرقته الولايات المتحدة منذ بدايات الثورة الصناعية فيها.

* العملقة لها أعباؤها وضريبتها دائما، بما فى ذلك بؤس البشر ومعاناتهم ويبلغ عدد المعاقين الصينيين أكثر من إجمالى تعداد فرنسا والمعروف أن الفيضانات شردت خلال عام واحد أعداداً كبيرة جديدة، تزيد على أعداد كل سكان المدن الأمريكية مجتمعة.

* تضم الصين الآن ٣٠ مليون متقاعد، وثمة مؤشرات إحصائية تشير إلى أن هذا العدد سيكون أربعة أمثال هذا الرقم بحلول عام ٢٠٢٥، معنى هذا أن عدد من سيبلغون الستين فأكثر، فى هذا التاريخ، سيماثل عدد نظرائهم فى كل بلدان العالم.

إن الصين لديها إرادة سياسية قوية لمواجهة كل تلك العقبات، التى من شأنها أن تكبل أى حكومة رشيدة فى العالم عن مواجهتها، الصين تواجهها تحديات القرن الحادى والعشرين ليس من خلال صفحة على الفيس بوك عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولا من خلال تصريحات هستيرية عن الحرس الثورى ولا من خلال أفكار وهابية، ولم تقدم على بيع القطاع العام بصورة عشوائية وتدمر قوة الدولة الاقتصادية، بل تواجه كل تلك التحديات من خلال الرغبة الصادقة للشعب الصينى بأن يستعيد تاريخه الحضارى المجيد.

* نشـر فى جريدة الأحرار- العدد ٧٢٦٩ - ٢١ من يناير ٢٠١٢.

* نشـر فى جريدة الربيع العربى- العدد ٢ - ١ من فبراير ٢٠١٢.

*نشـر فى جـريدة القـاهـرة - العدد ٦١٤ - ١٣ مارس ٢٠١٢.

المثقف الخائن !!

الحوار الذى نشرته جريدة المشهد فى عددها الأول الصادر يوم الأحد الماضى فى ٢٢ يناير ٢٠١٢ مع فاروق حسنى وزير ثقافة الديكتاتور المخلوع مبارك، وأحد الرموز البارزة لدولة الفاسد، يمكن اعتباره بالحوار المستفز. الأمر الذى جعلنى أتذكر عالم اللغويات والمناضل العالمى البارز نعوم تشومسكى، والمصطلح الذى وضعه لوصف أولئك المثقفين الذين باعوا ضمائرهم وخانوا مجتمعاتهم وأثروا أن يكونوا أذناباً تخدم سلطة الدولة بمصطلح "المثقف الخائن"، وهو مصطلح ينطبق فعليا على فاروق حسنى.

إن وجود فاروق حسنى على رأس وزارة الثقافة المصرية على مدار ٢٣ عامًا أصاب وزارة الثقافة والثقافة المصرية بالتراجع والركود والشيخوخة المبكرة. ويكفى أنه خلال تلك الفترة لا توجد مجلة ثقافية واحدة صادرة عن وزارة الثقافة ألا وتم تعطيلها وإغلاقها، وأعتقد أننا بحاجة إلى رصد التخريب المتعمد والإهمال الخطير بحق الثقافة المصرية فى عهد هذا المثقف الخائن بدءًا من الأوضاع السيئة، التى تعانى منها الهيئة العامة لقصور الثقافة إلى سرقة لوحة زهرة الخشخاش للفنان العالمى فان جوخ، وهو أمر يحتاج ليس إلى كتاب ولكن إلى مجلدات تبين الحقائق التى تؤكدها الوقائع أو بمعنى أدق الكوارث الثقافية.

وفى إجابته عن سؤال وليد الدرملى الصحفى، الذى أعد الحوار.. كيف ترى شخصية مبارك طوال سنوات حكمه، ثم بعد تنحيه؟ أجاب فاروق حسنى .. (أشهد إنه رجل فى منتهى الطيبة ولم يفكر يوماً فى إيذاء مثقف واحد ممن كانوا ينتقدونه علناً وأنا شاهد على مواقف من ذلك عديدة أقربها حكاية صنع الله إبراهيم، التى تردد حينها شائعات كثيرة جداً منها أن مباحث أمن الدولة سوف تلقى القبض عليه، وعلى الفور بادرت واتصلت بالرئيس، وقلت له "سيادة الرئيس هل ستقومون بالقبض على صنع الله فتعجب بشدة قائلاً من قال تلك التخاريف لا يوجد شيء من هذا القبيل ولا أحد فكر فى ذلك.. عموماً يا فاروق الكلام "مش بيلزق")، وهذا كلام طبيعى فكيف لرجل خدم فى بلاط القصر الملكى ٢٣ عاما أن يقول على ولى النعم إنه ديكتاتور وفاسد وطاغية وأن الطاغية مبارك قاد مصر العظيمة إلى هذا الدرك الأسفل من النار.. أن فاروق حسنى مثقف كذاب لأن موضوع صنع الله إبراهيم، وما فعله هو رفض علنى من مثقف عضوى لا يريد أن يكون مثقف مدجن أو مثقف خائن يعمل فى حظيرة فاروق حسنى الثقافية. والقول إن الطاغية مبارك رجل فى منتهى الطيبة وأنه لم يفكر فى إيذاء مثقف واحد ممن كانوا ينتقدونه علناً يؤكد على أكاذيبه فأبرز مشاهد العنف التى تعامل معها الطاغية مبارك مع المثقفين المصريين ما فعله مع الدكتور عبد الحليم قنديل عندما كان رئيساً لتحرير جريدة العربى الناصرى، وكان وقتها الدكتور عبد الحليم قنديل فى مقاله الأسبوعى بعنوان لوجه الوطن يوجه نقداً حادا لدولة الطغيان التى يقودها الديكتاتور المخلوع مبارك، وأصيب الرأى العام فى ذلك الوقت بالصدمة والذهول مما حدث للدكتور عبد الحليم قنديل فى ٢ من نوفمبر عام ٢٠٠٤ م، تعرض قنديل لاعتداء بدنى عنيف من أربعة أشخاص مجهولين، اختطفوه من أمام منزله فى شارع الهرم فى الثالثة فجرا مما أدى إلى إصابته بنزيف داخلى فى العين اليسرى وكدمات متفرقة فى جميع أنحاء جسده، وعثر عليه عاريا من ملابسه فيما عدا الشورت فى منطقة صحراوية خارج القاهرة.

قال قنديل إنه كان مدعوا للسحور مع بعض أصدقائه وعند عودته لمنزله فوجئ بسيارة تغلق عليه الطريق فى أثناء دخوله إلى شارع متفرع ووجد أربعة أشخاص يقومون بتكميمه وتغمية عينيه ودفعوه إلى داخل السيارة واعتدوا عليه اعتداء بدنيا عنيفا وانهالوا عليه بسيل من الألفاظ النابية والشتائم مثل "علشان تبطل تشتم الكبار" وتمت سرقة متعلقاته الشخصية وجهاز الهاتف المحمول وألقوا به فى منطقة صحراوية واستطاع أن يمشى على

قدميه حتى وصل إلى نقطة شرطة على طريق القاهرة السويس، وساعده أفرادها على العودة إلى منزله.

وهذه ليست المرة الأولى التى يتعرض فيها الصحفيون وأهل الفكر والرأى للاعتداء بالضرب والتهديد بالقتل، ففى أغسطس ١٩٩٥ تعرض الكاتب الصحفى الراحل جمال بدوى، رئيس تحرير صحيفة الوفد آنذاك، للضرب المبرح من قبل عشرة أشخاص مجهولين الهوية، كما تعرض الكاتب الصحفى محمد عبد القدوس لاعتداء مماثل فى ٢١ يونيو ١٩٩٥، بعد إعلان موقفهما المعارض للقانون رقم ٩٣ لسنة١٩٩٥، وسبق ذلك، محاولات أخرى للتحرش بالصحفيين المعارضين منذ عام ١٩٨٨، ومن أبرزهم المرحوم مصطفى شردى، وأيمن نور، وعبد العظيم مناف، رئيس تحرير صحيفة صوت العرب آنذاك.

إن هزيمة فاروق حسنى أمام البلغارية إيرينا بوكوفا بمنصب المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) خلفا اليابانى كوشيرو ميتسورا، بعد خمس جولات تصويت كانت صفعة قوية فى وجه وزير ثقافة دولة ديكتاتورية لا تؤمن بثقافة الديمقراطية، وهو أمر يتعارض مع فكر وقيم منظمة دولية وأممية بحجم اليونسكو.

* نشر فى جريدة شباب مصر الألكترونية- بتاريخ ٣ من فبراير ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة الأحرار العدد ٧٢٨٤ – ٧ من فبراير ٢٠١٢.

فقراء مصر.. والكفاح من أجل حقوق الإنسان

تعد قضية الفقر من القضايا الرئيسية، التى كان ولا يزال يعانى منها المجتمع المصرى على مدار القرن العشرين وستظل كذلك خلال القرن الحادى والعشرين، وهى أحد القضايا المركزية، التى أنطلقت من أجلها ثورة ٢٥ يناير المجيدة، حيث كان الفقر ولا يزال يجرد نصف سكان العالم من إنسانيتهم، ويحولهم إلى جوقة تتسم باللامبالاة المُطلقة. إنها بلا شك من أكثر المسائل الأخلاقية حدة فى القرن الحادى والعشرين.

أن نفهم كيف أن مثل هذه الانتهاكات الضخمة المنهجية، التى تحدث يوماً بعد يوم، لا تقلق أصحاب الضمائر الحية فى العالم، وبينما يتم الإعلان عن المساواة فى الحقوق، وإقامة دولة القانون، فإن عدم المساواة المتزايد فى توزيع الغذاء مستمر، بالإضافة إلى تعميق السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة على مستوى المجتمع المصرى والعالمى أيضاً.

إنّ التعامل مع الفقر باعتبارة انتهاكاً لحقوق الإنسان يعنى تجاوز فكرة العدالة الدولية، التى تهتم بالعلاقات بين الدول والأمم - والاتجاه نحو خلق العدالة العالمية، التى تطبق علاقات بين الآدميين الذى يعيشون فى مجتمع عالمى، ويتمتعون بحقوق مطلقة غير قابلة للتنازل عنها - مثل الحق فى الحياة - التى يضمنها المجتمع الدولى، مثل هذه الحقوق لا

تمت بصلة إلى مواطنى الدول، بل إنها عالمياً تمت للآدميين باعتبارهم كذلك، وهى بالنسبة لهم الشروط الضرورية للحياة فى المجتمع الدولى.

إن الالتزام بإدانة الانتهاكات، وضمان احترام وحماية الحقوق، والتمتع الفعال بها، وهو واجب علينا جميعاً بدون تفرقة في الجنس، أو البلد، أو المعتقدات وهكذا، فإن مبدأ العدالة الكونية يرسخ الظروف من أجل توزيع أكثر عدلاً لموارد الكوكب بين سكانه، على ضوء حقوق معينة، وعلينا أن نتذكر من الناحية الأخلاقية، أن حق الملكية ليس مطلقاً، ويترتب على ذلك السيادة على الأرض، التى تقتضى ملكية الموارد الطبيعية، لا نستيطع أن نقيدها مطلقاً مثل الحق فى الحياة فى مكان آخر.

إن الخيار الحقيقى هو بين القضاء على الفقر، والطريق الآخر الوحيد لكى يحصل الفقراء على حقوقهم، هو أن يأخذوها بالقوة، وحذر علماء الاجتماع من اللجوء إلى الحل الأخير لأنه يتسبب عادة فى بؤس الجميع وينتج عنه صراعات وانشقاقات اجتماعية لا يحمد عقباها، وجريمة متفشية، والهجرة الجماعية غير المتحكم فيها، والتهريب وتجارة المخدرات، هى فقط الأشياء التى ستزدهر. إن الخيار الكئيب سيصبح محتملاً بدرجة متزايدة إذا لم يتم عمل شىء من قبل حكومة الإنقاذ، أو أى حكومة أخرى تتجاهل التعامل مع قضية الفقر والفقراء فى المجتمع المصرى، إن التعامل مع الواقع الاجتماعى المصرى يدعونا للتعاطى معه بصورة براجماتية أيا كان الاستحقاق.

إن الدعاوى الكاذبة التى كان يروج لها نظام الحكم المستبد بقيادة الديكتاتور المخلوع مبارك بأن مجتمعنا المصرى يعانى من ندرة الموارد الطبيعية، تفضحها الحقائق السوسيولوجية، التى تؤكد أن المشكلة ليست فى نقص الموارد الطبيعية، فكثير من المجتمعات التى تعيش ظروفاً غير مواتية تفتقد الموارد، والمجتمعات المنظمة جداً يمكن أن تحيا وتعيش بالقليل جداً. والحق أن الأمراض والآثام الاجتماعية الكبيرة فى الدول الفقيرة، من الأرجح أن تكون بسبب الحكم القمعي، والصفوة الفاسدة.

وعندئذ يمكن أن يعتبر وجود أناس فقراء فى مجتمع ما إنما هو نتيجة للتوزيع غير العادل للدخل وللتفاوتات الاجتماعية غير المبررة، وعلى أساس مثل هذا التوزيع غير العادل يمكن القول إن هناك انتهاكاً لحق اللافقر، وهنا ينبغى أن أشير إلى مسألة الحكم الرشيد والإدارة الجيدة، والديمقراطية والشفافية، ذلك لأن الكثير من الإحصائيات تظهر أيضاً أن الفساد وبطء الإجراءات الإدارية، والتفعيل السيئ للعدالة – كما يحدث فى محاكمة الطاغية مبارك ورفاقه من اللصوص الذين دمروا هذا البلد العظيم – من بين الأسباب

الرئيسية لجمود، بل وتفسخ أوضاع الفقراء، وهذا هو المصدر الحقيقى للشعور الذى ينتاب عموم المصريين بأنه ليس هناك تغيير يذكر فى حياتهم بعد سقوط الطاغية مبارك.

وأنه لظلم عظيم ألا يشار إلى مثل هذه الإساءات على أنها انتهاك للحقوق فى كثير من الدول الفقيرة، بالإضافة إلى حقيقة أن المؤسسات العامة تكون غير قادرة على مواجهة احتياجات سكانها، تكون هذه المؤسسات أيضاً هياكل تثير الفزع والرعب، فهى تفشل فى واجبها الاجتماعى بأن تعتنى بمواطنيها، فى حين أنها تنشط عندما يكون هناك شىء تسلبه من المواطنين عن طريق الفساد. وهو ما يحدث داخل مؤسسات الدولة وفى مقدمتها الوحدات المحلية فى المدن والقرى فى جميع محافظات مصر.

وعليه فإن المؤسسات التى تصاب وظائفها بالخلل، لا تفشل فى تقديم الخدمات فحسب، بل إنها أيضاً تضعف – بل وتسكت – الفقراء باستخدام أساليب من الإخضاع والمهانة، والاستبعاد والفساد، وهذا ما كان تفعله أجهزة القمع فى العهد البائد، وهنا يمكن أن نصل إلى نتيجة بأن عملية التوزيع والعدالة، والتفاوتات طرائق مهمة ذات صلة يمكن أن يظهر على أساسها الفقر بأنه انتهاك لحقوق الإنسان.

يقول الأديب البرتغالى جوسيه ساراماجو الحائز على جائزة نوبل فى الآداب، عن العدالة الكونية، لو حدث ووجدت مثل هذه العدالة، فلن يوجد بعد إنسان واحد يموت من الجوع، أو من أمراض يمكن أن يشفى منها البعض دون الآخرين، ولوجدت مثل هذه العادلة، فلن تصبح الحياة بالنسبة لنصف الإنسانية، تلك العقوبة الفظيعة، التى كانت حتى الآن.

* نشر فى جريدة الأحرار بتاريخ ١١/ ٠٢/ ٢٠١٢م.
* نشر فى جريدة صوت البلد– العدد٢٥١ – ١٢ إبريل ٢٠١٢.
* نشر فى جريدةالمستقل الآن العدد ٢ – ٢٣ من أغسطس٢٠١٢.

هل هناك مستقبل للرأسمالية؟

إن الانخفاض المستمر للمعدل السنوى للنمو الاقتصادى العالمى فى الستينيات من ٥٪ بعد الأخذ فى الحسبان نسبة التضخم. واستمرار هذا الانخفاض فى السبعينيات إلى ٦,٣٪، ثم تدنى فى الثمانينيات إلى ٢,٨٪، واستمر ذلك التراجع، كما أن العالم فى النصف الأول من التسعينيات، نجح بالكاد فى تحقيق معدل نمو قدره ٢٪، يعنى ذلك أن الرأسمالية فقدت على مدى عقدين ٦٠٪ من قوتها الدافعة، فهل هناك مستقبل للرأسمالية؟ هل هى ملائمة للحياة فى القرن الحادى والعشرين؟ واذا كان ذلك كيف ينبغى للرأسمالية أن تتغير كى تتلاءم مع متطلبات العالم المعاصر؟. أدرج منظمو المنتدى الاقتصادى العالمى فى منتجع دافوس السويسرى هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة الصعبة على جدول أعمال لقاء ٢٠١٢، ولكن هل رغب المشاركون فى المنتدى – وهم ٢٦٠٠ من أثرى وأقوى الشخصيات فى العالم، الذين وفدوا على هذا المنتجع الجبلى – الخوض فى مواضيع كهذه؟ بالنسبة للبعض على الأقل، تعتبر هذه هى الأسئلة بعينها التى ينبغى على المنتدى مناقشتها. أحد هؤلاء هو جون غريفيثس جونز، رئيس مجلس إدارة عمليات عملاق المحاسبة KPMG فى بريطانيا أوروبا.

يقول جونز: "أما زالت الرأسمالية تعمل؟ هل سنشهد نموا فى المستقبل؟ هل النموذج الغربى ما زال نموذجا يحتذى؟ أنا جد مهتم لسماع الناس يطرحون مثل هذه المواضيع." يتحدث جونز عن الحاجة إلى ابتكار "مفهوم جديد للرأسمالية المسؤولة"، وهو يخشى من أنه حتى لو تمكن المشاركون فى منتدى دافوس من الوصول إلى اتفاق حول هذه المواضيع

الشائكة، لن يكون هذه الاتفاق واضحا بالنسبة للسواد الأعظم من البشر فى شتى أرجاء المعمورة. أما كارل شواب، مؤسس المنتدى ومحركه الرئيسى، فكان أكثر صراحة، إذ قال "الرأسمالية بشكلها الحالى غير ملائمة لعالمنا المعاصر."

ويقول صندوق النقد الدولى إن الاقتصاد العالمى "دخل عميقا فى مرحلة الخطر" بسبب المخاطر من منطقة اليورو، وخفض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمى هذا العام إلى نسبة ٣,٢٥ فى المئة من تقديره السابق بنسبة نمو ٤ فى المئة. وتم تخفيض نسبة النمو المتوقعة للاقتصاد البريطانى إلى ٠,٦ فى المئة من ١,٦ فى المئة سابقا، إلا أنه يتوقع أن تدخل منطقة اليورو فى "ركود" فى ٢٠١٢ وأن ينكمش الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٠,٥ فى المئة مقارنة مع تقدير سابق بالنمو بنسبة ١,١ فى المئة. وخفض الصندوق توقعاته لنمو اقتصادات دول منطقة اليورو، خصوصا ألمانيا التى يعد اقتصادها قوة الدفع الرئيسية للنمو فى المنطقة.

ويتوقع أن ينمو الاقتصاد الألمانى بنسبة ٠,٣ فى المئة فى ٢٠١٢ مقابل توقع سابق فى الماضى بنمو بنسبة ١,٣ فى المئة، ويتوقع ألا ينمو الاقتصاد الفرنسى بأكثر من ٠.٢ فى المئة مقابل توقعات سابقة بالنمو بنسبة ٤.١ فى المئة، وقال الصندوق فى أحدث تقرير لتوقعاته الاقتصادية العالمية أن "التعافى الاقتصادى مهدد بالضغوط المتزايدة فى منطقة اليورو وعوامل هشاشة فى مناطق أخرى"، وأضاف: "التحدى الأكثر إلحاحا للسياسات هو استعادة الثقة ووضع حد للأزمة فى منطقة اليورو عن طريق دعم النمو ومواصلة التكيف واحتواء خفض الاقتراض وتقديم مزيد من السيولة والتيسير النقدى".

وأبقى صندوق النقد توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكى فى ٢٠١٢ مستقرة عند ١,٨ فى المئة، لكنه خفض توقعاته لنمو الاقتصاد اليابانى إلى ١,٧ فى المئة من ٢,٣ فى المئة. وقال: إن النشاط الاقتصادى فى الاقتصادات المتقدمة سينمو ١,٥ فى المئة فى المتوسط فى ٢٠١٢ و٢٠١٣ وهو معدل أبطأ من أن يحدث تأثيرا كبيرا فى نسب البطالة المرتفعة. وذكر الصندوق أنه من المرجح ألا تسلم الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة من التداعيات إذا تفاقمت أزمة أوروبا.

وقال الصندوق: "الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى معرضة لتداعيات تفاقم محتمل لأزمة منطقة اليورو ولديها تحديات داخلية منها التغلب على العوائق السياسية"، وتوقع الصندوق تباطؤا حادا فى وتيرة النمو فى الاقتصادات الناشئة والنامية وحثها على أن تركز سياساتها على تحفيز الاقتصاد. وخفض توقعاته لنمو الاقتصادات الناشئة فى ٢٠١٢ إلى ٥,٤ فى المئة من ٦,١ فى المئة، كما خفض توقعاته للنمو فى الصين إلى ٨,٢ فى المئة من تسعة فى المئة فى توقعاته

السابقة، وقال صندوق النقد أن التباطؤ سيكون أشد وطأة على منطقة وسط وشرق أوروبا، التى لها علاقات تجارية قوية مع اقتصادات منطقة اليورو .

وارتفع معدل البطالة بصورة مطردة خلال ٢٠١١ بسبب تعثر النمو وكساد يلوح فى الأفق أظهرت البيانات أن معدل البطالة فى منطقة اليورو بلغ أعلى مستوياته منذ طرح العملة الموحدة وذلك بعد يوم من تعهد قادة الاتحاد الأوروبى بالتركيز على توفير ملايين الوظائف الجديدة فى مسعى لإنعاش الاقتصاد الأوروبى، الذى يعانى من الكساد، وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبى (يوروستات): إن البطالة المعدلة بأخذ عوامل موسمية فى الحسبان بين الدول السبعة عشر الأعضاء فى منطقة اليورو ارتفعت إلى ١٠,٤ بالمئة، وأضاف المكتب إن هذا هو أعلى معدل للبطالة منذ يونيو ١٩٩٨ قبل تدشين اليورو فى ١٩٩٩، وأظهرت البيانات أن ٢٠ ألف شحض آخرين فقدوا وظائفهم، مما رفع أعداد العاطلين إلى ١٦,٥ مليون فى أنحاء منطقة اليورو. وارتفع المعدل بصورة مطردة خلال ٢٠١١ بسبب تعثر النمو. ويعلمنا التاريخ أن أنماط رأسمالية البقاء للأصلح لا تنجح، فلقد انهارت اقتصاديات السوق الحرة التى كانت سائدة فى العشرينيات من القرن الماضى، خلال فترة الركود الكبرى، وكان لابد من تدخل الحكومة لإعادة بنائها، وربما أمكن بشكل أو بآخر إنجاح رأسمالية البقاء للأصلح، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن. ومن الحرى أن نتذكر كذلك أن الذين وضعوا نظام التأمينات الاجتماعية لم يكونوا يساريين، وإنما كانوا فى معظم الأحيان أرستقراطيين محافظين مستنيرين "بسمارك وتشرشل وروزفلت" طبقوا سياسات التأمينات الاجتماعية لإنقاذ الرأسمالية لا لتدميرها عن طريق حماية الطبقة المتوسطة.

إلا أن الحلول التقنية لن يكون من شأنها حل القضية الرئيسية المتمثلة فى اتساع الفجوة بين الإيمان الديمقراطى بالمساواة، واتجاه السوق المتنامى إلى خلق تفاوتات كبيرة فى القدرة الاقتصادية. إن الحل المنشود يكمن فى مجموعة من الأهداف المشتركة التى تكتسى من الأهمية ما يحفز الناس على التضحية، وعلى تنحية مصالحهم الشخصية الضيقة، من أجل إعادة بناء الاقتصاد، ولكن ما هى هذه الرؤى، وما هو هذا البرنامج؟!.

* نشر فى جريدة الأحرار – العدد١٧٢٨ – ١٦ من فبراير ٢٠١٢م.
* نشر فى جريدة القاهرة – العدد ٦١٦ – ٢٧ من مارس ٢٠١٢م.
* نشر فى جريدة الدستور الوطنى – العدد ٨ – ١٠ من يوليو ٢٠١٢.

تحديات التحول الديمقراطى فى مصر

أثبتت ثورة ٢٥ يناير المجيدة مدى الحاجة الشديدة للمجتمع المصرى إلى الديمقراطية الحقة، ومواجهة الفساد المتصاعد، وضرورة إجراء تغييرات جذرية فى بنية المجتمع المصرى. فعلى مدار أكثر من ثلاثة عقود عانت مصر من سوء الحكم السياسى، وبالطبع من سوء الإدارة، ومن المؤسف أنها كانت نموذجاً للأنظمة السياسية الفردية والديكتاتوريات التى لا تعرف الرحمة. وترك الطاغية مبارك الدولة المصرية مفككة سياسياً وعاجزة اقتصادياً، تعانى أعداداً متزايدة وشرائح عريضة من سكانها الفقر والجهل والمرض.

ويتفاقم انتشار الفقر بين المصريين بفعل الأزمة الاقتصادية، التى يبدو أنها توفر الأساس المشترك للحاجة لتغيير ديمقراطى يقوم به الشعب المصرى. وحينذاك، فإن الصراع من أجل التحولات الديمقراطية فى مصر يكون مناسباً، ليس فقط فى تحرير حلبة الصراع السياسى، وإنجاز التحرير المدنى والسياسى ولكن لضمان أيضا مستويات حياة أفضل ورفاهية اجتماعية للشعب المصرى. وبمعنى أدق، إنجاز هدف الحكم الديمقراطى الرشيد والتداول السلمى للسلطة، ورغم أن الإلحاح فى طلب الحكم الرشيد يكون متضمناً فى عمليات التحول الراديكالى الديمقراطى، فإن مفهوم الحكم الرشيد، واستخدامه فى الوقت الراهن، جاء من جانب البنك الدولى. إزاء المقاومة السياسية الحادة التى واجهت

تنفيذ برنامج التكيف الهيكلى فى مصر، وتزايد الفشل الواضح للبنك الدولى فى تنفيذها.

إزاء ذلك ما كان إلا حدث تغيير طفيف فى استراتيجية البنك باتجاه التهيئة السياسية وابتداع هيكل مؤسسى وسياسى مناسب لفرضه على الاقتصاد المصرى وكذلك الاقتصاديات النامية فى أفريقيا وآسيا، ليتم بناء عليه، الانتقال المؤكد إلى الحكم الرشيد هو السبب فى الأداء الهزيل لبرنامج التعديل الهيكلى.

ويذهب البنك الدولى إلى القول بأن الشكوى المتكررة فيما يتعلق بمشكلات التنمية فى الجنوب، هى أزمة الحكم الرشيد، ويعنى الحكم ممارسة السلطة السياسية لإدارة الشئون الوطنية، وذلك لأنه ليست هناك بدائل للسلطة، وفى كثير من البلدان لا يخدم المسئولون بالدولة سوى مصالحهم الخاصة، دونما خوف من أن يخضعوا للمحاسبة، ودفعا عن مصالحهم، أقام الأفراد شبكات شخصية للنفوذ، بدلاً من أن يدعموا القوة الشاملة للدولة، وهو ما يعتبر مسئولا عن فشل الأنظمة.

وبهذا الأسلوب أصبحت السياسات ذات طبيعة شخصية، وأصبحت المحسوبية ضرورة للحفاظ على السلطة، وتأخذ القيادة على عاتقها سلطات عريضة تمنحها حرية واسعة للتصرف والاختيار، وتفقد شرعيتها، ويخضع الإعلام للسيطرة، والاتحادات والجمعيات الطوعية إما أن تكون قيادتها منحازة من جانب الدولة، أو أنها محلولة أو غير قائمة أصلاً، وعموما لا توفر البيئة الدعم اللازم للحيوية الاقتصادية، وبناء عليه يشير البنك الدولى إلى أن التكيف الهيكلى وحده لا يستطيع وضع دول الجنوب النامى على طريق الحد من الفقر، فهذا التكيف الهيكلى يجب أن يتكامل مع إقامة الحكم الرشيد.

وفى رأى البنك الدولى يتصل مفهوم الحكم الرشيد بشكل وثيق الصلة بقضايا المسئولية العامة للمسئولين الحكوميين، وشفافية الإجراءات، والخضوع للقانون وإدارة القطاع العام، كما تستلزم عملية الحكم الرشيد فى مصر تقليص دور الدولة، ودعم القوى غير الحكومية، وذلك من وجهة نظر البنك الدولى.

غير أن هناك أمرين جديرين بالانتباه، الأمر الأول، أنه بينما يبشر البنك الدولى بالحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان ليس فى مصر وحدها، ولكن كل بلاد الجنوب النامى، فإن السياسات الاقتصادية للبنك تضعف الأهداف السياسية النبيلة، فبرنامج التكيف الهيكلى لا يساعد على النهوض بالمجتمع المدنى بقدر ما يعمل على تمزقه وقمعه بقسوة، ولا يعزز الأمن الاجتماعى والرفاهية بقدر ما يقلص منهما بشكل غاية فى الخطورة ولا يشجع على إحترام الأخلاق والمسئوليات العامة بقدر ما يضعف السلوكيات الأخلاقية العامة، ويتحايل من أجل تخفيض أجور ومرتبات العاملين، وبمعنى آخر، فإن التكييف الهيكلى يتناقض مع منطق الحكم الرشيد الذى يدعيه.

أما الأمر الثانى، أن هدف مشروع البنك الدولى للحكم الرشيد هو أساساً توفير البيئة السياسية الملائمة لنشاط السوق، وليس بهدف إقامة حكم رشيد فى حد ذاته، أو باعتباره حقاً من حقوق الشعب المصرى أو أى شعب ينتمى للجنوب النامى، فإن الحكم الرشيد والدعوة المخادعة من أجل الديمقراطية، يتم استغلالها عادة بنفس الأسلوب، من جانب الاقتصاديين فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للترويج للحلول الليبرالية الجديدة على نطاق العالم.

وإن كان لا يمكن إنكار أنه رغم ملاءمة مشروع البنك الدولى للحكم الرشيد وتأكيده سيادة القانون والشفافية وحقوق الإنسان، وأنه مشروع مناسب تماماً للظروف التى تواجهها معظم الشعوب النامية، ومع ذلك فإن الأهداف التى حددها المشروع أدت إلى تناقضات خطيرة لا تتناسب مع واقع وأهداف المجتمعات النامية ولا ترتبط بها، ولا ترتبط بطموحات الشعوب النامية فى الحياة الكريمة.

وفى مجال النقد الفعال لمشروع الحكم الديمقراطى الرشيد للبنك الدولى، تنكشف لنا الحقائق السوسيولوجية، بأن سبب هذا المشروع هو خدمة المصالح الذاتية والانتهازية، ومصالح رأس المال فى إطار الأيديولوجية الاقتصادية الليبرالية الجديدة. والسؤال الذى يطرح نفسه بقوة الآن، لمن الحكم الرشيد؟ إنه بالتأكيد ليس لصالح عموم الشعب المصرى أو شعوب الجنوب عامة، إنه حكم لمصلحة الشركات المئة الصناعية الكبرى، والبنوك العابرة للقوميات، التى تستنزف الثروات الطبيعية، وتجنى الأرباح الضخمة لنفسها، ولصالح الطبقة الفاسدة، وحاشية الديكتاتور المخلوع مبارك، الذين يربحون أموالاً ضخمة بطرق غير شرعية، وتكديسها فى البنوك الغربية.

إن الحكم الرشيد للشعب المصرى ليس مكملاً للتعديل الهيكلى، بل بالأحرى، هو قيمة سياسية تنكر برنامج التكيف الهيكلى وتستهدف إصلاح العلاقات الاجتماعية فى الدولة المصرية من خلال توفير الشروط اللازمة للرفاهية الاجتماعية وتحسين الأحوال المادية للشعب المصرى، وفى اعتقادى أن إقامة نسق الحكم الرشيد، من خلال هذا المنظور هى من أكبر التحديات التى تواجهه عملية التحول الديمقراطى الراديكالى فى مصر.

* نشر فى جريدة القاهــرة - العدد ٦١٣- ٦ من مارس ٢٠١٢ .
* نشر فى جريدة الأحـرار-العدد ٧٣٢١ - ٢١ من مارس ٢٠١٢ .
* نشر فى جريدة التيار الثالث - العدد ٢ - ١٣ من أغسطس ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة المستقل الآن-العدد ٤ - ٤ من أكتوبر٢٠١٢.
* نشر فى جريدة الكرامة العدد ٣٥٤ - فى ١٣ يناير ٢٠١٣.

الثقافة الأمريكية المفترسة

إن الارتباط بين مفهومى الثقافة والمجتمع على مستوى النظرية الاجتماعية والواقع الاجتماعى، هو ارتباط وثيق الصلة، حتى لو أمكن التفرقة العلمية بينهما، إلا أن الظواهر التى يعبران عنها لا ينفصل بعضها عن بعض فى الحقيقة والواقع، فالثقافة لا توجد بوجود المجتمع، ثم إن المجتمع لا يقوم ويبقى إلا بالثقافة. إن الثقافة طريق متميز لحياة الجماعة، ونمط متكامل لحياة أفرادها، ومن ثم تعتمد الثقافة على وجود المجتمع، ثم هى تمد المجتمع بالأدوات اللازمة لاطراد الحياة. لا فرق فى ذلك بين الثقافة البدائية والحديثة. وإذا كانت إحدى الاتجاهات البارزة فى تعريف الثقافة أنها "نمط الحياة الكلى لمجتمع ما، والعلاقات التى تربط بين أفراده، وتوجهات هؤلاء الأفراد فى حياتهم" بل يذهب علماء الاجتماع الثقافى المعنيين بدراسة " الثقافة " إلى أن هناك ثلاثة مفاهيم تمثل الثقافة وهى:

١- التحيزات الثقافية، التى تشتمل على القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس.

٢- العلاقات الاجتماعية التى تشمل العلاقات الشخصية التى تربط الناس بعضهم بالبعض الآخر.

٣- نمط الحياة الناتج الكلى المركب من الانحيازات الثقافية والعلاقات الاجتماعية. ومن ثم فإن نمط الحياة الكلى لمجتمع ما، إنما هو يمثل مرآة لثقافة ذلك المجتمع.

إن ثقافة الامتلاك أو عدم الامتلاك، هي جوهر الثقافة الأمريكية القائمة على ثقافة الاستهلاك المفرط، القائمة على تلك اللحظة السيكولوجية، التي تدفعك للحصول على كل الأشياء المرتبطة بالشعور بالحزن والندم إلى حد البكاء على تلك الأشياء، التي لم تحصل عليها بعد. الأمر الذي دفع عدداً من المثقفين والمفكرين الاجتماعيين في أمريكا إلى الحديث عن "الإفلاس الأخلاقي" و"الفقر العاطفي" عند انتقادهم لثقافة الإسراف في الإنفاق، كما لو أن مسائل الروح، مثل السلع الأخرى، يتم فيها بشكل أفضل باستخدام مصطلحات مالية، بل ذهبت الكاتبة الأمريكية البارزة ستيفاني ميلز إلى وصف النزعة الاستهلاكية الأمريكية " بمجاعة الروح ". إن معنى كلمة "يستهلك"، كما جاء في قاموس أكسفورد الإنجليزي، هو " يحطم بواسطة، أو مثل النار، أو مرض سابق ". والمستهلك إذا هو الشخص الذي يبدد، أو يحطم، أو يستنفذ "، وتضمن كلمة الاستهلاك في هذا الرأي القديم الواضح، الاعتلال، والمرض، والموت.

إن نمط الحياة الكلي في المجتمع الأمريكي قائم على الصراع الدائم والمستمر بين التملك والتطلع، الأمر الذي جعل المجتمعات في كل أرجاء المعمورة، بفضل العولمة، تعيش حالة مستمرة من عدم السعادة سواء كنا نشعر بذلك أم لا. إن الرغبة في الاستهلاك وعلاقتها بعدم الاستهلاك، فسرها عالم النفس النمساوي الشهير فرويد، عندما وصف الرغبة الجنسية بأنها محكوم عليها بالإحباط لأن شيئا ما في طبيعتها الفعلية غير قابل للتحقيق، وليس في هذا أي غموض على الإطلاق إذا أخذنا في الاعتبار أن مصدر هذه الرغبة هو شوق الطفل للاتحاد مع الأم، وهذا الشوق لا يظهر إلى حيز الوجود إلا عندما يحدث الانفصال ويولد إحساس الفرد بالذاتية، وهو ما يفسر عدم الشعور بالسعادة نتيجة الوقوع في شرك الاستهلاك المفرط، المؤدي إلى الإحباط نتيجة الصراع بين رغبتي الامتلاك وعدم الامتلاك.

لقد سعت الأفلام الأمريكية للترويج لتلك الرغبة المفرطة في الاستهلاك، والأفلام، وكما كانت دائماً، قوة ثورية، فهي تسعى، مثلها مثل الرأسمالية، إلى أسواق جديدة، ولاتعترف بحدود قومية، وفي القصص التي تعرضها، تروج للطريقة المادية في الحياة. تلك المادية التي انعكست سلبياً على الروابط الأسرية الأمريكية، وحولتها إلى روابط زائفة بين أفراد الأسرة الواحدة، وعندما زارت الأم تريزا مدينة شيكاغو الأمريكية، ورصدت مظاهر الفساد الحضاري في نمط الحياة الأمريكية، وصفت تلك المدينة بأنها تعاني من " فقر النفوس ".

وتعيش الثقافة الأمريكية الاستهلاكية المفترسة، تحت وطأة ثقافة الباروكى، أى البهرجة المفرطة، مثل الملابس الرخيصة والمزخرفة، أى ببساطة، التصميم المفرط للأشياء، وفى ظل تلك الثقافة السياسية المفترسة، السياسة أيضاً للبيع ولكن ليست بالطرق الواضحة التى تقترحها الحملات الانتخابية. يتم بيع المنصب السياسى من خلال استطلاعات الرأى العام، والتى حولت أفكار مجموعة مختارة من السكان إلى سلعة متاحة للمرشحين، ويعتمد بيع أى رئيس دولة هذه الأيام، على نوعية الرأى العام الذى يشتريه، وكما هو الحال فى أى وضع مماثل فى السوق التجارية، فيفوز الرأى العام الأفضل بيعاً، رغم أنه ليس بالضرورة أن يكون هو الأفضل.

ويعيش الأمريكيون مرتبطين بأفراد الطبقة الخاصة بهم، لكنهم ينكرون فكرة الطبقات فى أمريكا. فى الواقع، أنهم يتوقون جداً لإخفاء الفكرة عن بعضهم البعض، وليس لديهم أدنى فكرة لأى طبقة هم ينتمون إليها. تكسب أعلى من ٢٠٪ من العائلات الأمريكية من المال بالقدر نفسه الذى تكسبة الـ ٨٠٪ المتبقية. وتكسب الأعلى ٥٪ من الـ ٢٠٪ القدر نفسه الذى تكسبه الـ ١٥٪ المتبقية. ومرة أخرى فى تلك الـ ٥٪ " أى ١٪ من أمريكا " تكسب نفس قدر الـ ٤٪ الأخرى. ومع ذلك، إذا سألت زوجاً يكسب ٤٠ ألف دولار شهرياً، وآخر يكسب ٢٠ ألف دولار، لأى طبقة ينتمون؟!، فإنهم سيجيبون "بصدق واقتناع" ليس فقط أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى، ولكن أيضاً يشقون طرقهم بصعوبة.

إن انتصار الغرب على الاتحاد السوفيتى فى الثمانينيات من القرن المنصرم فسر جزئياً على الأقل، على أنه انتصار للرأسمالية على الاشتراكية – رغم أن ذلك لم يكن ما حدث – وبالتالى هناك خط ينطوى على الفكرة الفعلية للمجتمع التعاونى وهو اعتبارها فكرة أمريكية، ويسعى الأمريكيون دائماً لتحقيق المساواة، ويرى المفكر توكفيل أن الإنسان الأمريكى مهتم أكثر بالمساواة من اهتمامه بالحرية. ولكنه فى ذات الوقت يسعى للانفصال عن الآخرين، فإن كل ما تحققه له هذه الحرية هو العزلة.

* نشر فى جريدة الأحـرار- العدد ٧٣١٠ – ٨ من مارس ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة صـوت البلد -العدد ٢٤٩ – ٢٩ من مارس ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة القاهـرة – العدد ٦٢١ – ١ من مايو ٢٠١٢.

إسرائيل والحرب الصامتة على مصر

يتلو اليهود فى كل عام عند الاحتفال بعيد الفصح مقطعاً من سفر الخروج، يأتى فيه ذكر للبلايا العشر، التى أنزلها الرب بفرعون وقومه، عقاباً لهم على رفضهم السماح لبنى إسرائيل بمغادرة مصر. كانت تلك البلايا، هى الدم، والضفادع، والقمل، والذباب، وطاعون الماشية، والدمامل، والبرد، والظلمات، وذبح أول مولود.

وعندما حذر الدكتور أسامة سليم، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية، خلال اجتماع لجنة الصحة بمجلس الشعب من محاولات إسرائيلية لقتل الشعب المصرى من خلال فيروسات بيولوجية، مشيرا إلى أنه لا يستبعد وجود حرب بيولوجية ضد مصر وذلك بعد اكتشاف لقاحات وتطعيمات إسرائيلية مهربة تعمل على إصابة الدواجن المصرية بفيروسات خطيرة.

وكشفت د. سهير حسن، رئيس الإدارة المركزية للطب الوقائى بالخدمات البيطرية، أنه تبين بعد فحص ٢٠٠ مزرعة ومن خلال العينات وجود ٥٧٪من المغايرات، التى تتوافق مع المعزولات الإسرائيلية التى تصيب الدواجن بأمراض فيروسية وأمراض انفلونزا الطيور والنفوق الجماعى وتسبب انخفاض معدل البيض إلى ٤٠٪ والالتهاب الشعبى الحاد والمايكو بلازما والسموم الفطرية .

وطالب رئيس مجلس إدارة الهيئة مجلس الشعب بمساعدتهم فى إقناع اتحاد مربى الدواجن فى بدء التصدى للتحصينات واللقاحات المهربة من إسرائيل لما لها من خطورة فى إصابة الدواجن المصرية بأمراض خطيرة وبما يهدد الصحة العامة. ومن جانبها أوصت لجنة الصحة بضرورة البدء فى عمل تحقيق حول هذا الأمر واتهمت الأطباء البيطريين بالمسئولية الكاملة عن هذه الكارثة نظرا لأنهم هم المسئول الأول عن إرشاد أصحاب المزارع لنوعية التحصينات المستخدمة.

كما فجر المهندس رضا اسماعيل وزير الزراعة مفاجأة من العيار الثقيل عندما كشف النقاب عن أن السبب الرئيسى وراء ظهور السلالة الجديدة لمرض الحمى القلاعية هو تهريب بعض شحنات أغنام من ليبيا عبر الحدود تحمل الفيروس. وعجول تم تهريبها عبر الحدود بين مصر وغزة ومنتشرة حاليا فى سيناء أجنبية "فريزيان" مهربة عبر الأنفاق قادمة بالطبع من إسرائيل، موضحا أن عمليات التهريب تمت خلال فترة الإنفلات الأمنى، التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير نتيجة عدم الرقابة على الحدود.

ونتساءل: هل تمارس إسرائيل حرباً بيولوجية صامتة على مصر؟! فالنتائج المترتبة على استخدام سلاح بيولوجى هى أخطر بكثير من استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى مثل السلاح الكميائى والذرى. إن إسرائيل ليس لديها أى وازع أخلاقى يمنعها من استخدام حرب بيولوجية على مصر، وتتجلى خطورة السلاح البيولوجى، من كون العوامل البيولوجية بعكس الكيميائية ليست داخلية على بيئة الإنسان، لذلك لا يتم اكتشافها إلا بعد انتشار العدوى على نطاق واسع، الأمر الذى يجعل من الاستشعار والإنذار المبكر أمرين بعيدى المنال. ومما يزيد الأمور تعقيداً احتمال استنبات عوامل بيولوجية لا تطعيم لها ولا علاج.

وهذا ما حدث بالفعل مع انتشار وباء الحمى القلاعية بين الماشية فى مصر، وظهور نوع جديد من الفيروس ليس له أمصال موجودة فى مصر فى الوقت الراهن، مما أدى إلى ارتفاع حالات الإصابة والنفوق فى قطاع الثروة الحيوانية، ولما كان من نافلة القول إن المعتدى لن يعلن عن نوع البكتيريا أو الفيروسات التى ينوى استخدامها، فإن ذلك يعنى بكل بساطة إبطال فعالية وسائل الحماية الطبية المتوافرة. كما أن تطعيم الآلاف فى الوقت المناسب يمثل صعوبة أخرى، كما لا توفر الموانع الجغرافية أى حماية من هجوم بالأسلحة البيولوجية.

والعوامل البيولوجية أرخص من الأسلحة الأخرى، إذ نما إلى علم لجنة من لجان الأمم المتحدة فى سنة ١٩٦٩، "أن تكلفة إنزال الخسائر بسكان مدنيين أثناء عملية عسكرية

موسعة بالأسلحة التقليدية، ويتكلف ألف دولار لكل كيلو متر مربع، وثمانمائة دولار بالنسبة للسلاح النووى، وستمائة دولار بالنسبة لغاز مضاد للأعصاب، ودولار واحد فقط فى حالة استعمال سلاح بيولوجى".

ويكفى أن نتذكر أنه ظلت أبواغ الجمرة الخبيثة فى جزيرة جروينارد القريبة من ساحل أسكتلندا لمدة أربعين عاماً، بعد انتهاء التجارب البيولوجية، التى أجريت هناك أثناء الأربعينيات من القرن العشرين، فقد ذهب ركس واطسن، رئيس مؤسسة الدفاع الكيميائى والبيولوجى البريطانية فى سنة ١٩٨١م، إلى أنه لو أن الحلفاء ألقوا قنابل جراثيم الجمرة الخبيثة على برلين أثناء الحرب العالمية الثانية، لاستمر تلوث المدينة حتى الآن. لذلك ينظر من يتعرضون لهجوم بيولوجى إلى استخدام القناع الواقى لمدة شهور أو سنوات، الأمر الذى يصعب تنفيذه من الناحية العملية.

إن إسرائيل التى تصلى من أجل الديكتاتور المخلوع مبارك، والتى يعلن قادتها بعد سقوط كنزهم الاستراتيجى استعدادها لإعلان الحرب على مصر، ليس من المستبعد أن تمارس حرباً بيولوجية صامتة على مصر، من أجل الاستعداد لمعركة الحسم، وليس هناك إذن سلام دائم، ولكى نحصل عليه يجب أن نستعد للحرب طوال الوقت، فالقوة وحدها هى التى تقيم السلام وتؤكده وتحميه. ولكن مظاهر هذه القوة تختلف من عصر إلى آخر شأنها فى ذلك شأن مظاهر أخرى، كالثروة والجاه والسلطة وغيرها. ومن رموزها الآن أسلحة الدمار الشامل، وهى أسلحة بشعة وغير إنسانية، ولكنها موجودة ولا يمكن تجاهلها.

إن انتشار مرض الحمى القلاعية بين الماشية فى مصر بذلك الشكل الوبائى وغير المسبوق فى تعاطى الخبرة المصرية مع هذا المرض.

إنما يؤكد شكوكا قوية بأن إسرائيل تمارس حرباً بيولوجية صامتة على مصر. الأمر الذى حذرت منه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو" من أن مرض الحمى القلاعية المتفشى فى مصر يمكن أن ينتشر ويهدد الثروة الحيوانية فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى التهديد بنقص محتمل للمواد الغذائية.

* نشر فى جريدة الأحرار – العدد ٧٣٢٦ –٢٧من مارس ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة صوت البلد – العدد ٢٥٠ – ٥ أبريل ٢٠١٢ .

الرئيس الفاسد.. والرئيس الصالح

سجل التاريخ اسم الديكتاتور المخلوع مبارك، جنباً إلى جنب مع رموز الديكتاتورية والفساد فى القارة الإفريقية، بل والعالم أجمع، من أمثال أنظمة جنون العظمة السياسية التى منها موبوتوسيى سيكو فى زائير، وصمويل دو فى ليبريا، وسياد برى فى الصومال، الذين ابتكروا لأنفسهم إقطاعاً سياسياً فى بلدانهم، التى يعتبرونها ملكاً شخصياً لهم. ونهبوا الثروات الوطنية، وخفضوا مستوى حياة الشعوب، ودمروا البنيان الاجتماعى لدولهم.

ويعد الطاغية مبارك ورفاقه من اللصوص، الذين نهبوا ثروات مصر، نموذجاً بارزاً "للكليبتوقراطية" أى حكم اللصوص، حيث يستولى أصحاب السلطة على معظم الأصول لأنفسهم، ولا يود إنتاج أو مكتسبات من التعاون الاجتماعى عبر التخصيص والتجارة.

فى تاريخ مصر الفرعونية، وتحديداً فى عصر الأسرات، حكم مصر الملك نفر كارع وهو خامس ملوك الأسرة السادسة وأخرهم، حيث حكم مصر من حوالى عام ٢٢٤٦ قبل الميلاد إلى سنة ٢١٥٢ قبل الميلاد، أى حكم مصر أكثر من ٩٠ سنة وهى أطول فترة حكم فى التاريخ الفرعونى، وربما فى تاريخ العالم، ونتيجة طول المدة الزمنية لحكم الملك نفر كارع الذى استبدت به الشيخوخة، وتغير حال الحكومة المركزية فدب فيها الضعف وزاد سلطان حكام الأقاليم وزادت ثرواتهم وقل ولاؤهم لصاحب العرش، واشتدت المظالم، الأمر

الذى أدى إلى قيام الثورة، ثورة عارمة على كل مناحى الحياة الاجتماعية فى البلاد، كانت ثورة على الظلم وعلى الملوك وعلى الآلهة.

فى عام ١٣٤٠ تقريباً، أمر قادة جمهورية مدينة سيينا الإيطالية، بعمل صورتين بالتصوير الجصى أو الفريسكو، هاتان الصورتان اللتان رسمهما الفنان الإيطالى أمبروجيولورانزينى، تتصدران الغرفة التى عقدت فيها مشاورات مجلس التسع الحاكم لمدينة سيينا، كانت كأيقونتين رمزت إحداهما إلى الحكومة الفاسدة، والأخرى رمزت إلى الحكومة الصالحة. فى لوحة لورانزته الأولى يمثل الحكومة الفاسدة شخص الطاغية، جالساً تحت جدار المدينة المتهدم، محاطاً بسلسلة من الرذائل، الوحشية، والخيانة، والاحتيال، والفتنة، والانقسام، والحرب، والجشع، والغرور، والاحتيال، دون أن يغفل الرسام مشاهد الأضرار المختلفة من حروب وجرائم ودهس العدالة التى تحيط بالشخصيات المسئولة، بتعبيرات مأساوية وملابس تميز بها على ما يبدو الفن العام فى العصور الوسطى، وفى المقابل، اللوحة الثانية على جدار اليمين، بها شخصية كبيرة تمثل الصالح العام، تشرف على مدى تحقيق الحكومة الصالحة التى تشمل الحكمة، والسلام، والعدالة، والإيمان، والصدق، والنبل، والوفاق والملاحظ فى رسم هذه الشخصيات فى رسم رمز الحكومة الصالحة، وجود مجموعتين، مجموعة الجنود والسجناء، وعن يسارهم جمع من المستشارين، ويرمز ذلك إلى القوة والعدالة.

إلى جانب التصوير الجصى للحكومة الصالحة يوجد منظران، أحدهما للمدينة الصالحة، والأخرى للريف الصالح، يوضحان مظاهر الرخاء التى تترتب على تدابير الحكم الناجح، فى هذين المنظرين يظهر الحاصدون وسط الحقول الغزيرة فى الريف الصالح، ونرى الحمير تحمل دون عناء أجولة من الحبوب فى السهول البديعة، ووجهتا إلى السوق المكتظة فى المدينة الصالحة، راقصون، وصناع، وشوارع مزدحمة، وأبنية منتظمة البناء، تحيط بالمدينة الصالحة، وبغض النظر عما قد يحمله هذان المنظران من رسالة ربما تساعد على فهم طبيعة الحكم الداخلى فى " سيينا " آنذاك، غير أن النظام الحاكم الذى أمر بعمل هاتين اللوحتين سقط عام ١٣٥٥ م، حيث قوضه الطاعون، ولوقوعه تحت تهديد خارجى، وانتفاضة مصالح بالداخل، وهكذا تجمد التطور "السييني" فى الزمن، حافظاً لنا متحفاً - بحجم المدينة - لشكل وطبيعة الحياة فى العصور الوسطى، لكن هذا المتحف فى الوقت نفسه، يشير إلى ضعف الدروس المنقولة حول الحكم الصالح.

لقد مر أكثر من ستة قرون، منذ رسمت هاتين اللوحتين، وطرح أحد المفكرين الاجتماعيين سؤلاً حول أسباب عدم حدوث الرخاء بعد انهيار حكومة الفساد. هذا المشهد الذى وقع فى العصور الوسطى يتطابق مع الواقع الاجتماعى الراهن للمجتمع المصرى ونحن فى بدايات العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، فبعد سقوط الطاغية مبارك، ورفاقه من رموز " الكليبتوقراطية "، لماذا لم يشعر المصريون بتغيير ملموس على أرض الواقع.

الآن ونحن على مقربة من إجراء أهم انتخابات رئاسية فى تاريخ مصر، فهذه الانتخابات هى بمثابة اختبار حقيقى للديمقراطية فى مصر، وللثورة المصرية أيضا، خاصة بعد صعود تيار الأصولية الدينية على البرلمان، ومحاولة القفز على أهداف الثورة وتأسيس دستور يقيم الدولة الثيوقراطية، ويهدم أسس الدولة المدنية من خلال ذلك البرلمان المشوه الذى لا يعبر عن روح الثورة المصرية والسبب فى ذلك أن الثورة المصرية تعانى غياب القيادة الموحدة، وبلا رئيس يوجهها ويتحدث باسمها.

وسعت القوى المناهضة للثورة، فى استغلال حالة الانقسام على الذات الثورية، وأصابتها فى مقتل، واستغلت تلك الحقيقة السوسيولوجية التى حذر منها علماء الاجتماع التى تذهب إلى أنه ليست هناك طريقة للتخلص من كابوس العمل السياسى الراديكالى الموحد، الذى تقوم به الجماعات المحرومة اقتصادياً والتى يمكن أن تقدم مطالب مشتركة، أفضل من جماعات مختلفة من الفقراء تدخل فى مواجهات بعضها مع بعض، الأمر الذى أكدته أحداث العنف الهستيرى بدءاً من أحداث ماسبيرو إلى أحداث بورسعيد الدامية.

ويسعى تيار الأصولية الدينية لتشكيل دستور لمصر ذى مرجعية دينية، لا يعبر عن مكونات وخصائص الثقافة والمجتمع المصرى، بل سيؤدى إلى إحداث صراعات اجتماعية واضطرابات عنيفة، ستغرق البلاد فى دوامة الفوضى العارمة، التى تتناقض مع أهداف الثورة، من أجل بناء الدولة القوية والمجتمع المصرى الناهض، ونصبح أمام ديكتاتور جديد يحكم مصر باسم الدين، ويعلن حد الحرابة على كل من يعارضه فكرياً أو سياسياً، ونكون بذلك إزاء طاغية جديد ورئيس فاسد جديد، ونبحث عن رئيس صالح جديد فلا نجد عبد الناصر أو صلاح الدين.

* نشر فى جريدة الأحرار – العدد ٧٢٣٣ – ٤ إبريل ٢٠١٢ م.

أوباما فى آيباك.. والحرب القادمة

وقف الرئيس الأمريكي أوباما في المؤتمر المؤتمر السنوى للجنة الشئون العامة الأميريكية الإسرائيلية (آيباك) وطالب إسرائيل أن تتريث حتى تبدأ العقوبات المفروضة على طهران فى فرض العزلة على إيران، ويسعى أوباما لوقف إسرائيل عن اتخاذ قرار أحادى بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. وقال أوباما أمام الآلاف في المؤتمر السنوى (آيباك) فى واشنطن "من أجل أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة وأمن وسلام العالم ليس الآن أوان التهديدات". وقال أوباما "الآن هو وقت انتظار أن يؤتى الضغط المتزايد على إيران بنتيجته والاستمرار فى التحالف الدولى الذى بنيناه"، وجاء خطاب أوباما قبل يوم واحد من مقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو فى البيت الأبيض. قال الرئيس الامريكي باراك أوباما إن بلاده لن تتردد عن مهاجمة إيران لمنعها من امتلاك سلاح نووى، ولكنه حذر من أن "الإكثار من الحديث عن الحرب" لم يجد نفعا سوى مساعدة إيران ورفع أسعار النفط.

هذا المشهد يذكرنى عندما وقف اليهود إلى جانب جون كيندى حتى فاز بالانتخابات الرئاسية، وأظهر الرجل أنه يحفظ لهم جميلهم، ففى نهاية أول اجتماع مع بن جوريون فى ربيع عام ١٩٦١م، بفندق والدروف اوستريابنيويورك التفت الرئيس كيندى إلى بن جوريون وقال له " أنا أعرف أن فوزى يرجع إلى أصوات اليهود الأمريكيين، إننى مدين لهم بانتخابى، قل لى ماذا يمكن أن أفعل من أجل

الشعب اليهودى؟. يقول ميكل بارزظوهار راوى سيرة بن جوريون: إن رئيس وزراء إسرائيل نظر ناحية الرئيس الشاب الذى أربكته صراحته المذهلة، وقال له متجنبا السؤال الذى طرحه "عليك أن تفعل الأفضل للعالم الحر" فيما بعد وفى جلسة خاصة تهجم بن جوريون، أو الرجل العجوز كما كان يطلق عليه مستشاروه المقربون، على أسلوب كيندى فى التقرب إليه، وتساءل "أى نوعية من السياسيين هذا الرجل".

والمشهد تكرر أيضاً فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٠م، عندما عكر صفو إجراءات التسلم والتسليم التى تتم بين الإدارة الأمريكية القديمة "كارتر" والإدارة الجديدة "ريجان" كالمعتاد ما تسرب من أنباء حول صفقة أسلحة يتم الترتيب لبيعها إلى السعودية، وقع ذلك قبل أن يجلس ريجان فى المكتب البيضاوى وبعد شهرين فقط من تولى توماس دين مسئولية إدارة آيباك، علمت المنظمة أن هناك محاولة ثانية لبيع أسلحة إلى السعوديين من بينها سرب إضافى من الطائرات المقاتلة F15، التى باعتهم إدارة كارتر عددا منها عام ١٩٧٨م، بالإضافة إلى خمس طائرات اواكس للإنذار المبكر التى تعد آخر ما أنتجته الشركات الأمريكية فى مجال المسح الجوى تقنياً. ولم يكن هناك من سبيل لوقف هذه الصفقة إلا أن يمتنع غالبية أعضاء مجلسى النواب والشيوخ عن إبداء موافقتهم عليها.

هذه الصفقة التى أصبحت تعرف باسم "معركة الأواكس" تحولت إلى واحدة من أشد المعارك شراسة فى ذاكرة مجلس الشيوخ لأن الجماعة اليهودية وذراعها الضاغط آيباك عندما قررتا الوقوف بحزم فى مواجهة الرئيس الأمريكى مرة ثانية وضعتا نهاية للغموض الأمريكى الذى أحاط بالمنظمة لسنوات طويلة وسطرتا فى الوقت نفسه بدايات ثورة حياة اليهودى السياسية. وتعد معركة الأواكس نموذجا مثاليا لفن ممارسة القوة السياسية اليهودية فى شكله الحالى، أو الصورة المتكاملة ذاتيا لما يطلق عليه دين "عضلات إسرائيل عندما تعمل". أثارت معركة الأواكس من ناحية أخرى لغطا بين العامة حول مدى هيمنة القوى الموالية لإسرائيل على الحياة السياسية فى واشنطن، ولكنها أبدا لم تحرك القضية الرئيسية وهى لماذا لا يوجد للولايات المتحدة الأمريكية سياسة شاملة، أو مفهومة فى الشرق الأوسط؟.

عندما تشكلت قوة الضغط اليهودية فى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، كان الغرض من ورائها تأمين هدف محدد وهو تواصل دعم أمريكا لإسرائيل، ولكن بعد ثلاثة عقود بدا واضحا أن لعبة ممارسة الضغط التى كان الغرض من ورائها تحقيق هدف ما. أصبحت هدفا فى حد ذاتها، واتهم المنتقدون القوى الموالية لإسرائيل بأنها أصبحت عقبة فى طريق السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وفى طريق السلام على وجه الخصوص لذلك بذلت هذه القوى جهداً مضاعفا لمحاصرة هذا

الاتهام لأنة لم يكن هناك من هو على استعداد داخل منظمة آيباك أو على مستوى الزعامات اليهودية، إلا قلة منهم، أن يسأل السؤال التقليدى فى التاريخ اليهودى : هل هذه القوة العدوانية الموالية لإسرائيل تعمل لصالح اليهود فى إسرائيل أم فى أمريكا؟

قررت آيباك أن تساعد إسرائيل سواء كانت على خطأ أم على صواب، وأن تخطط فى الوقت نفسه لبناء استراتيجية تدفع اليهود الأمريكيين وأعضاء الكونجرس إلى القبول بما تقوم به حكومة بيجن فى ذلك الوقت، بدأت أيباك خطواتها من قبل أن يبدأ استراتيجيو إسرائيل السياسيون والعسكريون فى إعداد خرائطهم لاستيعاب الضفة الغربية وما سينتج عنه صراع عربى إسرائيلى محتمل بسببها من نتائج، وهو ما أطلق عليه توماس دين "الحرب من أجل السيطرة على واشنطن"، كانت هذه الخطة تتطلب من آيباك أن تقوم بتجنيد الآلاف المتطوعين الذين كان عليها أن تبحث عنهم بين التجمعات اليهودية فى طول أمريكا وعرضها، هذه التجمعات التى سبق أن تحولت إلى الصهيونية، الآن جاء دورهم كأمريكيين لأن يتسيسوا دفاعا عن قضية إسرائيل بقيادة أيباك.

ويشير توماس دين، مدير آيباك، إلى النتائج الباهرة التى لا تقبل الجدل، التى حققتها سياسة "استعراض العضلات اليهودية " بالرغم من تدمير إسرائيل للمفاعل الذرى العراقى، وضمها لمرتفعات الجولان، ورفضها لخطة السلام التى اقترحها ريجان، وغزوها للبنان، دلائل الإرهاب اليهودى فى الضفة الغربية، ازدهرت "علاقات إسرائيل الخاصة" مع إدارة ريجان وتدفقت مساعدات أمريكا إليها بشكل غير مسبوق، ولا يوجد فى رأيه منظمة ضغط سياسى أخرى فى واشنطن حققت مثل هذا النجاح الذى بلغتة آيباك، حيث حافظت على استمرار توالى المساعدات العسكرية والمعونات الاقتصادية وبلوغها مستويات قياسية، تمكنت آيباك لأول مرة عام ١٩٨٥ أن توفر لإسرائيل منحاً غير مستحقة السداد قدرها ٦.٢ بليون دولار، وكانت تسعى فى الوقت نفسة لوضع مساعدة إضافية "للطوارئ" قدرها ٥.١ بليون دولار لمدة عامين للمساهمة فى إصلاح أحوال اقتصادها الذى يترنح تحت وطأة النفقات الحربية البالغة الارتفاع، وتكاليف احتلالها للأراضى اللبنانية، وإقامتها للمستوطنات فى الضفة الغربية. إن آيباك تسعى بكل قوة نحو الضغط على الرئيس الأمريكى أوباما من أجل دفعه نحو اتخاذ تدابير إعلان الحرب على إيران، وتدمير برنامجها النووى، وستدخل معها كل منطقة الشرق الأوسط فى جحيم الفوضى إلى ما لا نهاية.

* نشر فى جريدة الأحرار – العدد ٧٣١٤ – ١٣ من مارس ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة صوت البلد– العدد ٢٤٨ – ٢٢ من مارس ٢٠١٢.

حرب تجارة المخدرات على مصر

تدخل قضية تجارة وتعاطى المخدرات وإدمانها ضمن قضايا أمن المجتمع، ويرجع ذلك بسبب السلوك المضاد للمجتمع من جانب الفاعلين الاجتماعيين سواء للمتاجرين والمتعاطين للمخدرات والجرائم المرتبطة بها ومواقف العنف ومظاهر البلطجة المرتبطة بها على المستوى الاجتماعى وجرائم غسيل الأموال القذرة على المستوى الاقتصادى والانحطاط القيمى على المستوى الأخلاقى.

وعندما حذرت النائبة مارجريت عازر، والنائب فتحى عبده من انتشار ظاهرة تجارة المخدرات والحبوب المخدرة بشكل رهيب فى الشارع المصرى، والتى وصلت تجارتها غير المشروعة إلى ٢٣ مليار جنيه. وأكدت فى سؤالها الموجه إلى وزير الداخلية ضرورة مواجهة هذه الكارثة المجتمعية التى تؤثر على مستقبل شباب مصر بشكل خطير، الأمر الذى يؤدى إلى انحراف الكثير من الشباب وعدم السيطرة عليهم فى الوقت الحالى لسرعة الربح المادى من هذه التجارة نظراً لكثرة البطالة فى مصر فى الوقت الحالى وفى ظل انتشار أعمال البلطجة، خصوصاً فى المناطق العشوائية ووصول هذه الكارثة إلى الجامعات والمدارس، وقال المسئول الأول عن الأمن فى مصر اللواء «محمد إبراهيم» وزير الداخلية إن هناك مخططاً دولياً لإغراق البلاد بالمخدرات عبر المنافذ البرية والبحرية، تبعها بأيام معدودة تحذير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من استغلال تجار «الكيف» لحالة الضعف

التى تعانى منها الأجهزة الأمنية بعد الثورة لزيادة نشاطهم، مؤكدة رواج أعمال مافيا المخدرات بشكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة.

ومنذ أيام قليلة تمكنت الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية من توجيه عدة ضربات ناجحة ضد تجار المواد المخدرة حيث تمكنت من ضبط ٢١ مليونا و٧٣٠ ألف قرص مخدر بمينائ الإسكندرية وبورسعيد قبل ترويجها على أوكار بيع تلك العقاقير التى تؤثر على حياة متناوليها كما تم ضبط المتهمين فى الواقعة وأمر اللواء طارق إسماعيل مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بإحالة المتهمين إلى النيابة العامة التى باشرت التحقيقات وأشاد وزير الداخلية بجهود ضباط المكافحة فى إحباط محاولات العناصر الإجرامية بإدخال السموم إلى الشارع المصرى. وتم إحباط محاولة شركة استيراد وتصدير كائنة بالاسكندرية بجلب كميات كبيرة من الأقراص المخدرة وذلك عن طريق إخفائها ضمن مشمول رسالة (قطع غيار إطارات) قادمة من دولة الهند وبعد تقنين الإجراءات وبالتنسيق مع مصلحة الجمارك لفحص مشمول الرسالة تشكلت لجنة أسفرت جهودها عن ضبط كميات كبيرة من الأقراص المخدرة المؤثرة على الحالة النفسية والعصبية بلغ إجمالى عددها ٥ ملايين و٨٢٠ ألف قرص مخدر، ومن ناحية أخرى تمكنت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمنطقة بورسعيد والسويس من ضبط١٥ مليون و٩١٠ آلاف قرص مخدر داخل حاوية بميناء بورسعيد البحرى مقبلة من الهند أيضا.

وهنا سؤال هام: لماذا جاءت تلك الحاويات المحملة بالسموم البيضاء إلى مصر من الهند على وجه التحديد؟!. وذلك بسبب وجود مدينة ضخمة ولديها ميناء عملاق على الساحل الغربى للهند، هى مدينة بومباى، حيث كانت ولا تزال مركزا رئيسيا لتهريب الأفيون للصين فى فترة ما قبل الاستعمار البريطانى للهند. وعمل بتجارة المخدرات فى الهند آنذاك حوالى ١١٦ تاجراً، وشركة محلية، بالإضافة إلى ميناء بومباى المرتبط بتهريب المخدرات، كان هناك ميناء كراتشى فى الباكستان حالياً. وأدى التراكم المبدئى للأرباح الناتج عن تهريب الأفيون، أن حول طبقة التجار بوسط وغرب الهند إلى طبقة رأسمالية.

وأفسحت المنافسة بين الإنجليز وتجار المخدرات الهنود الطريق أمام المشاركة والوفاق، وأقيم فى بومباى فرع من الفروع الثلاثة الأولى لبنك هونج كونج فى الهند والتى خصصت لتمويل الأفيون إلى الصين، وأدى نمو بومباى كعاصمة مالية للهند إلى توسيع المجال أمام عصابات الإجرام المنظم فى المدينة، وتعتبر جماعات الجريمة المنظمة أحد أمور الحياة العادية فى بومباى، ووجدت تلك الجماعات أن المخدرات هى التجارة المناسبة لها بسبب

العولمة المفترسة.. وشريعة الذئاب

فى الدوحة عاصمة دولة قطر وخلال أعمال المؤتمر الوزارى الـ ١٣ لمجموعة الـ " ٧٧ + الصين ".. شن " سوباتاتشاى بانيتشكاى " الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" أونكتاد " هجوما حادا على النظام المالى والاقتصادى العالمى الحالى والعولمة أيضا واصفاً أسواق المال العالمية بصالات القمار.

وأكد الأمين العام أن مؤتمر أونكتاد لطالما حذر العالم أجمع منذ تسعينيات القرن الماضى من مغبة الوقوع فى تلك الأزمات الاقتصادية والمالية الكبيرة التى تعصف بالعالم الآن، إلا أنه لم يلق إلا نظرة استنكار فى أعين العديد من الدول، التى اتهمتنا حينها بالمبالغة فى النظرة التشاؤمية غير مبالين بأية تحذيرات من جانبنا، منوها إلى كون العالم الآن مفتقرا لأى قواعد حوكمة اقتصادية.

ومن أجل بحث آليات تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمار العامل على نقل التكنولوجيا وتوفير الوظائف وتراكم رأس المال.. بدأ المنتدى الاقتصادى العالمى للاستثمار فى الدوحة عاصمة قطر بمشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات فضلا عن رؤساء ومديرى الشركات الدولية الكبرى فى العالم أجمع ممثلين لما يقدر بنحو ١٩٤ دولة، ويكتسب المؤتمر هذا العام أهمية قصوى كونه يأتى فى الفترة التى يعانى منها العالم ويأن من آثار الأزمة المالية العالمية المتراكمة منذ سنوات التى تؤثر على كل الجوانب التجارية والمالية والتنمية فى العالم كله على حد سواء.

الحساسة من عملياتالنقل الجوى. وألقى حادث احتجاز طائرة شركة الطيران الهندية فى لاجوس، والتى لم تغادر اجتماع رئيس وزراء الهند مع الرئيس النيجيرى فى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث بكندا، ألقى بظلاله على العلاقات بين البلدين. ألم يكن اللواء «محمد إبراهيم» وزير الداخلية محقا عندما ذكر أن هناك مخططا دوليا لإغراق البلاد بالمخدرات، أليست تلك هى مظاهر حرب تجارة المخدرات الدولية على شباب واقتصاد وشعب مصر .

* نشـر فى جريدة الأحرار بتاريخ ١٢ / ٠٤/ ٢٠١٢م.
* نشـر فى جريدة صوت البلد العدد ٢٥٣ - ٢٦ أبريل ٢٠١٢م.

العولمة المفترسة.. وشريعة الذئاب

فى الدوحة عاصمة دولة قطر وخلال أعمال المؤتمر الوزارى الـ ١٣ لمجموعة الـ " ٧٧ + الصين ".. شن " سوباتاتشاى بانيتشكاى " الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" أونكتاد " هجوما حادا على النظام المالى والاقتصادى العالمى الحالى والعولمة أيضا واصفاً أسواق المال العالمية بصالات القمار.

وأكد الأمين العام أن مؤتمر أونكتاد لطالما حذر العالم أجمع منذ تسعينيات القرن الماضى من مغبة الوقوع فى تلك الأزمات الاقتصادية والمالية الكبيرة التى تعصف بالعالم الآن، إلا أنه لم يلق إلا نظرة استنكار فى أعين العديد من الدول، التى اتهمتنا حينها بالمبالغة فى النظرة التشاؤمية غير مبالين بأية تحذيرات من جانبنا، منوها إلى كون العالم الآن مفتقرا لأى قواعد حوكمة اقتصادية.

ومن أجل بحث آليات تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستثمار العامل على نقل التكنولوجيا وتوفير الوظائف وتراكم رأس المال.. بدأ المنتدى الاقتصادى العالمى للاستثمار فى الدوحة عاصمة قطر بمشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات فضلا عن رؤساء ومديرى الشركات الدولية الكبرى فى العالم أجمع ممثلين لما يقدر بنحو ١٩٤ دولة، ويكتسب المؤتمر هذا العام أهمية قصوى كونه يأتى فى الفترة التى يعانى منها العالم ويئن من آثار الأزمة المالية العالمية المتراكمة منذ سنوات التى تؤثر على كل الجوانب التجارية والمالية والتنمية فى العالم كله على حد سواء.

إن استشراف المستقبل واستقراء الماضى يكشفان أن العولمة ماهى إلا عملية تاريخية معقدة طويلة تجمع قارات العالم فى نسيج واحد. إنها نتاج ثقافى وسياسى وتقنى واقتصادى تشكلت ملامحه على امتداد قرون طوال، فتاريخها يعود إلى عصر الفايكنج، بل وإلى عصور وأحقاب سابقة عليه.

كما تميط اللثام عن حقيقة مفادها أنه على امتداد أغلب تلك القرون كانت المشاريع أو التجارة سفير العولمة فى انتظار مطية إلى العصر، وما كان هذا السفير في محل الموجه إلا لماماً وما كان فى دور القائد إلا قليلاً. علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة – من منظور تاريخى – كانت رائدة العولمة لوهلة قصيرة فقط، بل إن المرحلة الأمريكية من العولمة تجنح باتجاه الأفول خلال العقود القليلة القادمة، وإذا لم تغير العولمة المفترسة اتجاهاتها القائمة على شريعة الذئاب وتطوى شراعها فإن الثمن المدفوع من صميم الحرية وحقوق الإنسان سيكون فادحاً، وإذا مضينا على النحو الذى نعيشه الآن، فستزيد نذر الشر التى تفضى إلى نشوب حرب عالمية كبرى بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين، ومن ثم فإن الأمر برمته منوط بهوية الرابح فى المعترك السياسى الذى تدور رحاة وليس الصراع الأنكى هو ما يدور بين الغرب و" الإرهاب "، بل إنه يدور داخل الغرب نفسة – فمن جانب، ثمة مؤيدون للديمقراطية الراشدة التى تثمر عن منافع جوهرية، منها الحرية والكرامة والإنصاف فى معاملة جميع المواطنين، وعلى الجانب الآخر، هناك أنصار للرأسمالية المتحررة التى تفرضها الدولة المهيمنة، مانعة فوائدها على الكثيرين. ولا شك أن محصلة الصراع ستشكل صورة العالم لما بقى من القرن الحادى والعشرين.

كان انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ م، نهاية لعمل عواصم أوروبا الاستعمارية المتغطرسة، التى بدأت عندما دمرت أسلحة الأمريكان الأسطول الأسبانى عام ١٨٩٨م، والحق أن الأمر استغرق قرناً من الزمان لتعلم مدريد وبرلين وفيينا وإسطنبول ولندن وباريس وموسكو باستحالة استقرار النزعة الاستعمارية المطلقة ودوامها فى عصر الديمقراطية. كان هذا درساً قاسياً، فالنزعة الاستعمارية تأبى على الاضمحلال، والزوال، ومن ثم ما زالت تتوهج فى واشنطن التى تدفع الآن ثمن سطوة هذه النزعة، لا سيما فى العراق.

من أهم الأسئلة، التى طرحت فى القرن العشرين، ما النظام العالمى الذى سيخلف الإمبراطوريات الأوروبية؟ وكان من الأجوبة، تأسيس الأمم المتحدة مع إقرار ميثاقها عام ١٩٤٥ م، ومع ذلك صعب على عالمنا إجراء طرقه القديمة. وكان انهيار حائط برلين وتفسخ

الاتحاد السوفيتى عاملين حاسمين فى تفسخ كيان الإمبراطورية، مما أبقى "البطل" الأمريكى وحيداً بين أنقاض الإمبراطوريات. ونجم عن ذلك فراغ سياسى كبير ومفاجئ فى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، واجتمعت هذه العوامل وقوى كبرى، وأرسلت رأس المال والسلع والثقافات والاشخاص إلى جميع أنحاء العالم، عابرة بل ومحطمة كل الحدود فى كل القارات، كانت هذه مرحلة انتقالية ضمن عملية العولمة.

على مدار العقدين أو الثلاثة القادمة من القرن الحادى والعشرين، وليس أكثر من ذلك. سيمسك الغرب بزمام العالم بلا منازع، وإذا أسلم الغرب، فى غضون هذه الفترة، رأسه للرأسمالية المتحررة التى تحميها الدولة الأمريكية المهيمنة، فإن الغرب سيدفع الثمن بعد ذلك؛ وعندما يكون الانقسام سيد الموقف فى الغرب، ما الدروس المتمخضة عن صراعاته الداخلية لتتلقفها شعوب العالم الهائجة المائجة حيثما كانت فى عواصم أوروبا وآسيا وأمريكا وأفريقيا؟.. ولايخفى علينا أن تلك الشعوب هى صاحبة الكلمة فى المستقبل.

فإذا استسلمت الديمقراطية الراشدة فى الغرب أمام الرأسمالية المتحررة والدولة المهيمنة، فهذا نذير برسالة مفادها "فرداً من صفوف الحملان إلى صفوف الذئاب، استأسدوا على الآخرين، وتلك كانت عقيدة هتلر".

يقول عالم الاجتماع الأمريكى البارز دينيس سميث، إذا حرم أهل حواضر العالم خير الديمقراطية الرشيدة، واستذلهم منطق السوق العالمية، فالمآل بهم حتماً إلى تغرير يتبعون به ذئاباً جدداً من فصيلة هتلر مبشرين بجدول منطق الانتقام، كما حدث ذلك من قبل، وإذا تكرر مجدداً فسنكون على شفا حرب عاليمة ثالثة أحد أطرافها الولايات المتحدة الأمريكية التى تخشى ذل الانهيار الحضارى واستقواء جيرانها المتزايد فى أوروبا وآسيا.

* نشر فى جريدة الأحرار بتاريخ ٠٨/ ٠٥/ ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة صوت البلد العدد ٢٥٥ - ١٠مايو ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٢ - ٢٩مايو٢٠١٢.

الرأسمالية التوربينية والبراكين الاجتماعية

تشهد الرأسمالية المتوحشة، التوربينية، أشد أزمة لإثبات شرعيتها منذ عقود، وذلك بعدما افتضح أمرها من خلال ادعاءاتها الكاذبة وإصابتها بجنون العظمة. لا شيء في مكانه الصحيح مع عولمة تقصي وتهجر هذا العدد الكبير من الناس، عولمة تضن ضناً عظيماً بالمسئولية تجاه البيئة والأجيال القادمة، عولمة لا تدعم الاختلاف سواء أكان هذا بيولوجياً أو ثقافياً، وتُظهر أخيراً نقصاً حاداً في الديمقراطية والمشاركة.

إن العولمة - مستعيرين في ذلك العبارة التي قالها عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر عن العلوم الحديثة - ليست عربة حنطور يستطيع الإنسان النزول منها إذا ما لم يعجبه الاتجاه، فحتى أشد المنتقدين للعولمة ينتمون إلى المجتمع العالمي الواقعي انتماء وثيقاً.

لقد كانت التنبؤات التي توقعها أكثر من خمسمائة من قادة العالم في نهاية شهر سبتمبر عام ١٩٩٥ م، في فندق فيرمونت سان فرانسيسكو، بناء على الدعوة التي وجهها لهم آخر رئيس للاتحاد السوفيتي ميخائيل جورباتشوف، وذلك لرسم معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين، لم تكن تلك التنبوءات مجرد إسراف ومغالاة.

وتذهب تلك التنبوءات إلى الواقع الراهن القائم فى العالم على صيغة ٢٠٪ يعملون، و٨٠ ٪ عاطلين عن العمل، وهو ما حذرت منه منظمة العمل الدولية فى عيد العمال، من أن الاقتصاد العالمى على شفا فترة جديدة من الركود فى توفير الوظائف بما يهدد باضطرابات وبراكين اجتماعية جديدة، وقالت المنظمة إن الأمر قد يتطلب خمس سنوات أخرى قبل أن تعود مستويات العمالة فى الاقتصادات المتقدمة إلى مستواها السابق على الأزمة. وأضافت المنظمة أن خطر حدوث اضطرابات اجتماعية تزايد فى ٤٥ دولة من الدول الـ١١٨ التى بحثت ظروفها على صعيد منفصل، قالت إدارة الأبحاث فى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى على زعماء دول مجموعة العشرين اتخاذ "قرارات جسورة" فى قمتهم فى كان، وقالت المنظمة إن خطة الإنقاذ التى أعلنها زعماء الاتحاد الأوروبى يوم ٢٦ أكتوبر٢٠١١ تعد خطوة أولى هامة لكنها بحاجة للتطبيق الفورى والحاسم.

وجاءت رسالة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ضمن توقعاتها بتباطؤ حاد فى النمو فى اقتصاد دول منطقة اليورو، وحذرت أن بعض دول المنطقة قد تشهد انكماشا اقتصاديا، وقالت منظمة العمل الدولية فى تقريرها السنوى إن توقف التعافى الاقتصادى العالمى بدأ "يؤثر بشكل كبير" على أسواق العمل.

وأضاف التقرير أن هناك حاجة لتوفير ٨٠ مليون فرصة عمل جديدة لكى تعود مستويات العمالة إلى ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، وعرض التقرير أيضا مستويات الغضب من عدم توافر فرص العمل والاستياء نتيجة الاعتقاد بأن عبء الأزمة غير موزع بشكل عادل، وأضاف أن عددا من الدول تواجه خطر الاضطرابات الاجتماعية خصوصا فى الاتحاد الأوروبى والعالم العربى.

أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى فذكرت فى أحدث تقديراتها لاقتصادات دول مجموعة العشرين أن النمو فى دول منطقة اليورو سيكون بنسبة ١,٦ فى المئة هذا العام مع توقعات بتراجعه إلى نسبة ٠,٣ فى المئة عام المقبل. وكانت المنظمة فى تقديراتها التى أعلنتها فى مايو٢٠١١، توقعت نسبة نمو فى منطقة اليورو عند ٢ فى المئة للعام الجارى والعام المقبل، كما خفضت المنظمة توقعاتها لنمو الاقتصاد الأمريكى إلى نسبة ١,٧ فى المئة لعام ٢٠١١ و١,٨ فى المئة لعام ٢٠١٢، مقابل توقعات سابقة بنسب ٢,٦ فى المئة و٣,١ فى المئة على التوالى. وطالبت المنظمة دول منطقة اليورو بخفض معدلات الفائدة أكثر من الوضع الحالى.

فى الدوحة أيضاً، عاصمة دولة قطر، وخلال أعمال المؤتمر الوزارى الـ ١٣ لمجموع الـ "٧٧ + الصين".. شن "سوياتاتشاى بانيتشكاى" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أونكتاد " هجوما حادا على النظام المالى والاقتصادى العالمى الحالى والعولمة أيضا، واصفا أسواق المال العالمية بصالات القمار.

وأكد الأمين العام أن مؤتمر أونكتاد لطالما حذر العالم أجمع منذ تسعينيات القرن الماضى من مغبة الوقوع فى تلك الأزمات الاقتصادية والمالية الكبيرة التى تعصف بالعالم الآن.. إلا أنه لم يلق إلا نظرة استنكار فى أعين العديد من الدول التى اتهمتنا حينها بالمبالغة فى النظرة التشاؤمية غير مبالين بأى تحذيرات من جانبنا، منوها إلى كون العالم الآن مفتقرا لأى قواعد حوكمة اقتصادية.

إن الرأسمالية التوربينية الجديدة تقتلع دولاً بمجملها، وما تقوم عليه هذه الدول من أنظمة اجتماعية، من الجذور. فمن ناحية هى تهدد، مرة هنا ومرة هناك، بهروب رأس المال لكى تجبر الحكومات على تقديم تنازلات ضريبية عظيمة، ومنح تبلغ مليارات أو إقامة مشروعات بنية تحتية لا تكلفها شيئاً، وحيثما لا يجدى التهديد نفعاً فإنها تساعد نفسها بوضع خطط ضريبية على مستوى عال جد، فالأرباح لا تعلن إلا فى تلك البلدان التى يكون فيها معدل الضريبة منخفضاً فعلاً، وهكذا انخفضت على المستوى العالمى النسبة التى يشارك بها أصحاب رؤوس المال والثروة فى تمويل المشاريع الحكومية، أما فى الناحية الأخرى فإن الموجهين للتدفقات العالمية لرأس المال، يخفضون باستمرار مستوى أجور عمالهم الدافعين للضرائب الحكومية، الأمر الذى ترتب عليه انخفاض حصة الأجور من الدخل القومى على المستوى العالمى. هذا ولا توجد دولة بوسعها أن تتخلص بمفردها من هذه الضغوط.

أفرزت العولمة مزيدا من البراكين الاجتماعية بدءا من زيادة معدلات البطالة إلى انخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، واتساع الهوة بين الفقراء والأثرياء وتقليص دور الدولة فى مجال الخدمات كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تصاعد النزعة إلى الأصولية الدينية فى العالم، وهو من أخطر البراكين الاجتماعية لأنها فى حالة فوران دائم.

جرت العادة على مر التاريخ أن تشهد فترات الحيرة وعدم وضوح الرؤية تصاعد النزعة إلى الأصولية الدينية، فمن طبيعة البشر أنهم لا يحبون المجهول، وكلما زدات وطأة المجهول وتكاثرت أسباب القلق ارتد الناس إلى الأصولية الدينية. حدث ذلك فى القرون

الوسطى وها هو يحدث الآن، ويفر الناس من الحيرة الاقتصادية فى دنيا الواقع بالارتداد إلى دنيا يقين الدين، حيث يعدون بأن من يتبع تعاليم الدين ستكتب لة النجاة حتماً.

إن العولمة بالمعنى الحقيقى للكلمة تتطلب نهاية للاستثنائية الأمريكية وبهذا نهاية لمهمة ذات حدود جغرافية مقيدة تحركها قوة دفع وحيدة على النحو الذى ابتغته الولايات المتحدة لنفسها منذ نشأتها، وفى هذا الصدد يظهر لنا أن الولايات المتحدة – وليست أوروبا أو إفريقيا – هى الأكثر رجعية. إن العالم لا يتحمل أميراً للأمراء يتسم بالغطرسة.

* نشر فى جريدة الأحرار –٢٤من مايو ٢٠١٢.

* نشر فى جريدة صوت البلد – العدد رقم ٢٧٠ – ٦من سبتمبر ٢٠١٢.

هل الرأسمالية على وشك الانهيار؟

يواجه النمط الأوروبى للرأسمالية، الذى يوصف أحياناً بأنه "نمط الراين" للتمييز بينه وبين النمط الأنجلو ساكسونى، نوعية مختلفة من المشاكل. ويتسم هذا النمط الأوروبى بمعدلات ادخار واستثمار تفوق كثيرا نظيرتها فى أمريكا، كما أنه يكتسى طابعاً جماعياً متقدماً، وينطوى على اتجاه للتوسع كثيراً فى الاستثمارات الاجتماعية. غير أنه يؤمن بأن الأمان الاجتماعى هو النتاج الصحيح للتقدم الاقتصادى، وأن هذا الالتزام بالمطالب الاجتماعية، التى لا تقبل الجدل، ونظام التأمينات الاجتماعية، لا يمكن أن ينجحا فى ظل عولمة الاقتصاد، وليس أدل على ذلك من إقالة وزير المالية الفرنسى فى حكومة المحافظين لمجرد تقديمه باقتراح بخفض الإعانات الاجتماعية.

وبينما يشكل نصيب القطاع العام فى تمويل التأمينات الاجتماعية فى أمريكا ٥٥ ٪ مقابل ٤٥ ٪ للقطاع الخاص، تصل هذه النسبة فى أوروبا إلى ٨٠٪ مقابل ٢٠٪ للقطاع الخاص، ونتيجة لذلك من المتوقع أن تهب رياح انهيار نظام التأمينات الاجتماعية هذا مبكرا فى أوروبا، وأن تكون أشد وطأة عنها فى أمريكا وعبر مواطن المانى عن ذلك بدقة بقوله: "نحن شعب ذو توجة اجتماعى، يمثل فيه التزام القوى صوب الضعيف مفهوما لم نعد نستطيع تحمل عبئه".

ونتساءل: هل النظام الرأسمالى على وشك الانهيار؟ خاصة بعد أن نبهت الأمم المتحدة أن أزمة منطقة اليورو تشكل أكبر خطر على اقتصاد العالم، وتزامن التحذير مع تأكيدات

أمريكية على مراقبة تداعيات الأزمة على جهد إنعاش الاقتصاد الأمريكى وفى تقرير صادر مؤخرا عن الأمم المتحدة إن تفاقم أزمة ديون منطقة اليورو قد يؤدى إلى تدهور النمو العالمى، وقال التقرير، الذى تناول وضع الاقتصاد العالمى وأفاقه فى عام ٢٠١٢، إن "أزمة ديون منطقة اليورو ما زالت تشكل خطرا داهما على الاقتصاد العالمى".

وأضاف أن "تصاعد الأزمة قد يقترن باضطرابات شديدة فى الأسواق المالية وزيادة حادة فى العزوف عن المخاطرة على مستوى العالم، ما يؤدى إلى انكماش النشاط الاقتصادى فى الدول المتقدمة وامتداد الأثر إلى البلدان النامية والاقتصادات التى تشهد تحولا." وقال التقرير: بعد تباطؤ ملحوظ فى عام ٢٠١١ من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادى العالمى فاترا فى ٢٠١٢ حيث ستنمو معظم المناطق بوتيرة أقل من إمكاناتها."وتوقع التقرير تراجع نمو الناتج الإجمالى العالمى من ٢,٧ فى المئة فى ٢٠١١ إلى ٢،٥ فى المئة فى عام ٢٠١٢، ثم يعاود الارتفاع إلى٣,١ فى المئة فى ٢٠١٣.

وقالت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى: إن أزمة منطقة اليورو تشكل أكبر خطر على الاقتصاد العالمى، وتوقعت المنظمة، التى تقدم النصح للدول الصناعية المتقدمة، أن تنكمش اقتصادات دول اليورو الـ١٧ بنسبة ١,٠ فى المئة هذا العام على أن تنمو بنسبة ٠,٩ فى المئة العام المقبل، وعلى عكس ذلك، فقد توقعت أن ينمو الاقتصاد الأمريكى بنسبة ٢,٤ فى المئة العام الجارى وبنسبة ٢,٦ فى المئة العام المقبل. كما أيدت المنظمة دعوات بعض الأوروبيين للمزج بين اجراءات خفض الإنفاق وخطوات تنشيط النمو. وقال كبير الاقتصاديين فى المنظمة بيير كارلو بادوان: "لا تزال الأزمة فى منطقة اليورو تشكل أكبر خطر على التوقعات المستقبلية للاقتصاد العالمى".

وأضافت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى: "ما لم يتم التصرف بسرعة ستسوء الأزمة الأوروبية وقد تمتد خارج منطقة اليورو مع تبعات خطيرة على الاقتصاد العالمى". وبعدما أظهرت الأرقام أن بريطانيا دخلت مجددا فى الركود فى الربعين الأخيرين، توقعت المنظمة أن ينمو الاقتصاد البريطانى بنسبة ٠,٥ فى المئة هذا العام، وبنسبة ١,٩ فى المئة فى ٢٠١٣.

وقبل يوم من لقاء غير رسمى لقادة دول الاتحاد الأوروبى فى بروكسيل، بدأ وكأن المنظمة تؤيد دعوة الرئيس الفرنسى الجديد لتفعيل إجراءات مثل "زيادة تمويل بنك الاستثمار الأوروبى لمشروعات البنية التحتية". كما قالت المنظمة إنه يمكن "الاستفادة بشكل أفضل" من حسابات البنك المركزى الأوروبى ودعت إلى "مزيد من خفض الفائدة فى

منطقة اليورو"، وتوقعت المنظمة أن تظل نسبة البطالة فى منطقة اليورو عالية، وأن تصل إلى ٨,١٠ فى المئة هذا العام و١١ فى المئة العام المقبل، ونسبة البطالة الآن عند ١٠,٩ فى المئة، وهى الأعلى منذ بدء استخدام اليورو عام ١٩٩٩.

وبعد أن عقد زعماء الدول الثمانى الصناعية الكبرى اجتماعا يسعون من خلاله لدرء أزمة متفجرة فى أوروبا، حيث تتصاعد المخاوف من خروج اليونان من منطقة اليورو الأمر الذى يهدد مستقبل العملة الموحدة، وحض الرئيس الأمريكى باراك أوباما، الذى استضاف قمة مجموعة الثمانى، زعماء الاتحاد الأوروبى مراراً على بذل مزيد من الجهود لتحفيز النمو خشية انتشار أزمة منطقة اليورو، التى قد تضر بالاقتصاد الأمريكى، وفرص أوباما لإعادة انتخابه فى نوفمبر٢٠١٢.

تأتى القمة فيما يسحب اليونانيون أموالهم من البنوك، وسط تزايد المخاوف من الخروج من منطقة اليورو وتفشى القلق فى الأسواق المالية حيال احتمالات تفجر أزمة شاملة فى الاتحاد الأوروبى، وقال مساعد لرئيس الوزراء البريطانى ديفيد كاميرون، إن الأخير الذى أصبح أكثر حدة فى حض أوروبا على بذل مزيد من الجهد لحل أزمة الديون، سيتحدث خلال القمة عن ضرورة التعاون للحيلولة دون انتشار أزمة منطقة اليورو إلى بقية دول العالم.

وسبق ذلك ببضعة أسابيع أن قررت شركة الاستثمارات الصينية (CIC)، الصندوق السيادى التابع للحكومة الصينية، خفض استثماراتها فى الأسهم والسندات الأوروبية خوفا من احتمال انهيار منطقة اليورو على خلفية أزمة الديون، وقال رئيس مجلس إدارة الشركة لو جيوى فى مقابلة أجرتها معه صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية "هناك خطر بأن تتفكك منطقة اليورو، وهذا الخطر فى ازدياد."

كما أسقط كل التكهنات القائلة: إن شركته قد تقوم بشراء السندات الأوروبية إذا طرحت للتداول، إذ قال: "إن المخاطرة كبيرة جدا، والعائد ضئيل جدا."، ولكن المسؤول الصينى أضاف أن شركة الاستثمارات الصينية لا تنوى الانسحاب من السوق الأوروبية كليا، ولكنها ستركز نشاطها على الاستثمار فى الأسهم والسندات الخاصة ومشاريع البنى التحتية حصرا.يذكر أن شركة الاستثمارات الصينية تدير استمارات تبلغ قيمتها الإجمالية ٤١٠ مليارات دولار، وكانت أسست فى ٢٠٠٧ بغرض زيادة عائدات الاحتياطات المالية الصينية، علما بأن الصين تمتلك احتياطيا نقديا بالعملات الأجنبية يبلغ حجمه ٣,٢ ترليون دولار وهو الأضخم فى العالم على الإطلاق.

إن الرأسمالية مطلوب منها على وجه التحديد أن تفعل ما لا تجيده – وهو الاستثمار طويل المدى، وإدخال تعديلات على هيكلها الأساسى من أجل تشجيع الأفراد والشركات والحكومات على اتخاذ قرارات بعيدة المدى، ويتمثل الدور المنوط بالحكومة فى العمل على الارتقاء بالاستثمار العام والخاص إلى أعلى مستوى، من أجل تهيئة ظروف أفضل فى المجتمعات الرأسمالية ويبّن لنا التاريخ أنه من الوارد وجود توازنات جد مختلفة بين العام والخاص، وبين الاستهلاك والاستثمار، ولكن من المحال إقامة مجتمع ناجح بدون نوع من التوازن فى المجالين كليهما، وسوف يتعين على الرأسمالية فى العهد القادم أن تضع مبادئ ومفاهيم ومؤسسات جديدة فى كل من هذه المجالات.

و فى اعتقادى أن الرأسمالية تواجه خطراً، ولكنه ليس بخطر الانهيار مثلما آلت إليه الشيوعية، فلن يتعرض النظام الرأسمالى للتدمير الذاتى، حتى لو لم يوجد المنافس الذى يمكن أن يهرع إليه الناس إذا بلغ الإحباط لديهم مداه من جراء ما يتعرضون له من معاملة فى ظل هذا النظام، ولنا فى التاريخ عبرة ومثل، فرغم أن الاقتصاديات الفرعونية والرومانية والصينية وغيرها لم يكن لها من منافس كذلك، فلم تتعرض للانهيار، وإنما تعرضت للركود لعدة قرون قبل أن تندثر. الخطر المحدق بالرأسمالية هو خطر الركود وليس خطر الانهيار.

* نشر فى جريدة الأحـرار–بتاريخ ١٢ من يونيه ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة الأهـالى – العـدد ١٥٨٥ –٤ من يوليو٢٠١٢.
* نشر فى جريدة الدستور الوطنى–العدد ٨ – ١٠ يوليو ٢٠١٢.

مستقبل النظام العالمى الجديد

إن تحليل الفترة الانتقالية التى نعيشها اليوم منذ نهاية الحرب الباردة، والتى وصفها المفكر الأمريكى فرانسيس فوكو ياما بعصر " نهاية التاريخ "، ذلك العصر الذى تم الترويج له بأنه حقبة من النصر الشامل للقوى الديمقراطية والرأسمالية والسلمية والعلاقات المتناغمة بين الدول.

المشهد الأبرز فى هذا العصر هو ظهور الولايات المتحدة دولة مهيمنة على السياسات الدولية، الهيمنة الأمريكية فيما يعرف بعصر القطب الأوحد لم تمنع من بقاء أوجاع العالم دون دواء، فالمقابر الجماعية لا تزال تطل برأسها القبيح فى إفريقيا وأوروبا، ولا يزال الإرهاب الدولى يضرب معظم أقاليم العالم، وزادت حدة التباين فى الثروة وتوزيع الدخول سواء داخل القطر الواحد أو بين الدول وبعضها البعض، أما مبادئ نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، والطاقة النووية والحد من انتشار الأسلحة النووية، فقد صارت جميعاً محل صراع فى عديد من الأقاليم.

جنبات المشهد العالمى الراهن تضاء بصورة جانبية تبدو فيها العولمة ماضية بخطى متسارعة، وإن كانت بمعدلات متفاوتة من إقليم لآخر والتغير المناخى ينذر بكوارث مستقبلية، والموارد الطبيعية خاصة المياه والنفط، تبدو تنتظر مصير الندرة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة والغذاء، وظهر أن علاقات دول الشمال والجنوب التى تطورت فى ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وصلت إلى مرحلة التجمد والكساد.

وبعد عقدين من سقوط جدار برلين تبددت أوهام صانعي السياسات العالمية من أن سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة سيطرح شفاء لكل أمراض العالم، فلسوء الحظ لا تزال مشكلات حقبة ما بعد الشيوعية قائمة كما لو أن عالم ما قبل سقوط جدار برلين ما زال حياً.

ورغم رحيل إدارة بوش ومجيء إدارة بارك أوباما التي توشك على الرحيل هي الأخرى، لا يزال التفاؤل بظهور "جديد" في السياسة الدولية حذراً وضعيفاً، ولا تزال عشرات الأسئلة حائرة بلا إجابات مقنعة، تساؤلات على شاكلة ما طبيعة النظام العالمي الجديد؟ وما مدى اختلافه عن النظام السابق؟ وما التغيير الذي سيتمخض عنه في مجالات العلاقات الدولية؟.

وعلى مدار العقدين الماضيين تصدى عديد من مراكز الأبحاث في العالم لمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات، وطرحت سناريوهات مختلفة كان أبرزها المراهنة على عودة القطب الروسي ليوزان اختلال كفتي ميزان النظام العالمي، غير أن التعثر الذي وقعت فيه روسيا خلال الفترة السابقة والتراجع في مسارها الديمقراطي والحلول الدموية التي اتخذتها لتصفية قضايا الأقليات، قلل من الوزن النسبي لهذا القطب، خصوصا في ظل عجز روسيا عن تقديم أطروحة أيديولوجية تكسب بها العقول والأفئدة، منذ سقوط الشعارات الساحرة للاشتراكية والعدالة الاجتماعية وحقوق العمال والفلاحين وتذويب الفوارق الطبقية.

الأحلاف العسكرية تحاول أيضاً أن تعيد ترتيب العالم منذ سقوط الشيوعية، فحلف شمال الأطلنطي" الناتو" لم يكتف بدوره العسكري لحماية دول الأطلنطي بل وسع خارطته لتشمل دولاً عديدة في أوروبا وآسيا الجنوبية على حد سواء.

في المقابل تجتهد روسيا والصين لجمع الدول المتفككة عن البناء السوفيتي في مركب تنظيمي واحد، لهذا السبب ظهرت منظمات دولية على شاكلة " كومنولث الدول المستقلة " وتحالف شنغهاي ومنظمة الأمن والتعاون في آسيا الوسطى، فضلاً عن محاولة روسيا استعادة تأثيرها العرقي بالترويج لإنشاء تحالف من الدول ذات الجذور المشتركة فيما يعرف باسم " الجامعة السلافية " والذي استهدف توحيد كل من روسي اوكازاخستان وأوكرانيا وبيلاروسيا وصربيا. تداخل في التنظيمات السابق ذكرها السياسي والعرقي والديني والعسكري، وكان هدفها جميعاً إعادة التوازن الدولي في مرحلة انفرط فيها عقد التوازن وانفردت فيها واشنطن بالسيادة على مقدرات العلاقات الدولية.

كان " الاتحاد الأوروبى " خياراً لا مفر منه فى القارة الأوروبية لمواجهة العملاق الروسى الذى يطل برأسه من فترة لأخرى من جهة الشرق، ويمسك بأوراق اقتصادية وعسكرية مهمة بوسعها تهديد القارة الأوروبية العجوز، ومواجهة العملاق الأمريكى من الغرب الذى يريد أوروبا تابعة ترفع من فترة لأخرى رايات السمع والطاعة فى الساحة الدولية.

وفى ظل محاولات المنظمات الدولية إعادة تشكيل النظام العالمى بقيت بعض الأقاليم فى العالم هامشية تنتظر إعلان النتيجة النهائية، ومن بين هذه الأقاليم يبرز العالم العربى والشرق الأوسط تحت تهديد التمديد الجيوسياسى الروسى والأمريكى والأوروبى والصينى والهندى والتركى والإيرانى.

صحيح أن ثمة تطلعات لبعض الدول الأقليم ومنها مصر وإيران والسعودية وتركيا، لصياغة دور إقليمى مؤثر إلا أن هذه الدول تتقن العمل منفردة، بل وقد تعادى بعضها البعض، وتأبى التحالف والتكاتف معاً. والسؤال الآن: إذا كانت ثورات الربيع العربى أعادت العرب إلى التاريخ مجدداً، فهل يمكن لنظم الحكم التى جاءت فى أعقابها أن تعيد تشكيل مستقبل وبنية النظام العالمى الجديد؟!!.

* نشر فى جريدة الدستور الوطنى – العدد ١١ –٣١ من يوليو٢٠١٢.

الحروب الوقائية ما لها.. وما عليها

على امتداد القرن العشرين كان الرأى السائد، أن توجيه ضربة وقائية، يعتبر تصرفاً غير أخلاقى من قبل الدولة البادئة الإ فى حالة تعرضها للهجوم أولاً، فهنا يحق لها شرعاً الدفاع عن نفسها، ويرجع الفضل فى انتهاج هذه السياسة إلى انتهاء حقبة الحرب الباردة على سلام، إلا أنه قد وجه إليها اللوم من ناحية أخرى، لأنها كانت السبب في سياسة التهدئة التى تبنتها أوروبا الغربية ضد ألمانيا فى نهاية حقبة الثلاثينيات من القرن المنصرم، ودخول الولايات المتحدة متأخرة إلى خضم الحرب العالمية الثانية.

واستثناء على القاعدة، شنت إسرائيل هجوما بادئة به حرب يونيو ١٩٦٧، مما أثار الجدل فى ذلك الوقت، إلا أنه قيل وقتذاك، إن انتظار إسرائيل لضربة من مصر ثم الرد دفاعاً عن نفسها، لم يكن ليفى بالغرض. ورغم إجماع أغلبية الآراء فى هذا الوقت أن الهجوم على إسرائيل كان وشيكا، فإن استباقها بالضربة الهجومية عرضها لنقد ولوم أخلاقى من قبل الرأى العام العالمى.

فإذا كانت الضربات الوقائية فى مواجهة هجوم وشيك حتمى الوقوع، عرض إسرائيل لاستنكار عالمى فى القرن العشرين، فلا بد أن نقد المجتمع الدولى واستنكاره لتلك الضربات فى مواجهة تهديدات أكثر غموضاً ويفتقر فوق ذلك لعنصر تحديد الوقت،

سيقابل باستنكار وإدانة عالمية، وهذا ما حدث بالفعل عندما وجهت إسرائيل ضربة وقائية للمفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١.

ولم يحتج العالم إلى اللجوء إلى نظرية الحرب العادلة حديثاً، إلا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وظهرت تهديدات أمنية جديدة بعد إعلان الحرب ضد الأرهاب. وطبقاً لما ذكره المفكر الاستراتيجى الأمريكى مايكل والتر فى كتابه "الحرب العادلة وغير العادلة" الحرب الوقائية ليست عادلة، حيث إن الخطر بعيد وليس أكيدا أو حتمى الحدوث، والأمر يختلف بالنسبة للحرب الأستباقية، التى يمكن أن تكون عادلة، لكن ليس بشكل مطلق. مع ذلك فهى تكون عادلة إذا كان الخطر المتوقع وبالتالى الخسارة واضحة وواقعية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية، إيران بأنها إحدى دول محور الشر الرئيسية، ومن خلال تصعيد آمريكى جديد ضد إيران، حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون من أن الولايات المتحدة ستستخدم كل عناصر القوة الأمريكية لمنع طهران من امتلاك سلاح نووى، مشددة على أن واشنطن وتل أبيب متفقتان فى تصميمهما على تحقيق هذا الهدف.

وقالت كلينتون فى ختام زيارتها لإسرائيل إنه فى حين تفضل واشنطن حلا دبلوماسيا للمأزق مع طهران إلا أن خيارنا واضح، سنستخدم كل عناصر القوة الأمريكية لمنع إيران من الحصول على سلاح نووى، وأضافت أنها ورئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو ناقشا خطوات محددة يمكنهما اتخاذها لمواصلة زيادة الضغوط على طهران، وتابعت قائلة: "أقول بأمانة شديدة إننا نفكر بنفس الطريقة الآن فى محاولة استكشاف سبيل للمضى قدما لتحقيق أبلغ الأثر فى التأثير على القرارات التى تتخذها إيران ". واتهمت كلينتون إيران بالفشل حتى الآن فى الاستجابة للجهود الدبلوماسية، وقالت فيما يتعلق بالمسار الدبلوماسى أوضحت أن المقترحات التى شهدناها من جانب إيران حتى الآن فى مفاوضات مجموعة٥+١ لا تصلح وليس لها أى فرصة للنجاح.

وكان نيتانياهو أبلغ كلينتون، قبيل اجتماعهما، فى تعليقات علنية لدينا مسعانا المشترك لضمان ألا تحقق إيران طموحاتها فى تطوير أسلحة نووية، ومن ناحية أخرى، كشف مسئولون أمريكيون عن أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) تبنى محطة رادار لرصد الصواريخ فى موقع سرى بقطر، فى الوقت الذى تجرى فيه القوات الأمريكية فى الخليج أكبر تدريبات لإزالة الألغام، وذلك فى أحدث تحرك من قبل الولايات المتحدة لتعزيز

تواجدها العسكرى فى المنطقة لمنع إيران من أى محاولة لإغلاق مضيق هرمز فى حالة تفاقم الصراع بين البلدين.

إن الرادار الذى يتم إنشاؤه حاليا فى قطر سيكون مكملا لمحطتى الرادار القائمتين فى صحراء النقب فى إسرائيل وفى وسط تركيا، حيث ستشكل المحطات الثلاث معا درعا لرصد الصواريخ القادمة من الأراضى الإيرانية، وأضاف المسئولون أن الرادار الجديد سيتم توصيله بأنظمة الدفاع الأمريكية المضاده للصواريخ. وأشار المسئولون إلى أن التعزيزات الأمريكية فى الخليج تهدف إلى حماية الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الاتحاد الأوروبى من الصواريخ الإيرانية.

وفى رد فعل إيرانى، اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبراست التواجد الأمريكى فى الخليج مصدرا لعدم الأمن، وذلك بعد ساعات من مقتل صياد هندى بعد أن فتحت سفينة أمريكية النار على زورقه قبالة سواحل الإمارات. وقال المتحدث ندعو هذه القوات إلى تجنب أى تحرك استفزازى، ونأمل أن لا تتكرر مثل هذه الحادثة.

وعبرت حاملة الطائرات الأمريكية "دايوت أيزنهاور" وقطعها الحربية المرافقة لها قناة السويس ضمن قافلة الشمال، قادمة من البحر المتوسط فى طريقها إلى البحر الأحمر، ومنه إلى الخليج العربى. إن حاملة الطائرات الأمريكية ترافقها أربع قطع حربية أمريكية ضمن مجموعتها القتالية، وعبرت القناة قادمة من ميناء بورسعيد فى طريقها لمنفذ ميناء السويس ومنه لخليج السويس، ومن المقرر أن تواصل حاملة الطائرات ومجموعتها القتالية رحلتها من البحر الأحمر حتى سواحل الخليج العربى أمام السواحل الإيرانية.

ودعا وزير الدفاع الاسرائيلى ايهود باراك الدول الكبرى للإسراع فى مساعى وضع حد لبرنامج إيران النووى، محذرا من أن محاولة مواجهة إيران ستكون اكثر صعوبة حال عبورها الحد النووى، وفسرت وسائل الإعلام الإسرائيلية تصريحات باراك على انها دعوة لهجوم إسرائيلى محتمل على إيران لإيقاف ما يعتقد الغرب أنه محاولة للحصول على سلاح نووى، على الرغم من أن إيران تنفى ذلك، وتقول إن برنامجها النووى لأغراض سلمية.

وقال باراك فى حفل تخريج ضباط أمن فى تصريحات أذاعها فى وقت لاحق مكتبه "أدرك جيدا وأعرف الصعوبات والتعقيدات التى ينطوى عليها منع إيران من الحصول على أسلحة نووية." وأضاف "حان الوقت أن يكون العالم كله مستعدا لاتخاذ عمل موحد ويكون له هدف موحد فى الإرادة السياسية، ويرى باراك إن العقوبات الاقتصادية الغربية فشلت فى وضع حد لبرنامج إيران النووى.

وقال باراك: إن إسرائيل تواجه الآن "أصعب تحديات لها على الإطلاق". وأضاف "أننا قد نضطر إلى اتخاذ قرارات مصيرية صعبة فيما يتعلق بأمن إسرائيل"، مشيرا إلى ما سماه تزايد عدم الاستقرار الذى نجم عن الثورات الشعبية فى البلدان العربية المجاورة.

ذكرت صحيفة إسرائيلية أن مستشار الأمن القومى، للرئيس الأمريكى باراك أوباما، أطلع رئيس الوزراء الإسرائيلى، بنيامين نتنياهو، على خطة أمريكية طارئة لمهاجمة إيران إذا فشلت الدبلوماسية فى كبح برنامجها النووى، وذكرت صحيفة هاآرتس أن المستشار الأمريكى توماس دونيلون، استعرض الخطوط العامة للخطة فى المحادثات مع نتنياهو فى وقت سابق هذا الشهر، وقالت هاآرتس إن إطلاع نتنياهو سرا على الخطة يمثل أهم جهد من المسؤولين الأمريكيين الكبار الذين زاروا إسرائيل الشهر الماضى، ومنهم وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلارى كلينتون، لصرف إسرائيل عن تنفيذ ضربة عسكرية من جانبها لإيران.

إن فشل العقوبات الاقتصادية على إيران لم يمنعها من استكمال تنفيذ برنامجها النووى، والسبب الرئيسى الذى يجعل إيران الآن تشكل تحديا كبيرا للمصالح الأمريكية أكثر من ذى قبل هو أن واشنطن الآن ببساطة أكثر قلقا من أى وقت مضى من نتائج الضغط على حلفائها ليقفوا إلى جانبها على حساب مصالحهم فى إنشاء علاقات اقتصادية مع إيران، فهل تقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربة وقائية لإيران من أجل إجهاض مشروعها النووى؟!.

* نشر فى جريدة القاهرة – العدد ٦٣٥ فى ٧ من أغسطس ٢٠١٢ .
* نشر فى جريدة صوت البلد – العدد ٢٦٨ فى ٩ أغسطس ٢٠١٢ .

النفط الإيرانى وتحدى النفوذ الأمريكى

ما بين التصريحات الأمريكية والإسرائيلية بالتلويح بشن حرب وقائية ضد إيران، وما بين استخدام مزيد من العقوبات الاقتصادية لتشديد الخناق على الاقتصاد الإيرانى لإجهاض الخطط الإيرانية لاستكمال برنامجها النووى تبدو إيران أكثر رغبة فى استكمال برنامجها النووى، وذلك بسبب أدراكها لحاجة العالم إلى مواردها الطبيعية وهى النفط والغاز الأيرانى.

وقد أصدر الرئيس الأمريكى باراك أوباما أمرا بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على قطاع الطاقة الإيرانى بالإضافة إلى بعض المؤسسات المالية المتعاملة معه. وتهدف العقوبات الجديدة إلى منع طهران من الالتفاف على العقوبات الاقتصادية السابقة عن طريق استخدام مؤسسات وبنوك أجنبية بهدف بيع منتجاتها النفطية.

ومن ضمن المؤسسات المالية المشمولة بالعقوبات الجديدة شركات تصدير النفط الإيرانية ومصرف صينى وآخر عراقى بعد اتهامهما بالتعامل مع تلك الشركات، وفى بيان أصدره البيت الأبيض قال الرئيس باراك أوباما إن العقوبات الجديدة تؤكد تصميم الولايات المتحدة على إجبار إيران على "الوفاء بالتزاماتها الدولية" فى المفاوضات النووية.

وأكد أوباما أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالتوصل إلى حل دبلوماسى لمشكلة الملف النووى الإيرانى. غير أنه حمل طهران المسؤولية عن عدم وفائها بالتزاماتها الدولية

وقال البيان: إن فرض العقوبات "يهدف إلى منع إيران من إنشاء آليات دفع من شراء النفط الإيرني تلتف على العقوبات الحالية "، وحذر من أن العقوبات الأمريكية ستطبق على أى كيان يشترى النفط الإيرانى.

وأضاف البيان أنه سيتم اتخاذ إجراءات ضد الشركات التى تتعامل مع شركة النفط الإيرانية الوطنية وشركة نفط إيران أو البنك المركزى الإيرانى أو مساعدة إيران على شراء الدولارات الأمريكية أو المعادن الثمينة واتهم اوباما بنك كونلون الصينى ومصرف إيلاف الإسلامى العراقى بترتيب تعاملات بملايين الدولارات مع بنوك إيرانية خاضعة للعقوبات بسبب ارتباطها ببرنامج الأسلحة الإيرانى. وقال الرئيس الأمريكى إنه "إذا واصلت الحكومة الإيرانية تحديها فيجب أن لا يكون هناك أى شك فى أن الولايات المتحدة وشركاءها سيواصلون فرض مزيد من العقوبات".

من جانبها رفضت بكين العقوبات التى أعلنها أوباما على بنك كونلون الصينى وطالبت واشنطن بسحبها فورا، وجاء في نص بيان رسمى للخارجية الصينية أن بكين " تطالب واشنطن بسحب العقوبات التى أعلنت مؤخرا على بنك كونلون كما تطالبها بالتوقف عن الإضرار بالمصالح الاقتصادية الصينية وتدمير العلاقات بين البلدين.

السبب الرئيسى الذى يجعل إيران تشكل تحدياً كبيراً للمصالح الأمريكية أكثر من ذى قبل هو أن واشنطن الآن ببساطة أكثر قلقاً من أى وقت مضى من نتائج الضغط على حلفائها ليقفوا إلى جانبها على حساب مصالحهم فى إنشاء علاقات اقتصادية مع إيران، ويمكن قياس هذا بالمقارنة بين أحداث العام ١٩٩٧ عندما وازنت إدارة كلينتون بين فوائد وأضرار تطبيق قانون العقوبات الإيرانية – الليبية على اتحاد عالمى من الشركات تقوده توتال، ومن جانب لم يؤد قرار الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون عام ١٩٩٨ بعدم تطبيق قانون العقوبات الإيرانية – الليبية على توتال سوى إلى ارتفاع أصوات احتجاج معزولة من منظمات ضغط مثل لجنة العلاقات العامة الأمريكية – الإسرائيلية (آيباك)، ومن ضمن الكونجرس نفسه.

وفى اعتقادى أن السبب الأهم دون شك الذى يجعل من موارد إيران الطبيعية الآن تشكل تحدياً لقوة أمريكا العالمية هو تعقيد برنامج طهران النووى، ورغم اعتبار أن إيران ما تزال لغاية الآن بعيدة عدة سنوات عن تطوير السلاح النووى، إلا أن برنامجها النووى أكثر تطورا مما كان عليه عند تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضدها.

كما تعكس حاجة العالم المتزايدة للنفط والغاز الإيرانيين ازدياد الطلب العالمى إضافة إلى تراجع قدرة إنتاج الكثير من المصادر الموجودة حالياً والتى لم تعد قادرة على تلبية تلك الطلبات على المدى الطويل، ويعكس فقدان الثقة بقدرة إنتاج المصادر الموجودة حالياً، وبشكل جزئى، حقيقة أن الوصول إلى احتياطيات نفط العالم يزداد صعوبة رغم استهلاك النفط بمعدل ثابت.

ويتوقع معظم الخبراء أيضاً تزايداً كبيراً فى الطلب العالمى على الغاز الطبيعى خلال الربع القادم من هذا القرن، رغم أن الأسعار العالية ستحد من ذلك، ففى عام ٢٠٠٥ توقعت مجلة الطاقة الدولية ارتفاعاً سنوياً فى الأسعار يصل إلى ٢,٣ بالمئة، وهو ما يفوق نسبة ١,٩ بالمئة التى توقعتها لارتفاع استهلاك النفط. ويعكس الازدياد الكلى فى الطلب العالمى الذى تبلغ نسبته ٧٠٪، من ٩٢ تريليون متر مكعب عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٦ تريليون متر مكعب عام ٢٠٢٥، بشكل جزئى النمو المطرد فى العالم المتقدم الذى يحتاج إلى الغاز الطبيعى لتوليد الكهرباء، والنزعة المتصاعدة لاعتماد الغاز كوقود أكثر فاعلية وأقل كلفة من النفط. وتشرح هذه الاعتبارات أيضاً السبب فى توقع ازدياد الطلب الأوروبى بنسبة سنوية عالية، تصل إلى ١,٨ ٪ سنوياً، مما يجعل تلك الحكومات أكثر اعتماداً من أى وقت مضى على تلك الواردات وعلى افتراض أن إنتاج الغاز الأوروبى سيبقى بحدود ١٠,٦ تريليون متر مكعب كل عام مع بداية عام ٢٠٢٠.

بالنسبة لتلك الدول التى لا يوجد عقبات جغرافية أو سياسية تعيقها عن التعامل مع إيران، ستكون لحاجات العالم المتزايدة من النفط والغاز الطبيعى عواقب واضحة. والشىء المؤكد أن أياً من تلك البلدان لن تكون قادرة على المشاركة فى حظر تفرضه الولايات المتحدة على النفط الإيرانى.

فقدت العقوبات الأمريكية تأثيرها على كبح جماح الرغبة الإيرانية فى استكمال تطوير منشآتها النووية، واتباع الولايات المتحدة هكذا سياسة عدائية ضد بلد يتمتع بمثل تلك الثروات النفطية الهائلة، تكتب ورقة نعيها كقوة عظمى وحيدة فى العالم.

* نشر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ١٧– ١٨ من سبتمبر ٢٠١٢.

العولمة المفترسة وجوع العالم

حذر البنك الدولى من أن أسعار الغذاء العالمى قفزت بنسبة ١٠ فى المئة خلال شهر يوليو٢٠١٢، لتزداد معه المخاوف من أن يعانى من هذا الارتفاع فقراء العالم وقال البنك إن موجة الحر التى ضربت الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الجفاف الذى ضرب أجزاء من أوروبا الشرقية، كانا جزءا من أسباب ارتفاع الأسعار وشهدت أسعار الحبوب الأساسية كالذرة والقمح وفول الصويا أعلى نسبة فى الارتفاع، حيث وصف رئيس البنك هذا الارتفاع بأنه "تاريخى"، كما حذر البنك الدول التى تعتمد على استيراد الحبوب من أنها بالأخص ستواجه عجزا فى حجم وارداتها.

وذكر البنك أن أسعار الذرة والقمح شهدت بين يونيو ويوليو من هذا العام ارتفاعا بنسبة ٢٥ فى المئة، بينما ارتفعت أسعار فول الصويا بنسبة ١٧ فى المئة، مقارنة بأسعار الأرز التى انخفضت بنسبة ٤ فى المئة. ودمرت أعنف موجة جفاف وأوسعها تضرب الولايات المتحدة منذ نصف قرن محاصيل الذرة وفول الصويا، بينما تضررت بشكل كبير محاصيل القمح فى روسيا وأوكرانيا وكازاخستان.

وقال البنك الدولى إن استخدام الذرة فى إنتاج وقود الإيثانول الحيوى، والذى يمثل نسبة ٤٠ فى المئة من إنتاج الولايات المتحدة من الذرة، كان عاملا أساسيا فى الارتفاع الشديد الذى شهدته أسعار الذرة الصفراء فى الولايات المتحدة.

وبشكل عام، ارتفع مؤشر البنك الدولى لأسعار الغذاء، الذى يتتبع أسعار السلع الغذائية التجارية العالمية، بنسبة ستة فى المئة عما كان عليه فى يوليو من العام الماضى، متجاوزا أيضا المعدل السابق له بنسبة واحد فى المئة فى فبراير عام ٢٠١١. وتدعو المنظمة الحكومات إلى دعم البرامج لحماية أكثر المجتمعات فقرا لديها من هذا الارتفاع فى أسعار الغذاء.

وقال جيم يونج كيم، رئيس البنك الدولى، "ليس لنا أن نسمح لهذه الارتفاعات الجديدة فى الأسعار أن تتحول إلى مخاطر تتهدد الحياة، حيث قد تمنع العائلات أطفالها من الذهاب إلى المدرسة، كما ستقلل من تناول الأطعمة المغذية فى مواجهة الأسعار المرتفعة، "وأضاف أن دول شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى ودول الشرق الأوسط ستكون من بين أكثر الدول تعرضا لمثل هذا الارتفاع فى الأسعار، حيث إنها تستورد جزءا كبيرا من غذائها، الأمر الذى سيرفع من النفقات المنزلية التى يصرفها سكانها.

وتعد الزراعة، أى عملية توفير الغذاء، أكثر من صناعة. إنها بالأحرى النشاط الأساسى الذى يوفر للناس معظم حاجات الحياة الأساسية. إنها النشاط الذى يوفر لمعظم فقراء العالم مصادر عيشتهم، وزراعة قطع صغيرة من الأرض هو الذى يصنع الفرق بين الحياة والموت، كذلك يعتبر الغذاء أكثر من مجرد سلعة تباع وتشترى، أكثر من مجرد مواد غذائية يستهلكها الناس، فالغذاء تجربة رابطة، أو هكذا يجب أن تكون، يتشارك فيها الناس على كل المستويات: الشخصية والعائلية، والاجتماعية، والقومية والعالمية.

على أن هناك أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص دائم فى الغذاء. نصف البشرية تقريباً من الجياع، الذين يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم، وهم لا يعرفون نظاماً غذائياً، وفشل المجتمع الدولى فى تقديم نظام يوفق بين أحتياجاتهم الغذائية وبين ما يمكن أن ينتجه العالم من غذاء، ولكى يسدوا جوعهم يجب أن يتوفر الخبز أو الأرز أو الذرة على موائدهم، وبدلاً من ذلك، نجد لديهم الشركات عابرة القومية.

وهيمنة الشركات عابرة القومية لم تؤد إلا إلى تفاقم الفقر، فهى تتمتع بقدر كبير من التأثير على أسعار الغذاء وحياة الفلاحين، وتبتلع الشركات الزراعية عابرة القارات الشركات الأصغر، وتتوسع لترتبط بالشركات فى القطاعات المماثلة، وخلال منتصف ثمانينيات القرن الماضى، كانت هناك سبعة آلاف شركة تعمل فى مجال إنتاج البذور. وعشية التطورات التى طرأت فى مجال البذور والأسمدة فى الستينيات - ما يعرف بـ " الثورة الخضراء" - بدأت شركات الكيمياويات عابرة القومية فى شراء شركات البذور

العائلية الصغيرة، وفى عام ١٩٩٨، كان هناك حوالى ١٥٠٠شركة إنتاج بذور فى العالم تستحوذ ٢٤ منها على حوالى نصف السوق العالمية. وأصبحت البذور مشروعاً ضخماً للشركات الزراعية عابرة القومية، وتحولت صناعة البذور إلى ذراع من أذرع صناعة التكنولوجيا الحيوية.

كما أن وضع قواعد عالمية تضمن وتحمى حقوق الملكية الفكرية لسلالات النباتات وتقنيات البذور الجديدة – مثل البذور المعدلة وراثياً – مكن الشركات عابرة القومية من رفع أسعار هذه المنتجات، ولا يحصل الفلاحون الذين يقدمون إنتاجهم للأسواق التجارية إلا على " ما يسد الرمق " تحصل الشركات على أسعار أعلى لمنتجاتها الزراعية، وتدفع فى ذات الوقت أسعارًا أدنى مقابل منتجات الفلاحين.

واستولت الشركات الزراعية على آلاف البراءات لأنواع من الأرز والذرة والقمح وفول الصويا، وكلها من المواد الغذائية ذات الأهمية الحيوية للفقراء، وتتزايد شهرياً بصورة مطردة عدد براءات خمسة من المحاصيل التى تشكل ٧٠ ٪ من إمدادات الغذاء فى العالم، وتستحوذ ست شركات الآن على حصة الأسد وتضفى البراءات القوة على أصحابها، وهى قد تجعل صغار الفلاحين يعتمدون على شركات البذور عابرة القومية، وتعرض استقلالهم للخطر وتضمن دفعهم أسعاراً أعلى للشركات مقابل سلالاتها.

و تقول الشركات إنها لا يمكنها تقديم الاستثمارات الكبيرة للتوصل إلى محاصيل جديدة إلا إذا ضمنت الحماية لاستثمارتها، لكن براءات الشركات يمكن أن تعنى أستبعاد الفقراء، والبراءات مخصصة أصلاً للعمليات الصناعية، وهناك اعتراضات كثيرة على براءات النباتات، إنها محاولات للحصول على براءة لشكل من أشكال الحياة، أى الجينات، فالجينات ليست اختراعاً، ويمكن اعتبار البراءات محاولة من جانب الشركات لعمل براءة اختراع لشكل من أشكال الحياة.

وتجنى الشركات عابرة القومية الأرباح من القرصنة البيولوجية فى حين تتلقى المجتمعات المحلية القليل أو لا شىء، وقد تتخذ القرصنة البيولوجية شكل شركات أو أقسام أكاديمية ترعاها شركات، تأخذ أنواع النبات من البلاد النامية دون إذن أو تعويض وتلقت جامعة ويسكنسون، براءة اختراع أمريكيتين لبروتين مشتق من نوع من التوت ينمو فى الجابون يعرف باسم بنتاديبلانتا برازياما، وقام بجمع التوت باحثون من جامعة ويسكنسون، يعملون فى الجابون. وتوصل هؤلاء الباحثون إلى إمكان استخلاص البروتين الحلو من التوت، وتطلق الجامعة على هذا البروتين اسم برازين، تقدر درجة حلاوته بألفى

ضعف حلاوة السكر، وهي تنفرد الآن بحقوق البرازين التي تنوى الترخيص باستغلاله للشركات العاملة في سوق التحلية العالمي الذي يحقق فائضاً سنوياً مقداره ١٠٠ مليار دولار، وهكذا يحرم الجابون من أي تعويض على إسهامه في تقديم مصدر جديد للتحلية.

وتحت اسمها القديم، المؤسسة العالمية للنهوض بالريف، قامت جماعة العمل حول التآكل والتكنولوجيا والتركيز ومقرها كندا، في أواخر تسعينيات القرن الماضي بوضع قائمة بنماذج لإسهامات الجنوب في الموارد الجينية والمعارف المحلية في مجال تطوير الزراعة أو الصناعات الغذائية أو الدوائية التي تتم في الشمال، وشملت القائمة ١٠٠ مثال لإسهامات البلاد النامية في الغذاء والدواء في البلاد الغربية، ومن بينها إسبرين باير الاصطناعي، أكثر أدوية العالم انتشاراً، والمستخرج من أعشاب طبية عربية تقليدية.

في أواخر ٢٠٠٧ تبين أن زراعة المحاصيل من أجل إنتاج الوقود - الغذاء من أجل السيارات - زادت زيادة كبيرة. ويشير تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية، صدر في عام ٢٠٠٧، إلى أن " الديزل الحيوي والإيثانول قد يشكلان ٧٪ من الطلب العالمي على الوقود السائل في ٢٠٣٠، مع زيادة الاستهلاك أربعة أضعاف ليصل إلى ٣٦ مليون طن مترى سنوياً مقارنة بثمانية أطنان في الوقت الحالي، إن الوقود الزراعي يمون سيارات الأغنياء على حساب أرواح الفقراء.

أثرت العولمة المفترسة من خلال الشركات العابرة للقوميات في موت ملايين الأشخاص كل عام لأنهم لا يحصلون على الغذاء الكافي، فهم فقراء، لا يملكون المال الذي يشترون به، أو الموارد لزراعة ما يكفي من الغذاء، ويمكن القول إن تلك هي أكبر فضائح بدايات القرن الحادي والعشرين.

* نشر في جريدة الدستور الوطني -العدد١٤ - ٢٨ من أغسطس٢٠١٢.

* نشر في جريدة القاهرة - العدد ٦٣٩ - ١١من سبتمبر ٢٠١٢.

* نشر في جريدة صوت البلد - العدد ٢٧١- ١٣ من سبتمبر ٢٠١٢.

المـاء فيـه سـم قـاتـل !!

إصابة نحو أكثر من أربعة آلاف مواطن بحالات تسمم نتيجة لتلوث مياه الشرب في إحدى القرى المصرية ليس المشهد الأول ولن يكون الأخير في مأساة تلوث مياه الشرب التي يعاني منها شعب مصر. أقول ذلك ومصر بلد النيل، والمتتبع لسجل تلوث مياه الشرب في مصر لا يتوقف عن ما حدث بالأمس القريب، وعليه أن يتابع ملايين الحالات التي تعاني من الفشل الكلوي والمصابين بفيروس سي في مصر.

غير أن المشكلة تفاقمت باتباع محافظ المنوفية المستشار أشرف هلال لنفس أسلوب عصر الطاغية مبارك، بإطلاق تصريحات تبين أن المسئولين عن الإدارة السياسية لمصر يعيشون في أبراج عاجية بعيداً جداً عن معاناة الشعب المصري. وتلك الواقعة تفضح عجز مرفق مياه الشرب والصرف الصحي عن تقديم خدمة كوب ماء نظيف يشربه المواطن المصري، الأمر الذي يلقي في نفسي شكوكا قوية، خصوصا بعد زيارة رئيسة البنك الدولي كريستين لا جارد إلى مصر، في إطار سعيها لتقديم قرض لمصر يقترب من خمسة مليارات دولار، من أن تستغل تلك المؤسسات الدولية الحالة المتردية لمرفق مياه الشرب في الضغط على مصر للاستمرار في تنفيذ برنامج الخصخصة – الذي أفقر الشعب المصري في عصر الديكتاتور المخلوع مبارك – وتطالب بخصخصة مرفق مياه الشرب كما فعل البنك الدولي مع العديد من دول العالم النامي.

وليس هناك خدمة أهم من توفير الماء، فمثل الهواء، لا غنى عن الماء لاستمرار الحياة، وحتى تسعينيات القرن الماضى، كانت إمدادت المياه تعد من السلع العامة فى البلاد النامية، وليست سلعة للتداول فى السوق، ومنذ ذلك الحين أصبحت خصخصة الخدمات العامة، بما فيها إمدادات المياه، وبصورة متزايدة شرطا للحصول على المساعدات وإلغاء الديون.

وأعلنت الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٢، إن حق الإنسان فى الماء لا غنى عنه إذا أردنا أن نصون للإنسان كرامته، إلا أن البلاد الغربية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية تشجع على تحرير وخصخصة الخدمات، ومن بينها إمدادات المياه، وهذا موقف يمكن أن ينتهك هذا الحق الأساسى فى العيش الكريم.

وتريد شركات المياه خصخصة أنظمة المياه العامة، وتشجع المياه المعبأة، وبيع المياه بالجملة بنقلها من المناطق الغنية بالمياه إلى الأسواق التى تعانى من شحها. ولتحقيق أكبر قدر من الفائدة، تضغط الشركات كذلك من أجل إضعاف معايير جودة المياه، وتدفع من أجل التوصل إلى اتفاقيات تجاه، تتسلم الشركات الأجنبية بمقتضاها موارد المياه. ويحصل ١٠٪ من سكان العالم على ما يحتاجونه من المياه عن طريق شركات عابرة القومية، وأكبر شركتين فى هذا القطاع هما سويز الفرنسية، التى توفر الماء لحوالى ١١٧ مليون شخص فى العالم وفواليا التى تخدم ١٠٨ ملايين شخص. وبلغت عوائد فواليا، التى تستخدم ٨٠٠.٧٧ موظفاً، فى عام ٢٠٠٦ حوالى ١٠ مليار يورو.

وترى شركات المياه أن الخصخصة ضرورية لمعالجة إخفاق الحكومات فى تقديم الخدمات الأساسية، وحيث إن كثيراً من المشروعات التى تديرها الدولة تقدم خدمات سيئة، ولا تتمكن نسبة كبيرة من الناس فى كثير من البلاد من الحصول على الماء، فلماذا لا نستعين بخبراء المياه؟ هكذا تطرح صناعة المياه المسألة، ويبدو الأمر معقولا ويمكن أن ينجح فى البلاد التى يمكن لأى جهة فيها تقديم المياه والتى تتمتع بسلطات تنظيمية قوية، لكن هناك صعوبات تعترض ذلك فى البلاد الفقيرة، فشركات المياه بحاجة لتحقيق الأرباح لترضى المساهمين. لكن تحقيق الأرباح من توفير المياه لمن لا يملك مالا غير ممكن، كما تبين الوقائع. من هنا، تغفل اتفاقيات الخصخصة أمور أكثر الناس فقراً، وتتطلع الشركات عابرة القومية إلى الحصول على أموال محدودى الدخل، لكن الاتفاقيات نادراً ما يتم التوصل إليها بطريقة ديمقراطية، ولم تحسن خصخصة الإمدادات المائية من عملية توزيع المياه، وفى البلاد النامية تعد الخصخصة كارثة بكل المقاييس.

وعلى سبيل المثال، بوليفيا من أوائل البلاد التى قامت بخصخصة المياه، ففى عام ١٩٩٧، قام البنك الدولى بخصخصة نظام المياه المملوك للدولة فى كوشابامبا، ثالث أكبر مدن بوليفيا، كشرط لتقليل البلاد فيما بعد المساعدات لتطوير مواردها المائية، وأدى هذا، فى سبتمبر ١٩٩٩، إلى منح شركة تابعة لبكتل، وهى شركة عالمية للهندسة والتشييد مقرها سان فرانسيسكو امتياز استغلال المياه لمدة أربعين عامًا، وكانت بكتل المتقدم الوحيد، وخلال أسابيع من استيلائها على مياه المدينة، قامت شركة بكتل البوليفية، برفع أسعار المياه بنسبة ٥٠٪ وبأكثر من هذا فى بعض الحالات. وقوبلت الزيادة باحتجاجات غاضبة من الجمهور، وفى منطقة يقل فيها الحد الأدنى للأجور عن ١٠٠ دولار شهرياً، فوجئ الناس بزيادة أكثر من ٢٠ دولار شهرياً.

وأغلقت الاضرابات الجماهيرية مدينة كوشابامبا، التى يسكنها حوالى نصف مليون شخص، ثلاث مرات. وفى محاولة حماية عقد بكتل، أعلنت الحكومة البولفية حالة الطوارئ وشرعت فى القبض على الزعماء المحتجين من منازلهم فى منتصف الليل. وقتل الجيش البوليفى صبياً أعزل فى السابعة عشر بسبب الاضطرابات المدنية، ليبدأ النزاع بين الحكومة والشركة الخاصة، وعادت شركة المياه بالمدينة لتكون مملوكة ملكية عامة مرة أخرى.

إنه من غير الممكن خصخصة شيء كالماء والهواء، وإطلاق قوى السوق والسعى وراء الأرباح لتقرير من يشرب الماء ومن لا يشربه، وفى اعتقادى أنه من الضرورى أن تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى حتى تتمكن من رفع مستوى الخدمات التى يتطلع إليها المجتمع المصرى، وأخشى أن يأتى اليوم الذى يشكل فيه حصول المواطن المصرى وعلى أسرته لكوب ماء نظيف عبئا ماليا باهظا، وفى ذات الوقت لا يجد سوى ذلك الكوب من الماء الذى فيه سم قاتل!!.

* نشر فى جريدة الأهالى – العدد ١٥٩٢– ٢٩من أغسطس ٢٠١٢.

فاتورة الدواء الباهظة فى مصر

استكمالا لحلقات الانهيار الاقتصادى والانفلات السياسى تأتى مشكلة نقص أصناف عديدة من الدواء لتفتح ملفا لم يغلق بعد، فالأزمة مستمرة منذ فترة طويلة، ولا توجد حلول بديلة، وسوق الدواء تعانى أشد المعاناة. قصة نقص أصناف من الدواء حصرتها وزارة الصحة فى نحو٨٠ صنفا بينما ذهبت النقابة العامة للصيادلة المهنيين إلى أن النقص يصل إلى نحو٢٧٠ صنفا من الأدوية الحيوية.

وذكرت نقابة الصيادلة المهنيين فى بيان بخصوص الأدوية الناقصة فى السوق المصرية بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠١٢، أن مصر تمر حاليا بظروف عصيبة فى صناعة الدواء المصرية لم تشهدها من قبل، فلأول مرة فى تاريخ مصر يحدث اختفاء عائلات من الأدوية بجميع مثائلها وبدائلها.

فعلى سبيل المثال الأدوية والأمبولات الحيوية التى تستخدم لإنقاذ حياة المرضى فى أثناء العمليات الجراحية غير موجودة، أمبولات الصبغة اللازمة لعمل الأشعات غير موجودة، حقن الترجيع غير موجودة، قطرات الأنف جميعها غير موجودة، الأقراص المثبتة للحمل جميعها غير موجودة، مراهم العين، المضاد الحيوى غير موجودة، أقراص الملينات غير موجودة، حقن منع الحمل كل ثلاثة أشهر غير موجودة، الأقراص المثبتة للحمل غير موجودة.

تعرض المجتمع المصرى على مدار أكثر من ثلاثة عقود من حكم الطاغية المخلوع مبارك لحملة شرسة من أجل إصابته بأشكال متنوعة من الأمراض الخطيرة المزمنة والأمراض المفضية إلى الموت، فلا تكاد تخلو أسرة مصرية إلا وتعرضت لمحنة مرض خطير يهدد الصحة والسلامة العامة لجسد أحد أفرادها. الأمر الذى أرهق ميزانية الأسرة المصرية لشراء أدوية مكلفة وباهظة الثمن، ولم تستطع الأسر الفقيرة من التمكن من الحصول على الدواء المناسب مما سبب لهم المزيد من المعاناة السيكولوجية والجسدية.

ويشير التقرير السنوى لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٧ إلى أن العالم يواجة بصورة متزايدة احتمالات "تفشى الأمراض والأوبئة وغيرها من الكوارث الصحية". وعادة ما يعانى الفقراء أكثر من غيرهم من الأمراض، والشركات العابرة القومية هى التى يمكنها أن تفعل الكثير لتوفير الأدوية الضرورية للفقراء.

وهناك ملياران من الناس، ثلث البشرية تقريباً، لا يحصلون على الأدوية الأساسية، وفى كل دقيقة، يموت حوالى ٢٦ شخصًا فى المتوسط، بسبب الأمراض المعدية، وتحصد الملاريا أرواح مليون شخص كل عام، معظمهم من الأطفال والنساء الحوامل. ونجد نصف حالات الإصابة بالسرطان فى العالم فى البلاد النامية، وهناك مليونان يموتون سنوياً بسب السل، وتتزايد حالات الإصابة بالربو بنسبة ٥٠٪ كل عشر سنوات فى مدن العالم النامى.

ويمكن لشركات الأدوية عابرة القومية المساعدة فى القضاء على هذه الأمراض، حيث تعادل قيمة شركات الأدوية الخمس الأكبر فى العالم مجتمعة وهى فايز وجنسون أند جونسون جلاكسوسميث كلاين وهوفمان - لاروشونوفارتيس، ضعف إجمالى الناتج المحلى لكل بلاد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مجتمعة، وتأثيرها فى تقرير قواعد التجارة الدولية أقوى كثيراً لأن ثرواتها تؤثر مباشرة على مفتاح السلطة فى البلاد الغربية، وسيطرة شركات الدواء عابرة القومية على الأسواق تمكنها إلى حد كبير من تحديد ما تنتجة وتحديد سعره، وهى تتراخى فى تقديم الأدوية رخيصة الثمن التى يحتاج إليها الفقراء بشدة، وتسهيل الحصول على هذه الأدوية يمكن أن ينقذ أرواح الملايين كل عام.

كان حجم سوق الأدوية فى عام ٢٠٠٦ يعادل ٦٤٤ مليار دولار، ويتضاعف هذا الرقم كل عشر سنوات، برغم الضغوط التى تتعرض لها الصناعة وعدم تحقيقها العوائد التى اعتاد المستثمرون الحصول عليها، لكن حجم الشركات الكبرى وميزانياتها السنوية، مقارنة بغالبية البلاد النامية، يجعل تأثيرها كبيراً على سياسات الحكومات الصحية والعملاء على

السواء، وفى كثير من البلاد النامية، ينفق ٢٠-٤٠ ٪ من ميزانية الصحة على الأدوية، يذهب معظمها إلى شركات الدواء عابرة القومية.

وتزعم هذه الشركات أنها توفر الدواء للفقراء، لكنها لا تسهم إلا بشكل هامشى فى تقديم أدوية جديدة لفقراء العالم. لا يوجه إلا ١٠٪ من إجمالى الاستثمار العالمى إلى الأبحاث المتصلة بالأمراض المهملة التى تؤثر على ٩٠٪ من سكان العالم. عادة ما تعجز حكومات البلاد النامية عن دفع ثمن الأدوية المحمية ببراءات الاختراع، وتسمح الأدوية غير المحمية - التى لا تخضع لحماية البراءة - للحكومات بتقديم أنواع جيدة من الأدوية الأساسية بأسعار فى متناول الفقراء، ويقول تقرير لمنظمة الصحة العالمية إن الأدوية غير المحمية عادة ما تكون بقدر فاعلية الأدوية المحمية لكنها أرخص منها بكثير.

وغالباً ما تعوق شركات الدواء عابرة القومية محاولات البلاد النامية لتزويد الناس بأدوية غير محمية، آمنة وفعالة ومنخفضة الأسعار، وتحمل الأدوية غير المحمية أسماء تركيبات دوائية (الأسبرين على سبيل المثال)، تحددها منظمة الصحة العالمية غالباً، وعلى الرغم من وجود الأدوية غير المحميمة منذ تسعينيات القرن التاسع عشر إلا أنها أخذت تكتسب أهمية متزايدة منذ خمسينيات القرن الماضى، وهى تمتاز برخص كلفتها مقارنة بالأدوية المحيمة ولاتقل عنها جودة عادة، وهذا أمر مهم بالنسبة للفقراء، لكن الشركات عابرة القومية تشن "حرب تسويق استراتيجية ضد الأدوية غير المحمية القليلة الكلفة"، وينشر الجيش الجرار من مندوبى مبيعاتها شائعات فحواها أن الأدوية غير المحمية يجرى إنتاجها فى ظروف غير صحية أو غير ملائمة وفى ظل غياب الخبرة اللازمة، وأنها ملوثة أو غير فعالة، ويثير ما تعزف شركات الأدوية عابرة القومية عن القيام به، وكذلك ما تقوم به، القلق، فالأبوان الفقيران مادياً يجب أن يكونا قادرين فى حال مرض ابنهم على شراء دواء مصنوع محلياً، ورخيص الثمن. وفى بعض البلاد النامية، لا يتوافر هذا للرجال أو النساء لأن تلك الشركات أقنعت الحكومات بأن الأدوية المنتجة محلياً ليست ضرورية. وفقد الفقراء القدرة على الاختيار لأن حق الشركات فى الاعتراض هو الفيصل.

بعض منتجات شركات الدواء عابرة القومية تحظر أو تسحب من التداول فى البلاد الغربية لكونها غير آمنة، لكن يمكن تصنيفها كـ"آمنة" فى البلاد النامية ويشتريها الناس على أمل التخلص من آلامهم واسترداد عافيتهم. والحقيقة أن هذه الأدوية يمكن أن تقضى عليهم، وهناك إمكانية كبيرة فى البلاد النامية لترويج كثير من الأدوية الواردة بقائمة

المنتجات الموحدة للأمم المتحدة المحظور استهلاكها أو بيعها أو التى سحبت من التداول أو المحظورة بتاتًا.

إن الخطأ الذى تقع فيه معظم حكومات الجنوب النامى أن لديها اعتقاد بأن الشركات عابرة القومية لديها الحل لكل المشاكل الصحية، ولكن من غير الممكن حل مشكلات الفقراء بالأقراص، فأقراص الشركات عابرة القومية المنتجة للدواء بالذات تستعصى على البلع.

* نشر فى جريدة الدستور الوطنى - العدد ١٥ -٤ من سبتمبر ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة الكرامة العدد ٣٥٥ - فى ٢٠ من يناير ٢٠١٣.
* نشر فى جريدة الاثنين العدد ٥ - فى ٢٨ من يناير ٢٠١٣.

١١ سبتمبر وعصر الحرب الكونية

اليوم هو الذكرى الحادية عشر لحادث تدمير مبنى مركز التجارة العالمى والاعتداء على مقر وزارة الدفاع الأمريكى فى ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ من قبل تنظيم القاعدة بزعامة رمز الإرهاب الدولى أسامة بن لادن ومعه المنظر الفكرى ومعلم بن لادن، أيمن الظواهرى، فهل مرور أكثر من عقد على تلك الأحداث، يعد انتهاء لعصر الإرهاب الكونى؟ وهل توقفت عجلة الحرب الكونية بزعامة الإمبريالية الأمريكية؟!.

بعد اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر مباشرة أعلنت إدارة بوش أن " الحرية والديمقراطية تعرضتا للاعتداء.. وأن "نحن الأمريكيين، نواجة عدواً مختلفاً وجديداً لم نواجهه من قبل"، وقال بوش "نحن فى صراع بين الخير والشر، وأمريكا، تنوى أن تسمى الشر باسمه".

كانت الحرب ضد القاعدة منذ بدايتها، بالنسبة لإدارة بوش ليست مجرد صراع مع عدو للولايات المتحدة وحدها، وإنما حرب العالم ضد الإرهاب، فأصبحت القاعدة هى العدو الجديد والتجسيد الأخير لأيديولوجية القتلة، بعد الفاشية والنازية والشمولية فى القرن العشرين، وأعلنها بوش "صراعا للحضارات" كرر بوش فى خطاب حال الاتحاد ٢٠٠٢ "إننا مقبلون على عصر جديد للأمن، زاعماً أن العالم المتحضر يواجه أخطاراً غير مسبوقة " والعقد المقبل – كما تنبأ – هو عقد حاسم فى تاريخ الحرية، حيث إننا قد كلفنا بمهمة فريدة فى تاريخ الإنسانية.

وجدير بالذكر، أن الحرب الفعلية على الإرهاب سبقتها حرب كلامية استخدمت فيها مفردات مثل " الحضارة " و"غير مسبوقة "، وهي مفردات لها دلالتها ومغزاها لوضع الولايات المتحدة الأمريكية وحضارتها في مكانة أسمى دولياً على السلم الحضاري، ووضع عالم الإرهابيين في أدنى مكانة ممكنة، كعالم " غير متحضر"، وكان لتلك المفردات وقع خاص على مستمعيها، إذ أسهمت في تعبئة المساندة الدولية ضد العدو الجديد، فهو عدو مخيف وبغيض، وتلك المجموعة من البشر لا بد من وقف أنشطتها وبأي ثمن.

غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مفهوم الحرب في أدبيات العلم الاجتماعي والسياسي، إن مفهوم الحرب في عصر العولمة تغير ولم يعد مجرد حرب بين دولتين تحاول كل منها تكبيد الأخرى أفدح خسائر ممكنة، وإن كان هذا لا يعني أن تهديدات الأمن القومي تقلصت بأي حال، بل إن حروباً جديدة حلت محل الحروب التقليدية، وأصبحت الحروب الجديدة مزيجاً من الحرب والجرائم المنظمة والاعتداءات المكثفة على حقوق الإنسان. ومرتكبو هذه الحروب قد يكونون عناصر عالمية أو محلية، وقد ينتمون إلى القطاع العام أو الخاص.

ويذكرنا الفيلسوف الفرنسي الشهي رجاك دريدا بأن "١١ سبتمبر" يعتبر أيضا من زوايا كثيرة، واحدا من الآثار البعيدة للحرب الباردة نفسها حتى قبل "نهايتها" حين كانت الولايات المتحدة تدعم بالسلاح والتدريب جميع أعداء الاتحاد السوفيتي، والذين أصبحوا أعداءها، فهذا لم يحدث فقط في أفغانستان، فهي مثل واحد من بين أمثلة عديدة على ذلك". ما هي إذن هذه الحقيقة الدامغة. منذ "نهاية الحرب الباردة" يتوقف الاستقرار النسبي والمؤقت لما اتفق على تسميته بالنظام العالمي على ما يوحي به رصيد القوة الأمريكية من صلابة ومن ثقة. وذلك على جميع المستويات، سواء كانت اقتصادية أو تقنية، عسكرية أو إعلامية، وحتى على مستوى منطق الإطار النظري، أي فيما يتعلق بالمبادئ التي تقوم عليها لغة القانون الدولي أو الدبلوماسي ومن ثم القانون الدولي نفسه، حتى وإن كانت الولايات المتحدة هي أول من يخترقه دون أن تتوقف بالطبع على تنصيب نفسها في دور البطلة المدافعة عنه. ولهذا فإن إضعاف هذه القوة العظمى، التي تلعب على الأقل "دور، الحارث للنظام العالمي، من شأنه إضعاف العالم بأسره بما فيه من أعداء ألداء للولايات المتحدة.

وعندما سألت الصحفية جيوفانا بوراد دري الفيلسوف الفرنسي الشهير جاك دريدا حول " كيف كان لـ "١١ سبتمبر" أن يكون دون أجهزة التليفزيون؟. أجاب بقوله: أنه يجب

التذكير بأن التعبئة الإعلامية القصوى حول ١١ سبتمبر كانت من المصلحة المشتركة لكل من قاموا بتنظيم *العملية أى "الإرهابيين"* وكل *أولئك الذين* صمموا *على إعلان الحرب على* الإرهابيين، باسم الضحايا. فقد كانت المصلحة مشتركة أفضل ما تكون عليه المشاركة بين الطرفين كما لو أنها كانت تشبه الفطرة "BON SENS" التى يتحدث عنها ديكارت، فبأكثر من كونه تدميرا للبرجين أو مهاجمة للبنتاجون أو بأكثر من كونه قتلا للآلاف من الأشخاص، لم يقع الإرهاب الحقيقى إلا منذ اللحظة التى بدأ فيها عرض واستغلال أو إتاحة عرض واستغلال الصور التليفزيونية من قبل من كان هو الهدف نفسه. "ولنقل أن الهدف كان يتمثل فى الولايات المتحدة أو كل من يتحد بها أو يتحالف معها فى العالم، وأعدادهم لا تحصى تقريبا".

هذا الهدف المتمثل فى كل هؤلاء، كان له مصلحة فى أن يستعرض ضعفه وأن يثير أكبر ضجة ممكنة حول *الاعتداء الذى* يحاول الاحتماء منه "وهى نفس *المصلحة التى* يتقاسمها مع عدوه اللدود". دائما نفس الانحراف الناتج عن الحصانة الذاتية. أو بشكل أصح يجب أن أقول "قابليتها للانحراف" وذلك لأجل إضفاء طابع الإمكانية عليها. أى أنها إمكانية تحتوى على خطورة ضمنية معينة أو تحتوى على تحديد ضمنى معين بدلا من الحديث عن انحراف يتخذ شكل النوايا السيئة أو شكل الرياح المحبة للشر أو الرغبة فى توجيه الأذى.

ولكن هذه الضمنية ومهما تكفى لأن نشعر بالرعب الشديد أو بمعنى أصح، لكى نشعر بالإرهاب وهذه هى جذور الرعب التى لا تقبل الانتزاع ومن ثم جذور الإرهاب أيضا التى لا تقبل الانتزاع وهو أمر حتمى ولن ينتهى أبدا.

وفى اعتقادى، *إذا ما انحسرت وتضاءلت الإمبراطورية الأمريكية*، فسيتم *استبدالها* بدول مستبدة تواجهها الفوضى الحضرية فى كل قارة، وهو الأمر الذى يؤدى فى الغالب إلى نشوب حرب، كيف ستكون مساوءها، لا يعلم أحد، ففى عالم متعدد الأقطاب ومتمرد وعدوانى، يظل نشوب حرب كونية هو الاحتمال الأرجح.

* نشر فى جريدة الدستور الوطنى – العدد السادس عشر – ١١ سبتمبر ٢٠١٢.

بعد أزمة الإساءة للنبى فى صحيفة دانماركية
هـل هنـاك حوار ثقافى أورو - متوسطى؟

يتـعرض الـعالم الـعربى والإسلامى لحملات متـوالية ومـستمرة من الاعـتداء المادى والمعنوى، خاصـة بعد أحداث الحـادى عشـر من سبتمبر ٢٠٠١م، بدءا من مـحاولة تعريف الإرهـاب بـأنه مـرادف للإسلام. وممارسـة الـتمييز العنصرى ضـد الـعرب والمسلمين فى الولايات المتحدة الأمـريكية وجموع الـدول الأوروبية، وأسـتراليا، بل ارتـفع سقف الاعـتداء المعنوى على الإسلام والمسلمين إلى حـد تدنيس القرآن الكريم فى مـعتقلات جوانتانامو، ووضـع صـور توضـح كيفية يمكن تدمير الكعبة فى مكة المكرمة، على غرار ما حدث لمبنى مـركز الـتجارة الـعالمى. آخـر هـذه الاعـتداءات الصـارخة، هو ما حـدث فى تلك الصـحيفة الدينماركية من رسوم تسئ لرسول الإنسانية.

إن هـذا الـسلوك الأحـمق لا يـكشـف عن الجـهل بـالإسلام، بـقـدر مـا يـكشـف عن جذور الكراهية للعرب والإسلام، الكامنة فى أعماق الحضارة الغربية.

ولئن أنجبت الحضارة الغربية فلاسفة ومفكرين وكتاباً عظاماً حاولوا إنصـاف الإسلام، وتـوضـيح نبل رسـالتة للإنسـانية، من أمثـال الكاتب الإنجليزى العظيم " تومـاس كـار ليل " صـاحب كتـاب " الأبطـال " الذى اختص فيه بفصل عن نبى الرحمـة، محمد صلى الله عليه وسلم، وجعله نموذجاً البطولة النبوية بين أبطال العالم الذين اختارهم للوصف والتدليل.

فإنها أفرزت مستشرقين حاولوا عن عمد تشويه صورة الإسلام أمام العالم الغربى.

إن جميع الكتاب والمفكرين والأدباء فى الغرب يتحدثون الآن عن صورة المسلم، كما يراها الأدب الغربى، وعلى سبيل المثال: يتصد للدراسة صورة المسلم فى الأدب الأسبانى على وجه التحديد فسيدرك على الفور ذلك التحول الهائل الذى طرأ عليها. لقد صور أدب العصور الوسطى وأدب العصر الذهبى فى إسبانيا، المسلم على أنه يتصف بكل نقيصة.

كان المسلم آنذاك بالنسبة لبعض الكتاب شخصا مجهولا، ولم يعرفه الأسبان فى القرنين السادس عشر والسابع عشر إلا فى ميدان الحروب، فوصموه – عمدا أو جهلا – بكل الرذائل التى يمكن أن يتصف بها بشر.

ومن ثم فإن السؤال المحورى، الذى ينبغى على حملة الأقلام وقادة الرأى والفكر فى العالم العربى، الإجابة عليه بجدية، وخاصة بعد هذا التصرف الأحمق، وهذا الخطأ الشنيع، من تلك الصحيفة الدانماركية، هل هناك حوار ثقافى أورو – متوسطى قابل للتطبيق؟.

عندما برزت اقتراحات التعاون اليورو – متوسطى، فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان مفهوم التعاون الثقافى واردا منذ البداية. واعتمد هذا على افتراض أنه لو كان للتعاون اليورو – متوسطى أن يتحقق، فعلى خطابه أن يتوجه إلى سلسلة الأنشطة الإنسانية بما فى ذلك الثقافية منها، وحدد المؤتمر الأول للبرلمانيين حول الأمن والتعاون فى البحر المتوسط، والذى انعقد فى ما لا جنا عام ١٩٩٢م ثلاثة مجالات للتعاون الأوروسطى وهى: الأمن السياسى والاقتصادى والحوار بين الحضارات الذى اندرج تحته التعاون الثقافى.

وقدم كل وفد ورقة ثقافية أوضحت مواقفه من حوار الحضارات والتعاون الثقافى، وأشارت الوثيقة النهائية للمؤتمر إلى تطور التبادل الثقافى على كل الأصعدة، وأشارت كذلك الوثيقة النهائية للمؤتمر الثانى الذى انعقد فى فاليتا فى نوفمبر ١٩٩٥م إلى التعاون الثقافى والرياضى، وحددت ثلاثة مجالات رئيسية للتعاون هى :– الحفاظ على التراث الثقافى، والتعاون فى قضايا الفنون، ونشر الرياضة، وعندما قدمت مصر اقتراحا بتأسيس المنتدى المتوسطى عام ١٩٩١م، قدمت هذا المنتدى باعتباره مؤسسة اقتصادية بحت، وبينما تمت مناقشة فكرة المنتدى بين الشركاء الأوسطيين، أصبح من الواضح استحالة تجاهل قضية الثقافة، وكأول منتدى متوسطى، انعقد الاجتماع الوزارى فى الإسكندرية عام ١٩٩٤م ونوقشت فيه قضايا التعاون الثقافى واستمرت فى اللقاء اللاحق.

وأخيرا، وعندما طرح اقتراح الشراكة اليورو - متوسطية فى الاتحاد الأوربى فى قمة "كان " فى يونيو ١٩٩٥م، فقد قدم منذ البداية كمشروع متعدد الأبعاد. واشتمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية - ثقافية.

ومع ذلك فقد عدت الثقافة إحدى القضايا التى اندرجت تحت بند أشكال أخرى من التعاون، وأكثر من هذا فقد تبنى الاتحاد الأوروبى مفهوما نخبويا ضيقا للتعاون الثقافى، انحصر بشكل رئيسى فى قضايا من قبيل التراث الثقافى، والأحداث الثقافية والفنية، والإنتاج الثقافى المشترك، ونشر الكلمة المكتوبة والترجمات، وخص إعلان برشلونة - الذى كان محصلة مفاوضات يورو- متوسطية أعمق - الثقافة بمكانة بارزة وتبنى مفهوما ما أعرض للتعاون الثقافى.

واندرجت الثقافة تحت المجموعة الثالثة للتعاون " الشراكة فى الشئون الإنسانية ". وأضيف أيضا بعد جديد هو التفاهم الأكبر بين الديانتين الرئيسيتين " المسيحية والإسلام " بهدف وقف الأحكام المسبقة، وتعجيل التعاون على مستوى القاعدة.

ومع ذلك مازال التعاون الثقافى اليورو - متوسطى مشوبا بالمشاكل الكبيرة على طريق الشراكة اليورو -متوسطية.

ومن ثم فان قضية التعاون الثقافى فى الشراكة الأورو- متوسطية ثلاث إشكاليات رئيسية هى كالتالى:

أولا : تلك التى تنتمى إلى مفاهيم الثقافة والتعاون الثقافى بشكل عام، ثم الثانية المرتبطة بالخصوصيات الثقافية للعالم اليورو - متوسطى، وأخيرا المتعلقة بالظروف الحالية التى برز فى ظلها التعاون الثقافى اليورو - متوسطى.

وبالرغم من أن المتغيرات الثقافية يشار إليها عادة باعتبارها المجموعة الثالثة فى الشراكة اليورو - متوسطية، أى الأقل أهمية، والتى تسمى فى أدبيات الشراكة اليورو - متوسطية بالقضايا الخفيفة، فإن هذه المتغيرات تمثل المشاكل الأكثر تعقيدا فى الشراكة اليورو - متوسطية، إذ أن هذه المتغيرات ليست جوهرية وحسب، ولكنها الأقل قدرة للاستجابة للتغيير والمعالجة والتأثير، وكانت تتم الإشارة إلى المتغيرات الثقافية، على نطاق واسع، كمصادر رئيسية لنجاح أو فشل التنمية، والصراع / أو التعاون بين الأمم.

وتتطلب الثقافات، باعتبارها الأقل عرضة للتغير، استراتيجية تختلف عن الاستراتيجيات المنشودة فى مجال التعاون السياسى والاقتصادى، إذ يمكننا إقامة منطقة تجارية حرة، ومناطق خالية من الأسلحة النووية، إلا أننا ليس بوسعنا إقامة مناطق ثقافية حرة فى العالم اليورو - متوسطى أو أى

عالم آخر. وأكثر من هذا، لا يمكن تحقيق التعاون الثقافى عبر القرارات السياسية المركزية أو وفق خطة رئيسية، وإنما يتحقق هذا التعاون على المدى الطويل ويضم المستويات القاعدية من السكان. إن التقدم فى مجال التعاون الثقافى لا يمكن تحقيقه مباشرة أو إدخاله عبر الإجراءات، إذ أنه ينطوى على مدارك وتصورات ومعتقدات الناس، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن شعوب العالم اليورو – متوسطى تنتمى إلى ثقافات مختلفة.

ففى هذا العالم توجد ثقافات العرب / المسلمين واليهود والأنجلو / ساكسون واللاتين– الرومان الكاثوليك والأرثوزوكس السلافيين، ولم يكن سجل التفاعلات التاريخية بين هذه الثقافات سجلا إيجابيا على الدوام، فلمدة عقود ابتلى العالم اليورو– متوسطى بالنزاعات الثقافية المختلفة.

وأكد مختلف الباحثين العرب والأوروبيين بالوثائق شيوع الصورة المشوهة عن العرب والمسلمين فى الإعلام الغربى والكتب المرجعية.

فينظر العرب عادة إلى الأوروبيين باعتبارهم أشخاص غير ودودين، إذا لم يكونوا معادين للعرب ولدينهم – وليس ما صدر عن الصحيفة الدانماركية إلا نموذجا – وينشأ هذا الانطباع من التتابع سيئ الصيت للمواجهات العسكرية بين أوروربا الغازية انطباعا فيالعصور الحالية َعبر الدور الذى لعبته أوروبا فى خلق إسرائيل، والدعم الأعمى الذى قدم للدولة العبرية، بينما يجرى تجاهل حق الشعب الفلسطينى.

الأمر من المنظور الأوروبى ينتهى أيضا إلى أن الحجم الضخم للصور المقولبة النمطية للعرب، والإسلام تشكل بعدا كيفيا هاما فى التغطيات الإعلامية الأوروبية والغربية الأخرى. ففى الستينيات والسبعينيات كان ينظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم إرهابيين، وما زالت هذه الصورة موجودة، وازدادت حدة خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

وأكثر من هذا فقد أوضحت الوثائق النزعة المعادية للعرب والمسلمين فى الكتب المرجعية الفرنسية. وكشفت أن هذه الكتب تصور العرب والمسلمين كمعتدين دائما فى كل المواجهات التى جرت مع الغرب وإسرائيل.

كل هذا قاد بعض الباحثين العرب الى افتراض أنه من المستبعد للغاية تغيير هذه التشوهات العميقة عبر الحوار وتقديم الحقائق، وقادهم أيضا إلى الشك فى كل أشكال المؤتمرات الثقافية اليورو– متوسطية، حتى تنتهى قضية هذه التصورات المشوهة فى الإعلام والكتب المرجعية.

لقد تميز العالم اليورو–متوسطى بمستوى عال من الثنائية الاجتماعية – الثقافية والسياسية، ففى الجنوب يوجد استقطاب اجتماعى ثقافى ضخم بين النخب الحاكمة

والجماهير، وأنظمة الحكومات المدارة مركزيا، وهناك اتجاهات سياسية رئيسية في الجنوب لا ينعكس ثقلها السياسي في النظام والعملية السياسية.

وتميل الحكومات الجنوبية إلى عزل معارضيها السياسيين من العملية السياسية.

أما العالم الأوروبي فقد خلق عبر عملية تاريخية طويلة المدى من التطور، إجماعا وطنيا حول القضايا الرئيسية، وأنظمة حكومات أكثر تمثيلية وأقل مركزية وكان أن وضع هذا الفارق صعابا رئيسية أمام البعد الثقافي للشراكة اليورو - متوسطية. لقد عملت حكومات الجنوب على استبعاد معارضيها السياسيين من دائرة التعاون الثقافي اليورو - متوسطي، وحاولت استخدام الشراكة اليورو - متوسطية لعزلهم.

وكنتيجة لذلك تحول الحوار الثقافي اليورو - متوسطي إلى تبادل ثقافي نخبوي يجري بين النخب التي تتبنى، بهذة الدرجة أو تلك، نفس القيم الغربية، والتي لم تحلق بعد في الأفق الاجتماعي الأعرض.

إن حالة الشك المستمرة من الآخر الثقافي، دعمتها قناتان رئيسيتان لإنتاج وتثبيت هذه الصورة المشوهة في العالم اليورو - متوسطي، هما أجهزة الإعلام الجماهيري والكتب المرجعية.

وتعززت هذه الشكوك أو بتعبير أدق تلك المخاوف نتيجة لبروز قوى العولمة الثقافية، وقد اكتشف وأوضح مختلف المحللين العرب هذه المخاوف فعلى سبيل المثال، حذر أمين معلوف، المحلل اللبناني، من أن العولمة نفسها، التي تقر التعاون الثقافي، قد كشفت عن سيادة ثقافة أنجلو - ساكسونية مهيمنة يتم تلقيها كعدوان على الهوية الثقافية لكل شعب، وحذر الدكتور جلال أمين الاقتصادي المصري البارز، من الانقضاض الضاري للعولمة على الثقافات والأديان غير الغربية، وحذر من قبول حججها. وأشار الراحل إدوارد سعيد إلى أنه نتيجة لهذه العوامل بدأ بالفعل صدام الحضارات.

وقاد كل هذا بعض المفكرين العرب والمسلمين إلى الاستنتاج بأنه في ظل هذه الظروف لن يكون التواصل الثقافي اليورو - متوسطي ممكنا.

وأشار الكاتب الإسلامي طارق البشري إلى أنه ليست هناك إمكانية للحوار بين الحضارة الإسلامية واللاتينية والأنجلو / ساكسونية، وذلك بسبب مشاعر التفوق القوية لديهم، ورفضهم لشرعية الحضارات الأخرى.

فهل بعد موقف حكومة الدانمارك والرأي العام المساند لصحيفة "يولانس بوستن" حوار ثقافي أورو - متوسطي على أرض الواقع؟!.

* نشـــر في جريدة روز اليوسف اليومية - العدد ١٦٣ - ٢٠ فبراير ٢٠٠٦.

أفلام الفتنة والحرب الثقافية

إن الهدف الظاهر من طرح فيلم يسيء للإسلام والمسلمين ولنبى الرحمة، هو محاولة من قبل الفاعلين الثقافيين القائمين على إنتاج الفيلم " براءة المسلمين"، لإشعال هدف كامن داخل المجتمع المصرى ومعها كل المجتمعات العربية والإسلامية هو خلق حالة من العنف الهستيرى المتواصل . غير أن الأمر الجدير بالتنبيه إليه أن غاية الهدف الظاهر للفيلم " هو تشويه صورة الإسلام "والهدف الكامن" اشتعال العنف الدينى " لا يقف عند حدود الفاعلين الثقافيين للفليم بلى تمتد إلى حدود بنيوية من مؤسسات عسكرية وسياسية صهيونية وغربية إمبريالية، تريد استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسى فى العالم العربى والإسلام من أجل تحقيق وظيفة سياسية، هى تهيئة المناخ للحرب التى تعد لها خاصة ونحن نمر بذكر أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وعلينا أن نتامل تصريحات كسينجر الأخيرة بشأن الاستعداد للحرب على إيران والسعى لاحتلال سبع دول عربية، وهدف الوصول إلى الحكم الكوكبى لليهود.

وكان الرهان داخل علم الاجتماع الغربى على تحقيق الهدف الكامن من ممارسة سلوكيات وأفعال اجتماعية وثقافية تهدف إلى إهانة الإسلام وتشويه صورة المسلمين "الهدف الظاهر"، تؤكدها الممارسات الحمقاء لكل من قام بممارسة العنف والقتل والتدمير " الهدف الكامن "لسفارات الولايات المتحدة الأمريكية وقتل سفيرها جون كريستوفر

ستيفنز فى بنغازى وتمزيق علم الولايات المتحدة ورفع أعلام تنظيم القاعدة فوق سفارة الولايات المتحدة فى القاهرة. تؤكدها الحقيقة السوسيولوجية التى لايزال يؤكد عليها علم الاجتماع الغربى" إن العرب والمسلمين لا يعرفون سوى العنف كطريقة للتعامل وأغبياء تماما فيما يتعلق بمسائل التقدم والتنوير".

فى الواقع، طبقاً لوسائل الإعلام الأمريكية كل عنف عربى هو إرهاب. هذه الوسائل لم تحدد أبداً أى معيار نتج عنه مثل هذا الحكم، وفى الغالب لأن المعيار ليس سوى افتراضات متسرعة موحى بها من قبل الدافع العنصرى، الذى يتصور أن العرب ليس لديهم السبب الوجيه على الإطلاق لارتكاب العنف، وبالتالى هم غير عقلاء، بينما الأمريكيون لا يمكن أن يكونوا غير عقلاء، كى يرتكبوا أعمال عنف دون سبب وجيه.

غير أن ما يسمى بالأحكام المحايدة – أى الموضوعية الزائفة – حول ما يمثل الإرهاب، يكشف عن كيف أن العنصرية ضد العرب تعمل فى الخفاء وفى العلن فى الولايات المتحدة. إدانة الإرهاب تبدو فى الظاهر كأنها عمل محايد، ومع ذلك من الذى يرغب فى محاولة إثبات أن الإرهاب شىء جيد؟!. فى الواقع، على أى حال، فإن حصر ومساواة كل فعل عنف عربى على أنه " أعمال إرهاب " يكشف أن الإدانة مبنية على أهداف سياسية، مما يؤكد المعتقدات السابقة بالتفوق الأبيض. لماذا يصف المعلقون الأمريكيون حزب الله منظمة إرهابية، ولكن يبعدون هذه التسمية، مثلاً، عن الجنود الأمريكيين الذين ارتكبوا فظاعات سجن أبو غريب فى العراق، أو المستوطنيين الإسرائيليين فى الضفة الغربية الذين يحتلون أرضاً مسلوبة ويجمعون الحشود لقتل المدنيين الفلسطينيين؟.

إن التراث الأمريكى سعى إلى نزع الصفات الإنسانية عن أعداء أمريكا الجيوسياسيين، وفى هذه الحالة العرب الذين يناوئون طموحات الإمبريالية الأمريكية، جميعاً كإرهابيين، والمفهوم ضمناً من هذا الإجمال بأن العرب غير قادرين على دخول عصر الحداثة، وعلى ذلك مهما كانت المطالب التى يعبرون عنها من خلال العنف فهى بالضرورة لا مبرر لها، بينما العنف الأمريكى، مهما كان قبيحاً، دائماً ما يهدف إلى خدمة مصالح التقدم، ويشير السجل التاريخى إلى أن هذا الأسلوب قد استخدم إلى أقصى حد فى نظام الحكم الأمريكى منذ زمن ثورات العبيد والإبادة الجماعية لسكان أمريكا الشمالية الأصليين.

لقد ظهرت العديد من الأفلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تصور شخصية العربى بالمخادع،

وأن العرب غير قادرين على الإسهام بشيء في المجتمع الأمريكي سوى العنف أو الغباء، مثل مسلسل "تاكسي الإرهاب" وفيلم "الغبي" و"الأحد الأسود"، و"أتباع الإبل" وأن فيلم الفتنة "براءة المسلمين" لن يكون الأخير في ساحة الصراع الثقافي القائم بين العرب والمسليمن من جهة والغرب من جهة أخرى، وفي اعتقادي أن القرن الحادي والعشرين سيشهد حروباً عنيفة وهمجية ليس على صعيد الحياة العسكرية أو السياسية ولكن أيضا سيشهد حروبا ثقافية طاحنة!!.

* نشر في جريدة شذى الشرق- العدد٤ - ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢.
* نشر في جريدة صوت البلد - العدد ٢٧٤ - ٤ من أكتوبر ٢٠١٢.

الحصاد المر لسياسات الإفقار الاجتماعى

تصاعدت حدة النقاش فى الشارع المصرى عقب زيارة كريستين لاجارد، رئيسة صندوق النقد الدولى، للقاهرة فى إطار المساعى لحصول مصر على قرض من صندوق النقد الدولى بمبلغ ٤.٨ مليار دولار. وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، أثناء لقائها منذ أسابيع بعدد من رجال الأعمال والكوادر النسائية على هامش زيارتها للقاهرة، إنها أكدت فى لقائها مع رئيس الجمهورية د.محمد مرسى أهمية الحفاظ على تحول مصر للديمقراطية وحقوق النساء والأقليات وكذلك ضرورة وضع دستور جديد يحترم ذلك.

وكشفت كلينتون عن أن المناقشات تطرقت إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية فى دعم الشعب المصرى وتطلعاتهم وعلى وجه الخصوص الحزمة الاقتصادية التى حددها الرئيس أوباما لتخفيف ما يصل إلى مليار دولار من ديون مصر، وأضافت قائلة: إننا على استعداد لتوفير ٢٥٠ مليون دولار على شكل ضمانات قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية كاشفة عن أنه سيتم إرسال وفد رفيع المستوى من الشركات الأمريكية فى أوائل سبتمبر لبحث الاستثمار والفرص الجديدة للتجارة.

وكان وزير المالية المصرى ممتاز السعيد قال إن مصر تطلب قرضا بقيمة ٤.٨ مليار

دولار، وهو مبلغ أكبر مما كان مطروحا قبل عام عند ٢.٣ مليار دولار، وتحتاج مصر القرض لتغطية عجز الميزانية الناجم عن تراجع عائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية. وانخفضت احتياطيات العملة الأجنبية إلى أقل من نصف مستواها قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إذ بدأ البنك المركزى فى بيع الدولارات لدعم الجنيه المصرى.

وتواجه الحكومة أزمة فى ميزان المدفوعات وارتفاع كلفة الاقتراض وتتحمل البنوك المحلية العبء الأكبر من إقراض الحكومة ويقول الخبراء إن الدعم المالى العاجل ضرورى لتفادى خفض قيمة العملة المحلية. ويقدر عجز الميزانية فى العام المالى ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة ٩.٧ فى المئة من الناتج المحلى الإجمالى بينما يبلغ حجم الدين الداخلى ١٩٣ مليار دولار والدين الخارجى ٨.٣٣ مليار دولار، وتجرى المفاوضات بين صندوق النقد الدولى ومصر على مدى ١٨ شهرا منذ الإطاحة بمبارك دون التوصل إلى اتفاق لأن الصندوق يريد دعما سياسيا موسعا لأى اتفاق إقراض. كما يطالب بخطة إنعاش اقتصادى شاملة تعالج الخلل فى مواضع كثيرة وتحمى الفقراء وتعيد ثقة المستثمر الأجنبى.

وفى اعتقادى أن نتاج الخبرة المصرية فى التعاطى مع القروض الممنوحة من مؤسسات بيرتون وودز (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) أثرت سلبا على المجتمع المصرى ورفعت من حدة الفقر بين صفوف الشعب المصرى وتم تدمير القطاع العام القوة الاقتصادية للدولة المصرية، وما نتج عن الخصخصة من كوارث وبراكين اجتماعية من الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون مما أدى إلى انهيار الاقتصاد، والتى انفجرت فى وجهة نظام الطاغية المخلوع مبارك، وزاد من تبعية الاقتصاد المصرى للخارج واعتماده الكبير على الاستيراد وبدرجة أقل على التصدير وسعياً وراء القروض والمعونات والاستثمارات الأجنبية، وكذلك تصدير لرؤوس الأموال الوطنية لأسواق الدول المتقدمة بحثاً عن سبيل مأمون لاستثمارها، أو عن ملاذ تستقر فيه وتحتمى به من الملاحقة أو المساءلة إذا كانت الأموال قد هربت من مصر لأسباب غير مشروعة.

وأثرت سلبا الشروط المجحفة من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى باعتبارهما قلاع العولمة الراسمالية والإمبريالية الأمريكية فى العالم على موارد وثروات الشعوب النامية وقامت بنهبها من خلال الشركات العابرة القومية. وإذا أنتقلنا إلى الحديث عن المكسيك فسنجد أنه بلد سلك حتى منتصف صيف ١٩٩٤ كل السبل الصائبة – من وجة نظر الرأسمالية – التى من شانها أن تحقق له الازدهار، فقد حقق التوازن فى ميزانيته وخصص أكثر من ألف شركة مملوكة للدولة، وأخذ

تعديلات جوهرية حاسمة على اللوائح الحكومية، وانضم إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا)، وقبل بإجراء استقطاعات ضخمة على التعريفة والحصص الجمركية، وكان من نتيجة ذلك أن استقبل سيلاً من رؤوس أموال القطاع الخاص وأصبح الرئيس المكسيكي كارلوس ساليناس بطلاً تتصدر صورته أغلفة المجلات المعنية بالاقتصاد.

ومع ذلك، لم تكد تمضى ستة أشهر حتى انهارت المكسيك، وبحلول شهر أبريل ١٩٩٥ كان نصف مليون عامل مكسيكي فصلوا من وظائفهم، وكان ربع مليون آخر في سبيله للحاق بهم في غضون وقت قصير. وهبط مستوى القدرة الشرائية بنسبة تقترب من ٣٠٪ ومرة أخرى احتلت صورة الرئيس ساليناس أغلفة المجلات كلها ولكن في هذه المرة كشخص ملفوظ متهم بعدم الكفاءة والفساد، وتثار حوله الشكوك القوية بالتعامل مع تجار المخدرات، شخص فقد فرصته للتربع على قمة منظمة التجارة العالمية.

ويعتقد البعض أن الولايات المتحدة قامت بمساعدة المكسيك من أجل تحسين أحوالهم – حيث إن حالهم قد ساء في الواقع – وإنما لأن الإحجام عن مساعدة المكسيك كان من شأنه أن يؤدى إلى فقدان الثقة وخلق نوعا من الذعر في أسواق المال العالمية قد يؤدى إلى انهيارها. ولا أحد بطبيعة الحال يدرى، أو يمكن أن يقدر ما إذا كان ذلك صحيحاً أو خاطئاً، إلى أن تتحق مثل هذه التجربة. ولو كانت أسواق المال العالمية قد انهارت لما كان الخاسرون هم المكسيكيون، وإنما اللاعبين في الأسواق المالية العالمية، أي البريطانيين والألمان واليابانيين والأمريكيين.

إن الأموال التي تستثمرها الشركات العابرة القومية في البلاد النامية – أي الاستثمار الأجنبي المباشر – تلقى الترحيب، لكن السؤال هو : هل هي في صالح اقتصاد هذه البلاد حقاً؟. فالأموال التي تستثمرها الشركات غالباً لا تكون أموالها – فهي تكون مقترضة من بنوك الدول النامية، وتقلل من المبالغ التي يمكن أن توفرها البنوك للشركات الأصغر في بلادها، كما أن الشركات لا تستقر في بلد، فهي لا تميل إلى العمليات المستدامة في أي بلد، فاهتمامها الأساسي يكون بأرباحها وليس بخير البلد المضيف. ولا تتفق أولويات هذه الشركات مع أولويات سكان البلاد. تقول دنهام أند هاينز، وهي من الشركات القومية العاملة في قطاع الغذاء والزراعة بكينيا، إنها لا تتفق مع مصلحة أغلبية السكان، لكنها تتفق مع مصالح الأقلية الغنية.

وفى اعتقادى أن الحصاد المر لسياسات الإفقار الاجتماعى للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بإعتبارهما قلاع العولمة الرأسمالية يؤكد صحة ما قاله الزعيم جمال عبد الناصر ذات يوم " مع أننى لا أود أن أثير أحقادا قديمة فإن التقدم الصناعى فى أوروبا قام على النهب المنظم لثروات إفريقيا وآسيا".

* نشــر فى جريـدة الأهــالى-العـدد ١٥٩٥ فى ١٩من سبتمبر ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة الدستور الوطنى - العدد١٩ فى ٢ من أكتوبر ٢٠١٢.
* نشــر فى جريدة الدستور الوطنى - العدد ٢٠ فى ٩ من أكتوبر ٢٠١٢.

المهاجـرون فـى زمـن العـواصـف

إن مشـهد الهـجرة الدولية مسـتمر سـواء رضينا أم أبينا، فكل يوم تطالعنا وسائل الإعلام العالمية عن مشـهد مأساوى لمجموعة من البشر تريد أن تـهاجر من أوطانـها إلى بلاد تعتقد أنها سوف تحقق لـهم السعادة ورفاهية الحياة وتحقيق الذات، مسلسل كوارث المهاجرين لن يتوقف، الأمر الذى لايزال يـجذب انتباه المفكرين الاجتماعيين، محـاولين وضـع تفسـير لتلك الظاهرة الكوكبية والمتصاعدة فى خمسة وخمسين بلدا من بلاد المعمورة هى مصدر المهاجرين.

فحلقات المأساة تكاد تتكرر كل أسبوع، ولا يكاد شـهر يمـر دون وقوع كارثة لا إنسانية لمجموعة من البشر تريد أن تعيش حياتها بكرامة، فقد انقلب فجر الخميس ٦سبتمبر٢٠١٢ زورق كان يقل عددا كبيرا من المهاجرين فى بحر إيجة إلى الغرب من تركيا مما أسفر عن موت ٥٨ شـخصـا على الأقل غرقـا، وتمكن خفر السواحل التركى من إنقاذ ٤٥ شـخصـا، وقال الإعلام التركى إن معظم الذين قضوا – وبينـهم عدد كبير من الأطفال – كانوا فى عنابر ولم يتمكنوا من الهرب.

وقال الإعلام التركى إن الزورق المنكوب، وهو زورق صـيد، كان يقل حوالى مئة مهاجر جلهم من السـوريين والعراقيـين يرومون التوجه إلى أوروبا عندما ارتـطم بصخور وغرق فى الخامسة والنصف من فجر الخميس بتوقيت تركيا (الثانية والنصف بعد منتصف الليل غرينتش).

وكان الزورق أبحر من ميناء أحمد بيلى الواقع على الساحل التركى الغربى قبالة عدد من الجزر اليونانية، إلا أنه ارتطم بصخور وانقلب. يذكر أن تركيا أصبحت مركزا لتجمع المهاجرين غير الشرعيين الذين يرومون الوصول إلى دول أوروبية، وذكرت تقارير، لم يتسن التأكد منها، أن المهاجرين كانوا يقيمون فى عدة فنادق فى أحمد بيلى، وانهم كانوا ينوون التوجه إلى بريطانيا.

وتمكن عدد من الركاب من السباحة إلى الشاطئ الذى لم يكن يبعد سوى ٥٠ مترا عندما غرق الزورق، وحاول خفر السواحل وغواصون محليون إنقاذ الركاب، ولكن الإعلام التركى يقول إن عدد الضحايا مرشح للارتفاع، وقالت وكالة دوغان التركية للأنباء إن قائمة الضحايا تتضمن تسعة أطفال، ولكن مسؤولا محليا قال لوكالة رويترز إن ٣١ من المتوفين كانوا أطفالا بمن فيهم ثلاثة رضع، وألقت السلطات التركية لاحقا القبض على تركيين اثنين بتهمة محاولة تهريب المهاجرين إلى إحدى الجزر اليونانية.

وفى يوم الأربعاء ١١ يوليو ٢٠١٢، قالت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن ٥٤ شخصا ماتوا من العطش عند محاولتهم الوصول إلى إيطاليا من ليبيا بعد رحلة استمرت ١٥ يوما على متن زورق فى البحر المتوسط، وقالت المفوضية نقلا عن الناجى الوحيد إنه تم إنقاذه بواسطة خفر السواحل التونسى مصابا بحالة من الجفاف بعد أن رصده صيادون فى الليلة السابقة.

وقال الرجل إنه غادر ليبيا قرب نهاية يونيو ٢٠١٢ضمن مجموعة من ٥٥ شخصا نصفهم من أريتريا. وقالت المتحدثة باسم الأمم المتحدة لورا بولدرينى "قال لنا إنه حدثت على الفور مشكلات على متن القارب حتى أنهم لسوء الحظ لم يتح لهم أخذ زجاجة مياه ولذا فإنهم حينما ضلوا الطريق واستمرت الرحلة بدأ الناس يمرضون ويموتون من نقص المياه."

وأضافت "كيف يمكن فى بحر مثل البحر المتوسط يمتلئ بقوارب الصيد والسفن التجارية والسفن الحربية أن يترك هؤلاء الأشخاص لمصيرهم على هذا النحو." وقال الناجى الذى نقل إلى مستشفى فى شرق تونس، لمسؤولى المفوضية إن الزورق كان وصل تقريبا إلى ساحل إيطاليا لكن رياحا عاتية صدته وبدأ يفرغ من الهواء بعد بضعة أيام، وأبلغ المسؤولين أنه حينما اشتد بهم اليأس شرب كثير منهم من مياه البحر مما فاقم من إحساسهم بالعطش، وهذا الحادث هو الأحدث ضمن سلسلة طويلة من الكوارث التى قتل فيها آلاف المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى جنوب أوروبا من شمال إفريقيا فى زوارق صغيرة مكتظة بالبشر.

في يوم الاثنين ٢٧ أغسطس٢٠١٢ غرق قارب صيد مصرى ليل الأحد، وعلى متنه ٤٠ مهاجراً غير شرعى، قبالة السواحل المواجهة لمنطقة البردى على الحدود الليبية المصرية بالبحر الأبيض المتوسط وأكدت وكالة الأنباء الليبية وفاة جميع ركاب القارب ما عدا شخص واحد تمكن من النجاة.

ونقلت الوكالة عن رئيس مجلس محلي يدعي امساعد صالح معوض قوله إن جميع "من كانوا على متن القارب فارقوا الحياة ما عدا شخص واحد تمكن من النجاة وهو الذى أبلغ السلطات المحلية بهذه الكارثة"، وأوضح معوض أنه تجرى منذ ظهر الأحد عمليات انتشال الجثث من مياه البحر وتتكرر حوادث غرق مراكب الصيد على سواحل شمال إفريقيا وفى مياه البحر المتوسط حيث يسعى مئات الشباب إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا هربا من البطالة والاضطرابات السياسية فى بلدانهم.

ظهرت الهجرة الدولية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كواحدة من العوامل الرئيسية فى التحول الاجتماعى والتنمية الاجتماعية فى جميع مناطق العالم، بل إن أهميتها تبدو مهيأة للتعاظم فى القرن الواحد والعشرين، وذلك مع تنامى الحراك السكانى فى حجمه، واتخاذه أشكالاً جديدة، وتعد الهجرة نتيجة لاندماج المجتمعات المحلية والاقتصاديات القومية فى علاقات عولمية، كما أنها فى الوقت ذاته سبب لمزيد من التحولات الاجتماعية فى كل من الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، ففى المجتمعات التقليدية، كان كثير من الناس ينفقون حياتهم كلها فى مسقط رأسهم، سواء كان قرية أو حياً من الأحياء، فإن الهجرة آخذة فى آن تصبح بدرجة متزايدة أمراً شائعاً ومألوفاً حيث ينتقل الناس، سعياً وراء الأمن، وتحقيق معيشة أفضل، من القرى إلى المدن، ومن منطقة إلى أخرى فى موطنهم أو بين الدول والقارات، بل وحتى هؤلاء الذين لا يهاجرون، فإنهم يتأثرون كأقارب أو أصدقاء أو ذرية للمهاجرين أو من خلال تجارب التغير فى مجتمعهم نتيجة لرحيل الجيران أو وصول قادمين جدد.

وكثيراً ما تكون الهجرة نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى فإنها قد تسهم فى المزيد من التنمية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أو قد تسهم – خلافاً لذلك – فى استمرار الركود والتفاوت. ومن ثم، فإن الشيء الكثير يتوقف على طبيعة الهجرة، وعلى الإجراءات التى تتخذها الحكومات وغيرها من الضالعين المعنيين الآخرين. إن الإجراءات التى تتخذها الحكومات وغيرها من الضالعين المعنيين الآخرين. إن الهجرة تساعد على تآكل الحدود التقليدية من اللغات والثقافات والجماعات العرقية

والدول القومية ومن ثم فإنها تتحدى التقاليد الثقافية والهوية القومية، والمؤسسات السياسية، وتسهم فى إضعاف استغلال الدولة القومية.

أسباب الهجرة

هناك عدد وافر من الكتابات التجريبية والنظرية عن أسباب الهجرة، والتى لا يمكن استعراضها عن أسباب الهجرة، حيث إن الهجرة الدولية جزء لا يتجزأ من العولمة التى قد تتسم وتتميز (بتوسيع وتعميق وتسريع الترابطية) على مستوى العالم (فى جميع مناحى الحياة الاجتماعية المعاصر)، وإن المؤشر الرئيسى للعولمة هو الزيادة السريعة فى التدفقات العابرة للحدود بكل صنوفها: المال والتجارة والأفكار والتلوث والمنتجات الإعلامية والناس، وإن البنية الرئيسية التى تنظم كل هذه التدفقات العابرة للحدود هى "الشبكة العابرة للحدود القومية"، والتى يمكن أن تتخذ شكل الشركات العابرة للحدود القومية، أو الأسواق العولمية والمنظمات الحكومية والأهلية الدولية، أو المؤسسات الجنائية العالمية، أو الطوائف الثقافية العابرة للحدود القومية ومن ثم، فإن الأداة أو الوسيلة الأساسية هى "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة"، بما فى ذلك الإنترنت، ووسائل الاتصالات الهاتفية المتقدمة، والسفر جواً بتكاليف زهيدة.

وإذا كان أصحاب السلطة الاقتصادية والسياسية يرحبون بتدفقات رأس المال والسلع، فإن الهجرة الوافدة والفروق الثقافية ينظر إليها كتهديدات محتملة للسيادة والهوية القومية، وتسعى حكومات وحركات سياسية كثيرة إلى الحد منها وتقييدها، ومع ذلك، فإن الحقيقة الواقعة هى أن الحراك السكانى مرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بالأنواع الأخرى للتدفقات العابرة للحدود.

إن أشد أسباب الهجرة جلاء هو التفاوت فى مستويات الدخل والعمل والرعاية الاجتماعية بين المناطق المختلفة، كما أن الفروق فى الأنماط الديموجرافية فيما يتعلق بالخصوبة، والوفيات والتركيبة العمرية، ونمو القوة العاملة تعد أيضاً عوامل لها أهميتها وطبقاً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، فإن السبب الرئيسى للهجرة هو جهود ومساعى الأفراد لتوسيع نطاق دخلهم، وذلك بالانتقال من الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض إلى اقتصاديات الدخول المرتفعة ومع ذلك، فإن أسباب الهجرة الدولية معقدة كل التعقيد، فتحركات الهجرة قد تبدأ وتنظمها مؤسسات قوية، بينما رقابة الدولة للحدود تخلق الحواجز والعوائق أمام قوى السوق، وهناك نهج أقتصادى بديل يقدمه" الاقتصاد الجديد للهجرة العمالية "، الذى يرى أن الهجرة لا يمكن تفسيرها بمجرد الفروق فى

الدخل بين دولتين، وإنما تفسر أيضاً بعوامل أخرى، مثل فرص العمل الآمنة، وإمكانية الحصول على رأس المال للنشاط الأستثمارى، والحاجة لأى إدارة على فترات طويلة، فقرارات الهجرة لا يتخذها الأفراد وحدهم، وإنما هى كثير ما تمثل الاستراتيجيات الأسرية لزيادة الدخل وفرص البقاء، ولا يمكن فهم استخدام التحويلات للاستهلاك والاستثمار فهماً تاماً إلا من خلال نهج يعتمد على "اقتصاد عائلى كامل" ومن ثم فإنه لا توجد علاقة مطلقة بين الفقر والهجرة النازحة. فحركات الرحيل من أكثر المناطق فقراً، ربما تكون نادرة، لأن الناس يعوزهم رأس المال الاقتصادى اللازم للسفر، ورأس المال الثقافى المطلوب، لكى يصبحوا على دراية بالفرص فى أماكن أخرى، ورأس المال الاجتماعى أو الشبكات الضرورية للتوفيق فى الحصول على عمل والتكيف مع بيئة جديدة، ومع ذلك، وفى حالة وقوع كارثة (مثل الحروب أو التدهور البيئى)، والتى تدمر الحد الأدنى لمستويات المعيشة والرزق، فإن أشد الناس فقراً، قد يجدون أنفسهم مجبرين على الهجرة، فى ظل ظروف بالغة السوء، وهكذا فإن الهجرة معلول للتنمية، وعلة لها، فالتنمية تؤدى إلى الهجرة لأن عمليات النهوض الاقتصادى والتعليمى تجعل الناس قادرين على البحث عن فرص أفضل فى أماكن أخرى. وتدل البحوث على أن جماعات الدخل المتوسط فى الدول النامية هى الأرجح من غيرها فى الهجرة، فكلما ارتفع الدخل، اتجهت الهجرة إلى الانخفاض.

العولمة والهجرة الدولية

جرت حركات الهجرة منذ الثمانينيات من القرن العشرين، فى سياق جديد متناقض ظاهرياً، فمن جهة أكدت البلاد الصناعية سياستها الخاصة بالتحكم فى حركات الهجرة، ومن جهة أخرى فرضت هذه القيود بالقوة فى وقت شهدت فيه البلاد النامية بوجه عام - وهى التى استهلت فيها تحولها الديموجرافى - ارتفاع قوتها العاملة، وزيادة سكانها البالغين سن العمل دون ازدياد مماثل فى فرص العمل، ومع زيادة التفاوتات الاقتصادية سواء بين بلاد الشمال وبين بلاد الجنوب، اشتدت الدواعى للهجرة، وأدى هذا إلى تواصل الهجرة اللاشرعية، وزيادة قنوات دخول جديدة، خاصة عن طريق طلبات اللجوء، التى تظهر التفرقة بين المهاجرين لدوافع اقتصادية وبين اللاجئين، والإسراع فى عملية العولمة، فى الوقت نفسه اتسم بالانفتاح الأكبر أمام التجارة والزيادة الكبيرة فى تدفق رؤوس الأموال، وتدويل عملية الإنتاج، وملكية رأس المال.

فهل زادت حركات الهجرة الدولية؟، وهل تشكل الهجرة جزءا من العولمة الاقتصادية؟ إن نوعية الإحصاءات عن الهجرة تستبعد التقييم التام لتحركات السكان عبر الحدود

بالنسبة لبلاد العالم كافة، وأبانت المعلومات المتاحة طوال الثلاثين سنة الأخيرة زيادة فى عدد المهاجرين النازحين وهم الأشخاص المقيدوِن فى بلد لم يولدوا به، وذلك بالارتفا ع من ٧٧ مليون فرد فى عام ١٩٦٥م إلى ١١١مليونا فى عام ١٩٩٠م، ولكن نسبة المهاجرين إلى مجموع سكان العالم ظلت إلى حد ما ثابتة فى تلك الفترة (٨.٢٪ من سكان العالم)، ولا تضمن هذه المعلومات حركة الهجرة المؤقتة، أو معظم الهجرة غير الشرعية، فلو ضمنت هذه ظهرت زيادة طفيفة فيها، وعلى أية حال، فإننا بعيدون عن أن نشهد حركات سكانية ضخمة.

ومن ناحية أخرى، فإن القوى العاملة الأجنبية فى أروربا هى الأكبر الآن، وأن الزيادة فى نسبتهم من القوى العاملة أصبحت هى النسبة الأكبر ٣.٣٪ إلى ٥٪. وعدد الناس النسبى من البلدان النامية بالنسبة لمجموع السكان المهاجرين فى البلدان المتقدمة تغير بصورة ملحوظة تماما، والتغير جذرى، خاصة فى البلدان التى تتيح الاستقرار للمهاجرين، وارتفعت نسبة المهاجرين من الدول الأقل تقدماً من ٣٣٪إلى ٧٧ ٪فى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين عامى ١٩٦٠م إلى ١٩٩٤م، ومن ٨٪ إلى ٨٠٪ فى كندا فيما بين ١٩٦٠م إلى ١٩٩٢م، وظهرت حركات الهجرة الجديدة بين البلدان التى ليست بينها صلات خاصة، وهكذا وجد عدد كبير من السيريلانكيين والفلبينيين والمغاربة فى إيطاليا وأصبح أيضاً عدد كبير من البلدان التى كانت من ناحية التقليدية بلدان هجرة - كإيطاليا وإسبانيا واليونان - وإلى حد أقل اليابان وتايوان - بلدان مضيفة.

كذلك تغيرت أنماط الهجرة، ومثال واضح لذلك فى كل من أوروبا والولايات المتحدة، هو الزيادة فى الهجرة غير المشروعة والهجرة غير المؤقتة، وفى حالة أوروبا، تعزيز إعادة توحيد الأسرة (لم شمل الأسرة)، وتحويل الهجرة المؤقتة التى تتقرر بعقد عمل محدد الأجل، والالتزام بصفة عامة بمغادرة البلد عند انتهاء مدة العقد، وخطر توحيد الأسرة، قد تشكل دلالة على عولمة ليست كبيرة جداً بمفهوم الأعداد التى لم تزل قليلة بالفعل، ولكن بالأنوا ع المختلفة من الوضع المتضمن، وتغطى هذه المقولة أنشطة مؤقتة بالتحديد، كإرسال صاحب العمل فى بلد المنشأ لأداء بعض الواجبات فى بلد أجنبى، أو جزءا من عملية اختيار لوظيفة دائمة.

هل يبلغ هذا فى مداه نظاماً عالمياً للحركة السكانية؟ من الطبيعى أن عدد طالبى الهجرة لكونهم أكبر من العدد الذى تستطيع البلاد المضيفة قبوله، فإن قضية الهجرة لها أبعاد عالمية وصحيح أيضاً أنه على الرغم من الفروق الأيديولوجية بين البلاد الأوروبية

وبين أمريكا الشمالية، التى تنعكس فى نظمها التى تحكم الهجرة - كالإطار التشريعى والقانونى لسياسة الهجرة، والشروط الخاصة بالدخول، وارتباطها بسوق العمل، وقواعد التطبيع- وكلاهما يعنى بالسيطرة على الهجرة .

إلا أن تدويل عمليات الإنتاج، وتحركات التجارة ورؤوس الأموال، حركة ذات أهمية مختلفة تماماً، وفى هذا السياق فقد يكون من نافلة القول الحديث عن نظام عالمى لحركة البعد الإقليمى، فى المقابل يغدو أكثر أهمية بوضوح، ذلك أن البلاد المضيفة تتعرض لنوعين من الضغوط - فمن جهة - تشجع التفاوتات بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة رسم السياسة القومية، ومن جهة أخرى، فإن الاعتماد الاقتصادى بين البلاد، خاصة فى تنظيمها داخل أطر إقليمية، والحاجة الناتجة عن ذلك إلى إقرار السياسات على المستويات المناسبة، كل ذلك يستلزم التعاون على مستوى المناطق الكبرى للتجارة الحرة : الاتحاد الأوروبى وشركاه فى الشرق وفى الجنوب، أو فى المنطقة التى تغطيها اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA، وشركاؤها فى الوسط والجنوب الأمريكى .

الهجرة الدولية والتجارة

فى إطار إمكانية متزايدة للهجرة، من جهة وضوابط أشد على الهجرة من جهة أخرى، فإن انفتاح التجارة يكون بمثابة بديل من الهجرة الدولية، ومع ذلك، فإن دلالة هذه الاستراتيجية تغيرت، والتجارة الحرة المصاحبة بعامل حركى داخلى - التى يعتبرها الاقتصاديون الكلاسيكيون وسيلة للتخصص أكثر واقعية من الهجرة الدولية - تسعى الآن لمنع الهجرة الدولية أو تقليصها فيما لو حدث فشل فى ذلك المنع، ومن ذلك الهجرة غير الشرعية فى حالة الولايات المتحدة، أو أى شكل من أشكال هجرة عمال المجتمع الخارجي غير المهرة فى حالة أوروبا.

وفى هذا السياق نوثق الرباط بين الهجرة وبين التجارة الدولية فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وهذه الفكرة ليست جديدة، ففى الولايات المتحدة، حين انتهى برنامج العمل المؤقت المعروف ببرنامج براسيرو BRACERO PROGRAMME الذى بدأ فى عام ١٩٥١م، وانتهى فى عام١٩٦٤م.

أدى الخوف من ارتفاع الهجرة من المكسيك إلى تقديم تعريفات جمركية تفضيلية - استيراد المكونات وتصدير المنتجات دون رسوم - لشركات أنشئت على الجانب المكسيكى، وكانت النتيجة تأثيراً حاسماً على التنمية الصناعية، وإنشاء فرص للعمل فى المناطق المقصودة، وتأثيرا طفيفاً على الاقتصاد القومى فى مجموعه، ولكن لم يحدث تقليص ذو دلالة على حركات الهجرة صوب الولايات المتحدة.

وبعد سن قانون إصلاح وضبط الهجرة لعام ١٩٨٦م عـين الكونجرس لجنة لرقابة تأثيرات القانون واقتراح إجراءات من شأنها تقليص الهجرة غير المشروعة، الأمر الذى أدى إلى أن النماء الاقتصادى فى بلاد المنشأ، الذى تدعم بمزيد من التجارة الحرة، والعلاقات المالية، كان الاختيار الواقعى الوحيد.

وفى أوروبا وحين أغلقت الحدود فى وجه الهجرة فى عامى ١٩٧٣- ١٩٧٤م، قدم اقتراح يقضى بتعويض هذه الإجراءات عن طريق سياسات تشجيع الاستثمار فى بلاد المنشأ، وحفز الشركات الأوربية، خاصة تلك التى تستخدم المهاجرين، على أن تشكل وحدات إنتاجية فى مقارها، وإعادة المهاجرين من العمال إلى بلادهم الأم، وهذا التقسيم الدولى الجديد للعمل لم يصدق بتعهداته، فقد تغيرت الأمور منذ ذلك الحين، فثمة مجموعة من العوامل توحى بأن مشكلة البديل من الهجرة ينبغى دراستها الآن بأسلوب أكثر واقعية.

أولاً : إغلاق الحدود فى وجه العمال المهاجرين، وهذا الإغلاق كان فى البداية إجراء وقتياً لسياسة الهجرة فى بلاد الأتحاد الأوروبى.

ثانياً : فى حين أن تقسيم العمل الدولى الجديد، يمكن تفسيره على أنه طريقة للبلاد المتقدمة لتحاشى انتقاد الجنوب لغلق حدودها من جانب واحد، فإن آخر محاولة لإيجاد بديل عن الهجرة جرت فى سياق استراتيجية التنمية الجديدة فى بلاد المنشأ، والتى تتضمن التخلى عن الاكتفاء الذاتى، وقد امتدت سياسات استيراد البدائل، وبرامج المواءمة الهيكلية، مع سياسات الخصخصة، وتخفيض القيود التجارية، وتحرير تنقلات رؤوس الأموال، عن طريق اتفاقيات التجارة الحرة، التى وقع عليها الاتحاد الأوروبى، والمغرب وتونس وتركيا، ومع ذلك أضيف إلى هذه العوامل شأن جديد، ذلك أن اتفاقيات التجارة الحرة تمثل فى بعض النواحى نهاية العلاقات الخاصة بين بلاد المغرب العربى والاتحاد الأوروبى، وتوسيع المجال الأوروبى، والاتفاقيات مع سائر بلاد البحر المتوسط، وبلاد وسط أوروبا، والتوقيع على اتفاقيات "الجات" واتفاقيات إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتجريد اتفاقية الألياف المتعددة، كل هذا وضع نهاية للمزايا الخاصة التى منحتها الاتفاقيات السابقة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبى (EEC) لبلاد المغرب، ولكن هل لنا أن نتوقع من تحرير التجارة، وزيادة التنمية بوجة عام، أن تتقلص حركات الهجرة؟.

وتوفر نظرية التجارة الدولية على الأقل قاعدة للإجابة عن هذا السؤال، ذلك أنه مالم يكن هناك تحركات للسكان عبر الحدود، فإن التجارة الحرة فى السلع سوف تؤدى بالبلاد

النامية لأن تتخصص فى إنتاج سلع تقوم على الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية، والعمل الذى لا يتطلب المهارة، وينتج عن هذا تسوية تدريجية لمعامل المدفوعات بين الشركاء فى التجارة، وبقدر ما يفترض فى فروق فى الدفع أنها تشكل عاملاً حاسماً فى الهجرة، فينبغى أن تكون هجرة أقل، وعلى ذلك تعتبر التجارة الحرة بمثابة بديل عن الحراك السكانى.

المعرفة السوسيولوجية

علينا أن نتحقق من أن الدولة فقدت جزءا من قوتها فى صنع السياسة نتيجة للاتفاقيات فوق القومية، وأصبح يشاركها الآن فى دورها الأساسى السابق فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية، المؤسسات التجارية والمؤسسات الخاصة، وعلى هذا ركزت المناقشات الإقليمية على إصلاح الدولة، وتشمل الموضوعات المتجددة اللامركزية وإصلاح الدولة وممارسات الإدارة الديمقراطية، وعلاقات مجتمع الدولة المدنى الهادف إلى تقوية المجتمع المدنى، وإحداث تغييرات فى دور المجلس النيابى والسلطة القضائية، وإيجاد دور كبير منظم للدولة فى الأنشطة العامة والخاصة، وأخيراً إحداث تغييرات فى عملية صنع القرار بحيث تكون القرارات فنية أكثر، ولا يمكن إغفال تلك الإصلاحات عند أى تمحيص متوسط المدى لاستغلال معارف علم الاجتماع فى السياسة بوجه عام والهجرة بوجه خاص، حيث إنهما يؤثران بعمق على الوظائف التنظيمية، وعلى خصائص السباق المؤسسى للمستغلين.

ولنوضح قضيتين أخريين أولاهما، أن كثيراً من السياسات المؤثرة على الهجرة الدولية هى سياسات اقتصادية واجتماعية لم تدرس بوضوح هذه المؤثرات، ونتيجة لهذا نجد أن مستغلى معارف علم الاجتماع يعملون فى وزارات وهيئات حكومية مختلفة، وكما هو الحال غالباً فى السياسات الوظيفية المتعارضة، يعيق مشاكل الاتصال والصراعات السياسية والتنظيمية، التبادل والاستغلال المشترك للمعلومات ذات الصلة عن الهجرة، وغالباً ما ينتهى الأمر بالخبرة إلى أن تصير مجرد سلاح آخر للحرب البيروقراطية.

أما ثانيتهما: إننا فى حاجة إلى التعرف على الحقيقة البسيطة، وهى أنه توجد دولتان، على الأقل، متورطتان فى عملية الهجرة الدولية، وهذا يعنى أن كلا منهما يتأثر بالقرارات التى قد تتخذها الدولة الأخرى، ومن الواجب، فى حالة حدوث تضارب فى المصالح توزيع المعارف والمعلومات بالتساوى بين البلدان المتورطة لحل ذلك التضارب بالطرق السلمية، فالمعرفة عما هو المعتاد دائماً، واستغلال المعرفة، يمنحان القوة، ولذلك ينبغى ألا نفاجأ عند

وجود عوائق شرعية وأخرى واقعية أمام التداول الحر للمعارف ذات الصلة عن الهجرة الدولية، وعموم القول أن استغلال المعرفة قد يخضع للعمليات السياسية الداخلية، ولصراعات القوى الخارجية.

إن الهجرة الدولية ستستمر سواء رضينا أم أبينا، وفى الوقت الذى مازالت فيه حرية التحرك للشعوب حقاً مكفولا لهم، وهو ما لم نستعد له حتى الآن، وربما لن نستعد له أبداً، فإن تفهم العمليات المتضمنة، وضمان التعايش السلمى بين الشعوب من مختلف المناطق والثقافات، يعتبر أمراً ضرورياً فى المجتمع الكوكبى الجديد، والذى مازال يبزغ، كما يشكل هذا أيضاً تحدياً كبيراً للعلوم الاجتماعية، ومثلما هو الحال مع المشاكل التى تخلق هذا التحدى، فلا يمكن لبلد بمفرد، أو فرع بمفرد – الأخذ به فالتعاون الدولي والنظام المتداخل يعتبر ضرورياً.

* نشر فى جريدة الدستور الوطنى– العدد ٢١ بتاريخ ١٦أكتوبر ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة صوت البلد – العدد ٢٧٧ – ٢٥من أكتوبر٢٠١٢.

مستقبل حركة العولمة البديلة

تعيش المجتمعات الإنسانية فترة صعود سياسات جديدة على نحو مفاجئ ومثير، بما في ذلك السياسات المدنية، على المستويات المحلية والقومية وعبر القومية، بل والعالمية ومن أبرز تجليات السياسات المدنية العالمية هو المنتدى الاجتماعى العالمى، الذى تبنى مفهوم " المجال المفتوح " كأسلوب له فى العمل، ليجمع حوله، كل أولئك الذين يناهضون العولمة الليبرالية الجديدة، والإمبيريالية بكل أشكالها، والبحث عن أفضل الوسائل اللازمة لتدعيم وتنشيط قيم العدالة، والتضامن والمشاركة الديمقراطية على المستوى العالمى.

وهذا –المجال المفتوح – شكل مبتكر جدا، وهو أيضا محل خلاف كبير بين المشاركين فى المنتدى الاجتماعى العالمى، ما بين من يؤيدونه، وأولئك الذين لا يستسيغون.. ومن ثم فنحن فى حاجة ماسة للإجابة عن الأسئلة التالية: ما الخلفية الفكرية والتاريخية والسياسية لظهور حركات العولمة البديلة، ومتى بدأت؟ وما المعضلات التى يثيرها مفهوم– المجال المفتوح – بالنسبة لقابلية المنتدى الاجتماعى العالمى ذاتة للاستمرار؟.

شكل عام ١٨٤٨م نقطة تحول فى تاريخ أساليب المعارضة للنظام العالمى القائم، وشهدت تلك السنة نوعين من الثورات، الثورة الأولى هى الثورة الاجتماعية فى فرنسا، التى كانت أول محاولة جادة من جانب حركة تدعى أن لها قاعدة من الطبقة العاملة فى المدن من حقها الحصول على سلطة سياسية، وكانت محاولة جادة ولكنها. فشلت سياسيا،

هذا الفشل لثورة اجتماعية أدى إلى إعادة تقييم الاستراتيجيات السياسية عبر كل تيارات الفكر السياسي في أوروبا، ابتداء من اليمين، مرورا بالوسط، ثم انتهاء باليسار.

وكانت الثورة الثانية، أو على الأصح سلسلة الثورات، أى محاولة إعلان السيادة الوطنية، والشعبية في عدد من بلدان أوروبا أبرزها - ألمانيا، وإيطاليا والمجر وبولندا. لدرجة أن المؤرخين اعتبروا عام ١٨٤٨م، عام " ربيع الأمم " وهذة الثورات، لم تنجح أيضا، بمعنى أن الجماعات التى قادت الأنشطة الثورية، لم تحصل على السلطة السياسية، وأدى فشلها إلى إعادة تقييم الاستراتيجيات السياسية، ونتج عن الفشل عام ١٨٤٨م، قوة دافعة حقيقة لنوعى الحركات - الاجتماعية والوطنية - لتكوين استراتيجية سياسية مبنية أولا وقبل كل شيء على تنظيم طويل المدى، قد واجهت هذه الحركات خصوما جدا أكثر تأثيرا، وكان التيار الليبراليقد أصابه الفزع لما حدث في عام ١٨٤٨م، وأحدث تغييرين في استراتيجيته طويلة المدى فقد خفف نزاعه مع المحافظين لصالح تكوين جبهة مشتركة ضد الجماعات الأكثر تشددا وتطرفا. ولكنه بدأ أيضا في تكوين تكتيكات تهدئ من بعض الشكاوى التي قدمها المتشددون بدون فعل شيء يهدد بشكل أساسي مؤسسات النظام العالمي، وكانت النتيجة أنه بعد فترة أولية بعد عام ١٨٤٨م، من القمع الحاد للقوى المعادية للنظم، اتجهت الحكومات الكبرى نحو سياسة من التنازلات المحسوبة.

وكرد فعل لذلك انشغلت المنظمات المعادية للأنظمة الضعيفة، والنامية ببطء في حوار داخلي كبير حول الاستراتيجية طويلة المدى، وكانت المسألة الرئيسية هي الموقف الذي يجب أن تتخذه هذه الحركات بالنسبة لأجهزة الدولة، وفي داخل كلا الشكلين من الحركات - الاجتماعية والوطنية - كان هناك من يصرون على أنه، على الأقل في المدى المتوسط، ستظل أجهزة الدولة مهمة، ولذلك، فإن الحصول على سلطة كان شرطا ضروريا لأى نوع من التحول الاجتماعي، وكان هذا موقف الماركسيين في داخل الحركة الاجتماعية، وكان هو موقف - أيضا - القوميين السياسيين في داخل الحركة الوطنية.

وعلى الجانب الآخر من ذلك الحوار، كان هناك أولئك المتشككون في أى مشاركة أيا كانت في عمليات الدولة "التصويت، التقدم لتولى المسؤولية، قبول وظائف في الحكومة " وكانت هذه المجموعة ترى أن مثل هذه المشاركة لا طائل منها، ومشتتة، ومقيدة.

وفي داخل الحركة الاجتماعية، كان هذا هو موقف الفوضويين، وفي داخل الحركة الوطنية كان هذا هو موقف القوميين المثقفين - لقد كانوا يرون أن مكانهم خارج الدولة، وفي أغلب الحالات ضدها، والقصة القصيرة لتاريخ العالم السياسي الذى تلا ذلك، هي أن

من كسب هذا الحوار فى داخل الحركات كان أساس أولئك الذين كانوا يؤيدون الاستيلاء على السلطة فى داخل الدول، وكانت السياسة تتلخص فيما يسمى استراتيجية الخطوتين: أولا الحصول على سلطة الدولة، ثم تغيير العالم.

لقد استولت الحركات المعادية للأنظمة - فيما بين عامى ١٩٤٥-١٩٧٨م على سلطة الدولة، وحكمت الأحزاب الشيوعية ثلث العالم، أما الثلث الثانى من العالم، عالم أوروبا، فقد شهد تولى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية السلطة، وشهد الثلث الأخير من العالم - الجنوب - حركات التحرر الوطنى، وهى تصل للسلطة فى أغلب آسيا وإفريقيا، والحركات الشعبية فى أمريكا اللاتينية.

باختصار حصلت الحركات المعادية للأنظمة بالفعل على السلطة الدولة، وكانت المشكلة هى أن الحركات كانت تبدو غير قادرة على تنفيذ الخطوة الثانية بفعالية، وهى تغيير العالم. هذا هو التفسير الأساسى لثورة العالم فى عام ١٩٦٨م، ففى بلد بعد الآخر - فى كل المناطق الثلاث فى النظام العالمى - كانت هناك ثورات من مختلف الأنواع، وكانت إحدى السمات المشتركة فى كل هذه الثورات هى الاتهام الذى يوجهه الثوريون ضد "اليسار القديم".

لقد وعدتم بالتغيير الاجتماعى عندما توليتم السلطة، ولكنكم لم تنفذوا الوعد، وهم يقولون: إن عدم المساواة ما زال عميقًا فى كل العالم، وفى داخل بلداننا، وأنظمتنا السياسية ليست ديمقراطية، فهناك طبقة متميزة نخبوية فى داخل أنظمتنا، وما تغير أقل بكثير مما قلتم إنكم ستغيرونه.

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، سقوط أغلب الأنظمة التى وصلت للسلطة فى أوج الحركات المعادية للأنظمة، واحدا بعد الآخر، وكان انهيار الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١م، هو مجرد قمة هذا الرفض لأنظمة اليسار القديم، وكانت المشكلة بعد عام ١٩٦٨، بالنسبة للقوى المعادية للأنظمة، هى كيفية إعادة بناء نفسها، وبشكل خاص، كيف يراجعون استراتيجياتهم السياسية التاريخية.

وكان هناك على الأقل ثلاثة أنواع مختلفة من الاستراتيجيات التى روجعت، والتى تمت تجربتها فى السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن الماضى، القرن العشرين وهى كالتالى :-
١- الماوية ٢- اليسار الجديد ٣- حقوق الإنسان.

تلك هى الخلفية الفكرية والتاريخية والسياسية التى نشأت عليها ما تسميه صحافة العالم " الحركات المناهضة للعولمة " أو ما يسمى اليوم بالعولمة البديلة. والسؤال الآن متى بدأت العولمة البديلة؟

من الصعب تحديد ذلك، غير أن هناك ثلاث لحظات رمزية بارزة فى هذه الحركة، كلها حدثت فى الأمريكتين: ثورة الزباتستيين "EZLN" فى تشيباس فى عام ١٩٩٤م، واحتجاجات الناشطين ضد اجتماع منظمة التجارة العالمية " WTO" فى سياتل فى عام ١٩٩٩م، وأول اجتماع للمنتدى الاجتماعى العالمى فى بورتو أليجرى عام٢٠٠١م.

بدأت ثورة أنصار زاباتا بشكل متعمد فى أول يوم عمل " لاتحاد التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، فى ١ يناير عام ١٩٩٤ م، وظهرت حركة الزباتستينه باعتبارها الذراع المقاتلة والمنظمة لسكان تشيباس الأصليين، استمرارا لكفاحهم الذى دام ٥٠٠ عام من أجل أرضهم واستقلالهم الذاتى، كانت هناك ثلاثة ملامح بارزة فى كفاحهم.

١- إنهم كانوا يطالبون بحقوق السكان الأصليين، ولم يكونوا يسعون للحصول على السلطة فى المكسيك.

٢- وضعوا مطالبهم ضمن كفاح أكبر على نطاق العالم كله، يشمل بالطبع الكفاح ضد العولمة الليبرالية الجديدة.

٣- حصلت على تأييد دولى واسع لكفاحها، ومن ثم أصبحت منارا هاديا للحركات فى أماكن أخرى للعالم.

وجاءت بعد ذلك بخمس سنوات – مظاهرات سياتل، بمناسبة ما كان من المفترض أن يكون اجتماعا حسما لمنظمة التجارة العالمية " WTO" وكان له خمس ملامح محددة :

١- كان الاحتجاج مقدما بالتحديد ضد العولمة الليبرالية الجديدة.

٢- كان يشمل نشاطا تدميريا.

٣- كان ثمرة تحالف غير محتمل بين حركات اليسار القديم، وحركات اليسار الجديد، والجماعات الفوضوية.

٤- كان المحتجون بأغلبية غير متناسبة من الولايات المتحدة وحيث إن هذا قد يكون مفهوما نظرا لأن الاحتجاج كان يتم فى الولايات المتحدة، فقد بين مع ذلك أن "العولمة البديلة " يمكن أن تكون لها قاعدة شعبية حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأنها حركة أكبر من أن تمتد جذورها فقط أو أساسها فى الجنوب.

٥- نجح الاحتجاج فى تحقيق هدفه المباشر، رغم كل الظروف، تمزقت بالفعل منظمة التجارة العالمية، ولم يستطع الاجتماع أن يحقق أهدافه.

وتلت أحداث سياتل أنشطة تدميرية فى اجتماعات عالمية فى أماكن أخرى من العالم لدرجة أن منظمى مثل هذه الاجتماعات بدأوا يختارون أماكن الاجتماعات التى يكون من

الصعب تنظيم احتجاجات بها، مثل اجتماع منظمة التجارة العالمية فى الدوحة بقطر عام ٢٠٠١م، واجتماع السبعة الكبار فى كاتانا سكيس فى مناطق كندا الصخرية فى عام ٢٠٠٢م، وبالطبع الاجتماع السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى فى "دافوس". فى هذا الوقت حدث تغيير فى اهتمامات حركة العولمة البديلة، وتقرر إنشاء المنتدى الاجتماعى العالمى، كمقابل للمنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس.

وحدث أول اجتماع لذلك فى عام ٢٠٠١م فى المدينة البرازيلية بورتو أليجرى، واختيرت لسببين رئيسيين، مناخ الترحيب من جانب السلطات المحلية، وحقيقة أنها مدينة من الجنوب، وبذلك تضمن دورا أساسيا للجنوب فى مشاوراتها. والمنتدى الاجتماعى العالمى ليس حركة اجتماعية، إن النظرة الأصح له هو أنه أسرة من الحركات الاجتماعية، وهذه الأسرة تسعى لأن تكون عالمية، وعلى الرغم من أنه مازال هناك تشوهات فى مستوى مشاركة أجزاء مختلفة من العالم إلا أن المنتدى الاجتماعى العالمى هو على الأرجح أكثر عالمية بالفعل الآن من أى تكتل تاريخى سابق للحركات المعادية للأنظمة.

ومن ثم فإن المنتدى الاجتماعى العالمى هو قصة نجاح لا تصدق، ففى سنوات قليلة قصيرة، نمى بشكل هائل فى المشاركات النشيطة عدديا وجغرافيا. واستطاع الحصول على اهتمام واسع من جانب وسائل الإعلام العالمية، كنظير للمنتدى الاقتصادى العالمى الأقدم، والأفضل تمويلا، وأصبح المحل المركزى للنشاط المعادى للأنظمة فى النظام العالمى، ومع ذلك هناك شعور منتشر بعد الاطمئنان حول مستقبله، حتى من بين أكثر أشد مؤيديه حماسا.

ويواجه المنتدى ثلاثة أنواع من النقد، يأتى النقد الأول من الوسطيين فى العالم، وبعضهم حضر اجتماعات المنتدى، وتشعر هذه المجموعة، أن المنتدى الاجتماعى العالمى ليس عمليا أو محددا فى توجهاته، ويشعر الوسطيون أن المنتدى يجب أن يشترك فى محاولات للمناقشة مع المنتدى الاقتصادى العالمى، والمؤسسات الدولية المختلفة " صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية "، فى برامج معينة، التى يمكن بشكل ما أن تخفف من معاناة الإنسانية، وتحسن احتمالات المستقبل لما يسمى التنمية المستدامة، وتنهى الفقر، وترى هذه المجموعة أن المنتدى الاجتماعى العالمى، منغمس أكثر من اللازم فى إصدار الشعارات وفى تقديم منابر عامة لجماعات غير عاقلة، بل خطيرة.

إنه حقيقى تماما أن المنتدى الاجتماعى العالمى قاوم كل الاقتراحات بأن يشرع فى طريق المفاوضات – من وراء الستار– على اتفاقيات مع أولئك الممثلين فى دافوس. وفى

الواقع أنه بعد مناقشة واحدة مبدئية غير مرضية، كان المنتدى الاجتماعى العالمى غير راغب فى الاشتراك فى حوارات عامة مع المنتدى الاقتصادى العالمى.

وشعر المنتدى الاجتماعى العالمى دائما أن مثل هذه المناقشات ذات أهمية هامشية، والاشتراك فيها سيؤدى إلى تقليل قوة وتأثير المنتدى كمنشأة عالمية فقط.

أن المنتدى الاجتماعى العالمى هو مجال مفتوح، ولكن للمعارضين صراحة للعولمة الليبرالية الجديدة والإمبريالية فى كل أشكالها فقط، ومن المشكوك فيه كثيرا أن يوجد مشاركون عديدون فى دافوس مستعدين للبدء من هذه الفرضية.

يأتى النقد الثانى، أكثر دلالة للمنتدى من جماعات متعددة من ورثة اليسار القديم، فعلى سبيل المثال فى بومباى، نظمت مجموعة من المنظمات، أغلبها من الهند، وبعضها من أماكن أخرى، نوعا من المنتدى المضاد، بناء على فرضية أن المنتدى خضع أساسا للمنظمات غير الحكومية الغربية، وبالتالى كان "موضوعيا" منشأة مضادة للثورة. ورفضت هذه المجموعة المشاركة فى المنتدى الاجتماعى العالمى.و نقد هذه الجماعة متعدد الجوانب، فالمنتدى الاجتماعى العالمى يقول "إنه من الممكن وجود عالم آخر"، ولكنه يجب أن يقول إن" الاشتراكية " هى الهدف.

إن المنتدى الاجتماعى العالمى منتدى مفتوح، لذلك فهو ليس إلا مهرجان للكلام أنه لا ينشغل فى العمل، لذلك فهو غير فعال بطبيعته المتأصلة، أنه يقبل أموالا من مؤسسات ومنظمات غير حكومية، ومن ثم فهو يستبعد جماعات مهمة، وهو لا يسمح للجماعات التى تمارس العنف بالمشاركة، ولكن العنف مشروع بالنسبة للجماعات المضطهدة، التى لا يوجد لديها بديل.

ويأتى النقد الثالث من داخل المنتدى الاجتماعى العالمى ذاته، وبشكل ما، فإن الانتقادات الداخلية هى صورة مخففة من النقد الخارجى للوسطيين، واليسار القديم المعادى، وجماعات الفوضويين، إلا أنه بالإضافة إلى ذلك، هناك نقدان آخران مهمان من داخل المنتدى.

الأول: بينما تكون فكرة المجال المفتوح فكرة جديرة بالتقدير، إلا أنها تصبح مملة بعد فترة من الزمن، فسنة بعد سنة، يتم التعبير عن نفس الأفكار، وحتما يمل الناس من هذه العملية، وسيتلاشى الهيكل.

والثانى: أنه بينما تكون فكرة الهيكل الأفقى غير الهرمى فكرة جيدة، إلا أن هناك قرارات – وقرارات مهمة –تتخذ بشكل ما، فمن الذى يتخذ هذه القرارات وكيف؟. يقول

النقاد: إن شفافية عملية صنع القرار ليست كافية، وبالتالى فهى تميل إلى أن تكون غير ديمقراطية.

إن ما لا يقل أهمية عن عملية الإعادة الهيكلية من الداخل من أجل مستقبل المنتدى الاجتماعى العالمى، وهو السياق الخارجى الذى يتطور، والذى يعمل فى داخله المنتدى، ولكى نقيم هذا السياق، يجب أن تقيم الاتجاهات فى داخل الهيكل السياسى الجغرافى فى العالم. وتوجد ثلاثة انقسامات كبرى اليوم، اثنان موجودان منذ زمن طويل، والثالث جديد أساسى: الصراع بين القوى الكبرى، والصراع بين الشمال والجنوب، والصراع حول طبيعة النظام العالمى فى المستقبل الذى قد ينبثق من الأزمة الهيكلية الحالية للاقتصاد العالمى الرأسمالى، وكل من هذه الصراعات له ديناميكية الخاصة، ولكن مسار كل منها يرتبط بشكل وثيق بمسارات الاثنين الآخرين.

الانقسام الأول هو بين المراكز الثلاث الكبرى لتراكم رأس المال، أو ما يسمى الثالوث :- الولايات المتحدة الأمريكية، وأروربا الغربية، واليابان، أن بينهم تنافسا اقتصاديا حادا، وهو تنافس يتزايد كل يوم، وفى الوقت الحالى، ألقى التنافس الاقتصادى آثاره على الحلبة السياسية، وأصبح عنصرًا هاما لعدم الاستقرار الجغرافى السياسى.

لقد تقدمنا بثبات إلى عصر ما بعد الهيمنة الأمريكية. إن الولايات المتحدة قوة تتراجع، حتى على الساحة العسكرية – كما يتبين من قوة المقاومة العراقية منذ عام ٢٠٠٣م وحتى الآن – ولا تستطيع الآن الاعتماد على أى شكل من الدعم الأوتوماتيكى من حلفائها السابقين فى أوروبا الغربية وشرق آسيا.

وفى الواقع إن الصحيح هو العكس تماما، أن الولايات المتحدة تنتقل إلى وضع سيكون عليها فيه أن تقدم تنازلات كبيرة لأوروبا الغربية وشرق آسيا إذا كانت ترغب فى الحصول على دعمهم فى الحلبة الجغرافية السياسية الذى يقدمونه الآن بتذمر، ففى ظرف عقد من الزمان، قد يكون على الولايات المتحدة أن تختار بين أوروربا الغربية وشرق آسيا فى محاولة للانضمام إلى مواقع التراكم الرأسمالى المسيطرة فى المستقبل، وهذا يمثل تغييرا فى الاتجاه فى السياسة الجغرافية العالمية.

الانقسام الثانى هو الانقسام المستمر بين الشمال والجنوب، فى هذا الانقسام، يكون الأعضاء الثلاثة فى الثالوث الشمالى، ولكن بينما تضم مصالح مشتركة بالنسبة للجنوب، إلا أن صراعاتهم التنافسية مع بعضهم البعض سيكون لها بعض الآثار المحتدة فى الصراع بين الشمال والجنوب، وستعطى الجنوب، خصوصا البلدان الأقوى فيه "البرازيل،

الهند، الصين "، قوة مساومة أكبر، ومن وجهة نظر الجنوب، فإن المسألة الأساسية هى ما إذا كان ما يسمى العشرين الكبار، وما يسمى التسعين الصغار – أى أقوى البلدان فى الجنوب، وأضعف البلدان اقتصاديا وسياسيا –، سيظلون فى الواقع متحالفين مع بعضهم البعض، أم أنهم سيبدأون فى اتباع طرق منفصلة مما سيفيد الشمال.

الانقسام الثالث، هو الانقسام بين أنصار روح دافوس وأنصار روح بورتو أليجرى، هذا الانقسام ليس جغرافيا، بل أيديولوجيا، وتحدده المصالح الطبقية، وهذا هو أهم الانقسامات الثلاثة الكبرى، وإن كان هو الذى يجد أقل اهتمام من وسائل الإعلام. والنزاع بين دافوس وبورتوأليجرى، ليس حول فضائل وعيوب العولمة الليبرالية الجديدة، رغم أن هذه الصورة التى يصور بها فى كثير من الأحيان، بما فى ذلك من المشاركين فى كلتا الجماعتين، وهو ليس حول الرأسمالية كنظام عالمى، إذ أن الرأسمالية كنظام عالمى تمر بأزمة هيكلية، وستختفى فيما بين العشرين والخمسين سنة القادمة، ولكن النزاع هو حول ما سيحل محل الاقتصاد العالمى الرأسمالى كنظام تاريخى أنه حول ما إذا كنا سنتحرك فى اتجاه نظام مختلف يحتفظ بسمة واحدة حيوية للرأسمالية – هى طبيعتها التى تتمثل فى السلطة الهرمية، وعدم المساواة، والاستقطاب الاجتماعى – أم فى اتجاه نظام عالمى جديد به ديمقراطية نسبية، ومساواة نسبية.

هذا ليس سؤالا بسيطا، وعلى كلا الجانبين، فإن المؤشرات التنظيمية والهيكلية للنظام العالمى الجديد لم تتكون بوضوح كافٍ، ومن ثم فإن السؤال الأخير، هو ما الذى سيحدد قدرة الساحة المفتوحة على خدمة هدف تحويل العالم إلى اتجاه ديمقراطى وعادل؟. وما إذا كان على المنتدى الاجتماعى العالمى أن يستطيع وبأى كيفية أن يستنبط تجمع بين الساحة المفتوحة والقيام بنشاط سياسى حقيقى ملموس؟.

إن الساحة المفتوحة يجب أن تكون مجالا ليس لتبادل وجهات النظر والتحليلات بواسطة المشاركين فحسب، بل لتبادل خاص بمدى فائدة الأساليب البديلة فى العمل السياسى فى النظام العالمى. إن الساحة المفتوحة ليست مظلة لكل شىء، ولم يكن مقصودا بها أبدا أن تكون كذلك. إن المنتدى الاجتماعى العالمى يجمع معا أولئك المعارضين للعولمة الليبرالية الجديدة، والإمبريالية فى كل أشكالها فقط، وهذه مظلة واسعة، ولكنها أبعد ما يمكن من أن تكون بلا نهاية، فهناك حدود خارجية لإمكانياتها الشمولية.

إن المنتدى الاجتماعى العالمى يجب أن يكون مجالا مفتوحا، لا لمجرد مناقشة الموضوعات والأشكال البديلة بواسطة أولئك الذين يريدون اختبارها، وأشكال العمل

هذه يمكن إلا أن تكون مختلفة الأشكال فحسب، بل أيضا تشمل مجالات مختلفة. بعضها قد يكون على نطاق العالم، وبعضها إقليمى والبعض الآخر محلى بعض الشيء.

والعنصر الرئيسى الثانى فى المجال المفتوح هو أن يكون مفتوحا حقيقة، أى ذى شفافية كاملة. كان هناك غموض فى عمل المنتدى أكثر مما هو مرغوب فيه. إن المزيد من صنع القرارات يجب أن يتم فى إناء زجاجى، ويكون مرئيا للجميع، وهذا سيكون قيدا على أولئك الذين قد يقررون " الاستيلاء " على المنتدى، وتغيير طبيعته الأساسية.

وسيؤدى إلى طمأنة المشاركين على أننا سنتبنى نظاما عالميا أكثر ديمقراطية بمنتدى أكثر ديمقراطية. فهل سيكون هذا كافياً لتأمين بقاء المنتدى الاجتماعى، ودوره المحورى فى الصراع العالمى من أجل التغيير؟.

* نشر فى مجلة الشاهد – العدد ٢٤٩- مايو٢٠٠٦.

الهمجيون

إن تكون همجياً هذه الأيام ليس فقط أن تكون غير مهذب، بل أن تكون متورطاً إلى حد ما فى الموضوع الرئيسى فى عصرنا، وهو الإرهاب. تحديد هوية الإرهاب وهو نوع من الفعل الذى يغير فلسفة التشريع ويؤثر فى السياسة، ولذلك فهو بالضرورة متحيز. كما أنه فعل عنصرى. العرب والمسلمون أصبحوا بطرق معينة مرتبطين بالإرهاب، وبالتالى فنحن بشكل جوهرى همجيون.

لقد عرف المفكر الاجتماعى روبرت ماكفى بروان العنف بوصفة انتهاكا للشخصية، بمعنى أنه تعد على الآخر، أو إنكاره، أو تجاهله، مادياً أو غير ذلك. إن مخاطبة الشخصية تعنى إعطاءه وصفًا شاملاً للعنف بأنه أكثر من مجرد الجسد والروح. إنه يقر بأن الأعمال، التى تسلب الشخصية، هى أعمال عنف. فأى سلوك شخصى ومؤسساتى يتسم بطابع تدميرى مادى واضح ضد آخر يعد عملا عنيفاً. هناك العنف الشخصى الخفى، حيث تنتهك البنى الاجتماعية هوية مجموعات الأشخاص، كما يحصل، على سبيل المثال، فى مستويات الحياة المتدنية فى الأحياء المغلقة.

إن هجوم أكثر من ٥٠٠ شخص بصورة همجية على مقر وجريدة حزب الوفد الليبرالى، من أنصار حازم أبو إسماعيل، الذين أطلقوا على أنفسهم "حازمون" وأسفر الاعتداء الشرس عن إصابة ضابط وخمسة مجندين من قوات الأمن المركزى وثلاثة من شباب الوفد

بطلقات خرطوش، كما تم تهشيم اثنتى عشرة سيارة خاصة بالصحفيين والواجهات الزجاجية للحزب والجريدة.

إنما هم امتداد للرسالة، التى وجهها زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهرى إلى حازم صلاح أبو إسماعيل عبر فيديو على "يوتيوب" دعا من خلاله أنصار أبو إسماعيل إلى أن يشنوا حملة شعبية لإكمال الثورة التى تم إجهاضها على حد قوله، وقال الظواهرى إن على الثورة أن تستمر وعلى الأمة المسلمة أن تقدم الضحايا والقرابين حتى تنتزع الحرية والاستقلال من القوى الفاسدة، وكان مقطع "فيديو" انتشر على مواقع التواصل الاجتماعى فيسبوك واليوتيوب للظواهرى يوجه رسالة واضحة للشيخ حازم، جاء عنوانها "رسالة الأمل والبشر لأهلنا فى مصر ".

وبدأ الظواهرى موجهاً حديثه لكل "مخلص حريص على تطبيق الشريعة فى مصر واستقلالها من التبعية الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية"، على حد قوله، وشدد على ضرورة تطهير مصر من الظلم الاجتماعى والفساد المالى، مؤكدا أن المعركة لم تنته ولكنها بدأت مطالباً الشيخ حازم وأنصاره أن يشنوا حملة شعبية تحريضية لإكمال الثورة. وأضاف أنه على أبو إسماعيل وأنصاره أن يجبروا "القوى الفاسدة فى مصر على الرضوخ لمطالب الشعب والشريعة من خلال العمل الثورى التحريضى الدعوى" بحسب تعبيره، وطالب الظواهرى الأمة الإسلامية بتقديم الضحايا والقرابين لتحقيق الأهداف المرجوة.

ولكن الآن من هو المدنى فى عصر الإرهاب، عندما لا يرتدى المسلحون زياً عسكرياً، ولاينتمون إلى جيوش نظامية، ويندمجون بسهولة فى السكان المدنيين؟.

إن تيار الإصولية الإسلامية هو المتسبب فى اشتعال الحرائق بين المصريين،لأن محاولة فرض دستور يكرس للدولة الثيوقراطية الفاشية المستبدة سيدفع قوى المجتمع المصرى إلى التصادم، ويكفى أن نتذكر ما فعلته الأصولية الإسلامية فى الجزائر، والتى أدت إلى مقتل ما يقترب من ٤٠ ألف مواطن جزائرى.

إن استمرار دوامة العنف بين صفوف الشعب المصرى ستكون عواقبها وخيمة على الجميع، لأن الخاسر سوف يكون جميع المصريين، إن المناوشات التى جرت بين أنصار التيار الإسلامى المحتشدين أمام مسجد القائد إبراهيم وعدد من الشباب المنتمى لتيارات سياسية أخرى يوم الجمعة الماضية، والمتظاهرين الذين اشتبكوا مع قوات الأمن، التى طوقت مسجد القائد إبراهيم، وامتداد مظاهر العنف بين المصريين إلى عمق الريف المصرى، إلى درجة أن هاجم إمام مسجد التوبة بقرية دمنكا التابعة لمركز ومدينة دسوق

بمحافظة كفر الشيخ، جبهة الإنقاذ واتهمها بالعمالة والتمويل بملايين الجنيهات من الخارج لكيد الإسلام ومحاربة سياسته ومبادئ شريعته بالبلاد.

جاء ذلك فى أثناء إلقائه خطبة الجمعة، مؤكداً أن كل من يرفض شريعة الله فى الدستور أن تسود لا يمكن وصفه سوى بأنه من الجبناء ومن الليبراليين والعلمانيين الكافرين بأحكام الله. كما دعا الناس للتصويت بـ " نعم " لدستور الإسلام للبعد عن الداعين للإلحاد، وما نتج عن ذلك من تعميق حدة الانقسام الاجتماعى والسياسى واستمرار حالة العنف الهستيرى بين المصريين.

إنما يؤكد أنه ليس هناك برنامج حقيقى لدى تيار الأصولية المتأسلمة فى تحقيق مجتمع الحداثة، بل إن أيديولوجيا المتأسلمين على تناقض ومناهضة لفكر التنوير وتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى.

يستلزم التحول من حالة العنف الهستيرى بين المصريين إلى الاحترام المتبادل، إعادة تقويم للعلاقات بين المصريين فى إطار الثقافة المصرية الصحيحة. إن العنف عبارة عن استجابة سلوكية مكتسبة ومروضة –من خلال الموروث، والمحاكاة الرمزية، والتجربة. لقد جرت المصادقة عليه ثقافياً طوال قرون وأعيد تعزيزه عبر الخطاب الثقافى والدينى المتشدد، وبالتالى يتطلب منع سلوك العنف وحالة الهمجية والمسئولية عنها إعادة تقويم للترميز والمؤسسات الثقافية، إضافة إلى معنى السلوك الإنسانى المسؤول، وهو ما تفتقده الأصولية الدينية المتأسلمة.

* نشر فى جريدة صوت البلد العدد ٧٨٦ – فى ٣ يناير ٢٠١٣.
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ الأحد ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

فانتـازيا.. العنف القبيح

مجموعته القصصية المتميزة " أنا وهى وزهور العالم " للأديب والقاص الراحل يحيى الطاهر عبد الله قصة قصيرة بعنوان "فانتازيا.. العنف القبيح" استخدم أسلوبه الرمزى الجميل لكشف بعض ملامح القبح الاجتماعى فى المجتمع المصرى. فكتب " النسور المدربة يا الله هناك عند المنحنى.. النسور المدربة جيداً يا الله.. كل نسر يا الله قبض بمخالبه القوية على فتاة.. لا يلتهمها بعد.. يطرح فتاته أرضا ويوسعها ضرباً.. قابضاً على لمة شعرها.. شعرها قصير يا الله.. ويجرجرها على الأرض (التم جمع كبير وتحركت عربة الأخلاق : كسرت الحلقة وتفرق الجمع. أتى الهدوء المعتاد المألوف).

قال لنفسه: هناك، فى القسم، تكتب كل فريسة إقراراً واحداً بعدم العودة للبس " المينى جيب " وينتهى كل شىء.. كل شىء يا الله. كل شىء.

إننى اشعر بالخطر الشديد من ارتفاع حدة ممارسة العنف بين المصريين، فمستويات العنف تبدأ من مظاهر التفاعل الاجتماعى اليومى الردىء بين المصريين، فمشاهد العنف تزاد كل يوم بدءا من قيام مواطن بالمنيا ألقى يمين الطلاق على زوجته داخل لجنة مدرسة اسطال بمركز سمالوط بمحافظة المنيا عقب مشاجرة بينهما لرغبتها فى التصويت بـ «لا» على مشروع الدستور ورغبة الزوج فى قيامها بالتصويت بـ «نعم ». مرورا بالمشهد المتكرر بصورة شبه يومية من قيام عدد من ذئاب بشرية باختطاف ربة منزل بمنطقة إمبابة إلى

منطقة زراعية وتناوبوا عليها الاعتداء بوسط الزراعات حتى أصابوها بحالة إعياء شديد، وتوابعها من مظاهر التحرش الجنسي وصولا إلى أشد حالات العنف السياسى بين المصريين.

كل هذا العنف المتصاعد فى مصر، نتيجة غياب مشروع اجتماعى اقتصادى حقيقى يقضى على الفقر ويرفع من مستويات المعيشة، ويشبع الاحتياجات اليومية للمصريين. شعورى بمخاطر زيادة العنف بين المصريين أكدها التقرير الخطير الصادر عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، عن ارتفاع نسبة عودة المسجلين خطر إلى الجريمة والبلطجة مرة أخرى، إلى ما يزيد على ٥٥ ٪من إجمالى المسجلين البالغ عددهم رسميا ٩٢ألفا و٦٨٠شخصا خطيرا على المجتمع.

وذلك وفق البيانات الصادرة عن الأمن العام بوزارة الداخلية بشأن حركة الأنشطة الإجرامية بجميع مديريات الأمن بمختلف المحافظات، خلال السنوات العشر الماضية، بخلاف غير المسجلين فى الأوراق الرسمية. وأكد التقرير أن دراسة أجريت على عينة عشوائية مكونة من١٠٧٢ شخصا ـ من المسجلين بمحافظات القاهرة، وبورسعيد، والشرقية، وأسيوط، ومطروح ـ كشفت أن أسبابا اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وراء العودة إلى الجريمة.

وأرجع التقرير تلك الأسباب إلى تراخى إجراءات الضبط الجنائى، وضغط الظروف الاقتصادية وعدم وجود مصدر للدخل، وتنامى الثقافة الإجرامية المكتسبة داخل السجن، وغياب التأهيل الاجتماعى والنفسى والثقافى والمهنى الجاد وأسلوب المعاملة الخشنة التى يواجهها المسجل فى السجن، وأوضح التقرير ـ الذى أشرفت عليه الدكتورة نسرين البغدادى، مديرة المركز، أن معظم انحرافات الشباب ترجع إلى الفراغ النفسى الذى يشعرون به، وأشار إلى أن الشعور بالظلم، وانعدام العدالة، واليأس والقلق، وضعف الثقة فى رجال الأمن، وراء سلوك طريق الانحراف والجريمة الذى ينتهى بتسجيل الشخص فى كشوف الخطرين على الأمن العام، وطالب التقرير بمواجهة خطر سوء الأوضاع الاجتماعية، وإعادة النظر فى الدور التربوى للأسرة والمدرسة لتكوين الشخصية الاجتماعية السليمة، وشدد على أنه ينبغى على الدولة الاهتمام بالسكن باعتباره عامل توازن فى السلوك الإنسانى، كما طالب التقرير بالتوزيع العادل للثروة الوطنية، ومحاربة البطالة، وإيجاد فرص للعمل أمام القادرين، والاهتمام بالتدريب المهنى لصغار السن، لتقليل احتمالات التردى إلى الإجرام، وأكد التقرير أن ٤٩.٢من المسجلين أميون، و٥,٣٪

فقط حاصلون على شهادات جامعية. كما أن ٦٧٪ من المسجلين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ عاما و٤٠ عاما، وأن ٤٧,٧٪ منهم متزوجون، و٢,٩٣٪ عزاب، و٣,١١٪ مطلقون، و٣,٧٦٪ من عينة النساء متزوجات، وأشار إلى تنوع الأنشطة الإجرامية، ويأتى على رأسها المخدرات بنسبة ٨,٣٤٪، فالسرقة ٤,٢٤٪، ثم القتل ٩١٪، ثم الضرب المفضى إلى عاهة ٢١٪، فالبلطجة ٧٪، والآداب ٩,١٪، بالإضافة إلى أنشطة أخرى متنوعة كالأموال العامة والنشل والتهريب والنصب والاحتيال ومقاومة السلطات.

يرى عالم النفس الشهير فرويد أن للبشر غرائز ودوافع أساسية تنفجر إذا ما كبتت، وتركز طاقتها فتعود إلى الاستقرار، تقدم الغريزة العدوانية، أو دافع الاعتداء، تفسيراً للسلوك العدوانى المتصور والمقنع، وتختلف الدوافع عن الغرائز من حيث إن الدوافع تتنوع تبعاً للفرد بينما تبقى مشتركة لدى جميع أفراد الجنس، على سبيل المثال، يتناول الطعام من خلال الفم بعدة طرق، لكن جميع المخلوقات الحية تقوم به. وتشير الدوافع إلى عمومية شكل ما من السلوك، وبالنسبة إلى فرويد، يجب على الحضارة استخدام أقصى جهودها كى تضع حدوداً لغرائز الإنسان العداونية، وكى تكبح مظاهرها عبر صيغ من ردود الفعل الجسدية.

إن لنظرية الدافع العدوانى نتائج اجتماعية مثل وجوب السيطرة الخارجية على الفرد العنيف فطرياً عبر الحظر الثقافى والكبح، وعلى الفرد تعلم استبطان هذه الكوابح بغية حماية نفسه، وحماية استمرارية وحدة الجماعة. إن على المصريين جميعاً الوقوف بكل حزم ضد العنف، وأن نروضه حتى لا يقتحم حياتنا وثقافتنا، ويفسد كل شيء.

* نشــر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٢٩-فى ٨ يناير٢٠١٢.
* نشر فى جريدة صوت البلد العدد ٢٨٧ - فى ١٠ يناير ٢٠١٣ .
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

المصريون فى الإمارات والإخوان

فى أعقاب اندلاع ثورات الربيع العربى فى تونس، ثم السقوط المدوى لنظام الديكتاتور المخلوع مبارك، أصيبت حكومات دول مجلس التعاون الخليجى بهلع وفزع كبيرين، وفى رد سريع منها وعاجل من أجل حماية أنظمتها من عدم الاستقرار وإبقاء الوضع على ما هو عليه، اتخذت تدابير سياسية واجتماعية سريعة، فرفعت من معدلات الإنفاق العام على مواطنيها بحيث أصابتهم بالصمت والخرس الاجتماعى، ورفعت الديون عن كافة مواطنيها المديونين للبنوك بملايين الدراهم والريالات ورفعت عنهم الأحكام الصادرة بحقهم، ورفعت من معدلات الرفاهية فى مجتمعات تعانى من تخمة فى الرفاهية.

على جانب آخر ومع زيادة حدة الوهج الثورى لثورات الربيع العربى، دعت دول مجلس التعاون الخليجى إلى توسيع عضويتها لدول خارج النطاق الإقليمى لمنطقة الخليج العربى بضم الأنظمة الملكية فى كل من الأردن والمغرب على حين أنها تجاهلت المساعى اليمنية، وهى الامتداد الطبيعى لنطاقها الإقليمى لعضوية دول مجلس التعاون الخليجى.

وكانت تلك الواقعة من أبرز العلامات على شدة الرعب والخوف الذى انتاب الأنظمة الملكية الوراثية فى دول الخليج العربى ولذلك قوبلت ثورات الربيع العربى بصورة عدائية، ورفض شديد من جانب دول الخليج العربى بالإجماع، بالإضافة إلى قيامها بمنع دخول

مواطنى دول ثورات الربيع العربى (تونس، مصر، سوريا) للعمل على أراضيها، وعلى رأسها دولة الأمارات العربية المتحدة، التى أعطى شيوخها تعليمات قاطعة لإدارة الجنسية والإقامة خاصة فى العاصمة أبو ظبى بمنع منح أى إقامة للمصريين الوافدين إليها بغرض العمل، بعدها ببضعة شهور قليلة أصدرت تعليمات مشددة بمنع أصحاب العمل المصريين فى الإمارات من استقدام أى عمالة مصرية أو غير مصرية للعمل فى مؤسساتها داخل الإمارات.

فى هذا التوقيت وعد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة الدكتور عصام شرف ووزير المالية الأسبق الدكتور سمير رضوان بدعم الاقتصاد المصرى بنحو أربعة مليارات دولار لضخها فى الاقتصاد المصرى.

غير أن الهجوم غير المبرر من جانب الشيخ يوسف القرضاوى على شيوخ وحكام الأمارلات والتى أعقبها مذكرة توقيف واعتقال الشيخ يوسف القرضاوى وما تبعها من استنكار دول مجلس التعاون الخليجى التصريحات، التى صدرت عن الناطق الرسمى لحركة الإخوان المسلمين فى مصر تجاه الإمارات العربية المتحدة بسبب مذكرة الاعتقال الصادرة ضد الشيخ يوسف القرضاوى واصفة إياها بالغوغائية وتفتقد الحكمة، وقال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزيانى، فى تصريح نقلته وكالة يونايتد برس انترناشيونال أن التصريحات التى صدرت عن الناطق الرسمى لحركة الإخوان المسلمين فى مصر محمود غزلان تجاه الإمارات العربية المتحدة، غير مسئولة وتفتقد الحكمة وتتعارض مع ما يربط الشعوب العربية والإسلامية من روابط وصلات مشتركة، مؤكدا أنها لا تخدم الجهود التى تبذلها دول مجلس التعاون ومصر لتعزيز علاقاتهما التى ترسخت على قواعد متينة عبر السنين.

وما تبع من النقد العنيف من جانب القائد العام لشرطة دبى الفريق ضاحى خلفان تميم لجماعة الإخوان المسلمين، كل ذلك أدى إلى تمزيق العلاقات المصرية الإماراتية المتينة، بسبب السلوك غير الحكيم من جانب جماعة الإخوان المسلمين فى مصر.

غير أن الأمر اختلف كلياً بالكشف عن تورط خلية مكونة من ١١ مصريا تتبع جماعة الإخوان المسلمين طبقا لما نشرته صحيفة الخليج الرسمية، حسب قول الصحيفة، وكان هؤلاء "يعقدون اجتماعات سرية فى مختلف مناطق الدولة، ويقومون بتجنيد أبناء الجالية المصرية فى الإمارات للانضمام إلى صفوف التنظيم".

وأضاف تقرير الصحيفة الإماراتية أن المتهمين "جمعوا أموالا طائلة وحولوها إلى التنظيم الأم فى مصر بطرق غير مشروعة" وجمعوا "معلومات سرية حول أسرار الدفاع" الخاصة بالإمارات، وأكدت الخليج "وجود علاقات وثيقة بين تنظيم الإخوان المسلمين المصرى وقيادات التنظيم السرى فى الإمارات"، حيث عقدت "لقاءات سرية" بين الطرفين، وأضافت: "وقدم تنظيم الإخوان المسلمين المصرى فى الإمارات العديد من الدورات والمحاضرات لأعضاء التنظيم السرى حول الانتخابات وطرق تغيير أنظمة الحكم فى الدول العربية".

بل إن الأمر تطور إلى الكشف عن عناصر نسائية بحسب ما أفادت وكالة الأنباء الإماراتية.

ونقلت الوكالة عن النائب العام للدولة سالم سعيد كبيش قوله إنه "استكمالا للتحقيقات التى تجريها النيابة العامة مع أعضاء التنظيم السرى المتهمين بإنشاء وتأسيس وإدارة تنظيم يهدف إلى الاستيلاء على الحكم فى الدولة ومناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها والإضرار بالسلم الاجتماعى، بدأت النيابة العامة التحقيق مع العناصر النسائية القيادية فيما يسمى بـ"التنظيم النسائى".

وبحسب كبيش، فإن التنظيم النسائى "جزء أساسى من الهيكل التنظيمى العام للتنظيم الذى أنشأه المتهمون"، وأفاد النائب العام أن النيابة العامة "تقوم باستدعاء المذكورات للتحقيق معهن مراعية فى إجراءاتها الأحكام والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية فى معاملة النساء وخصوصية مجتمع الإمارات وأعرافه وتقاليده".

يا سادة إن المصريين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين المعتقلين فى الإمارات لن تفرج عنهم الإمارات ولن يحصلوا على أحكام بالبراءة، حتى يكونوا عبرة للمواطنين الإماراتيين أولاً، ولكل من يريد أن يدمر الإنجازات الحضارية الضخمة فى الإمارات من أى دولة كانت، وسيكون الخاسر الأكبر فى هذا الأمر هى العمالة المصرية التى ليس لها ناقة ولا جمل فى الصراع بين الإخوان المسلمين وحكام الإمارات.

* نشـــر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٣٠-فى ١٥ يناير٢٠١٣.
* نشر فى جريدة صوت البلد العدد ٢٨٩ - فى ٢٤ يناير ٢٠١٣ .
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصربتاريخ١١ يناير ٢٠١٣.

الديمقراطية الحقة

حذرت فى أكثر من مقال على صفحات الصحف اليومية والأسبوعية المصرية من مخاطر سعى تيار الأصولية الدينية لتشكيل دستور لمصر، ذى مرجعية دينية، لا يعبر عن مكونات وخصائص الثقافة والمجتمع المصرى، والنتيجة هى حدوث صراعات اجتماعية واضطرابات عنيفة، ستغرق البلاد فى دوامة الفوضى العارمة، التى تتناقض مع أهداف الثورة، بل ومن أجل بناء الدولة القوية والمجتمع المصرى الناهض، ونصبح أمام ديكتاتور جديد يحكم مصر باسم الدين، وهو أمر يتناقض مع جوهر الديمقراطية الحقة.

لا شك أن ممارسة الديمقراطية أمر عسير، بل لعلها الممارسة الأكثر تعقيداً وصعوبة بين كل أشكال الحكم الأخرى، فهى حافلة بالتوترات، وتنطوى على العديد من التناقضات، وتتطلب من القائمين على أمرها بذل كل جهد وعناية فى سبيل نجاحها.

الحكم الديمقراطى لم يصمم للعمل بكفاءة، بل ليكون قابلا للمحاسبة. قد لا يتمتع هذا الحكم بسرعة الأداء المعروفة عن الحكم الديكتاتورى، لكنه ما إن يتوصل إلى أنسب طريقة لتنفيذ برامجه فإنه يعتمد فى تنفيذها على مصادر عميقة من الدعم الشعبى. الديمقراطية ليست منتجاً تم الانتهاء من مواصفاته الكاملة لأنه فى تطور مستمر.

إن من أسس ومبادئ الديمقراطية الحقة، هى الدستورية التى تعنى أن تتم صياغة القوانين ضمن قنوات معينة، ولا بد أن يكون هناك أساليب متفق عليها سلفاً لهذه

الصياغة، ومن ثم تعديلها، وفيما يتعلق ببعض المجالات كحقوق الأفراد تحديداً ينبغى أن تكون بعيدة كل البعد عن متناول يد حكم الأكثرية، الدستور فى المقام الأول هو قانون، ولكنه فى الوقت نفسه أكثر من ذلك بكثير، إنه الوثيقة الأساسية للحكم، الوثيقة التى تحدد صلاحيات كافة سلطات الحكم وترسم لكل سلطة منها حدودها الفاصلة، من أبرز مميزات نظام الحكم الدستورى أن إطاره الأساسى - ونقصد به الدستور - لا يجوز تعديله بسهولة وفقاً لرغبات الأكثرية، فمثل هذه الأمر يتطلب بالدرجة الأولى رضا المحكومين الذين يعبر عنهم الدستور بصورة جلية واضحة.

ومن أهم أسس الديمقراطية الحقة هى صلاحيات الرئيس، فلكل مجتمع فى العالم له رئيس تنفيذى قادر على القيام بمسئوليات الحكم سواء كانت مستوى الإدارة البسيطة لبرنامج ما أو قيادة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن أيام الحرب، وهناك خط غير مرئى بين هذين القطبين يحتم إعطاء " هذا المسئول " ما يكفى من صلاحيات للقيام بمهام الرئاسة، والحد فى الوقت نفسه من هذه السلطات حتى لا يتحول هذا المسئول إلى ديكتاتور.

فعلى سبيل المثال فى الولايات المتحدة الأمريكية يرسم الدستور الأمريكى خطوطاً واضحة لصلاحيات الرئيس، فبينما يشكل منصبه أحد أقوى المناصب فى العالم، يلاحظ أن قوته تنبع من رضا المحكومين عليه ومن قدرته على العمل بتنسيق وتوافق مع سلطتى الحكم الأخريين. الأمر الجدير بالإشارة هنا ليس كيفية تنظيم عمل مؤسسة الرئاسة، ولكن القيود التى تفرض على ذلك المنصب بموجب عدد من المبادئ المتبعة يأتى على رأسها مبدأ "الفصل بين السلطات"، وإذا كان على الرئيس فى نظام الحكم الديمقراطى أن يمارس مسئولياته معتمداً على مهارته، فالمطلوب منه أن يقيم إطار عمل للتعاون مع السلطة التشريعية ومع الشعب نفسه من قبلها. فى الوقت نفسة، يجب أن يشعر المواطنون بالثقة فى أن القيود الدستورية ستجعل من الرئيس أو رئيس الوزراء دائماً خادماً للشعب وليس سيداً عليه.

ويعتمد المواطنون فى الأنظمة الديمقراطية - بشكل كبير - على وسائل الإعلام للخلاص من بؤر الفساد وكشف سوءات تطبيق قيم العدالة، أو تعرية أجهزة الحكم وفضح عدم كفاءتها وتدنى قدرتها على الأداء. من هنا أصبح معروفاً أنه لا يمكن لأى بلد أن يكون حراً دون أن يكون لديه وسائل إعلام حرة، ويعتبر إسكات صوت وسائل الإعلام من مؤشرات قيام حكم ديكتاتورى.

قبل بداية القرن العشرين كان على من يريد من الناس أن يعرف كيف تعمل أجهزة الحكومة، أن يتوجه إلى مقار الاجتماعات أو الساحات العامة للإصغاء إلى المناظرات والمناقشات التى تدور فيها، أما اليوم فنحن نعيش فى ظل بيروقراطيات ضخمة معقدة وقوانين وأنظمة يقع بعضها فى مئات الصفحات، بالإضافة إلى خطوات تشريعية حتى لو كانت خاضعة للمحاسبة من قبل الشعب، فإنها قد تكون مبهمة إلى الدرجة التى لا تسمح لأغلبية الناس بفهمها.

يفرض النظام الديمقراطى على أعمال الحكم أن تتسم بالشفافية على قدر الاستطاعة، بمعنى أن يسمح للناس بمراجعة المداولات التى تدور فيما بينها والقرارات التى تتخذها، وإذا كان من غير المستطاع عملياً أن تكون كل أعمال الحكومة علنية، فإن من حق المواطنين أن يعرفوا كيف تصرف أموال الضرائب التى يدفعونها، وما إذا كانت محاكمهم تتمتع بالكفاءة والفعالية المطلوبتين، وما إذا كان ممثلوهم المنتخبون يتصرفون بمسئولية أو لا؟.

قد تختلف وسائل توفير مثل هذه المعلومات للناس من حكومة إلى أخرى، ولكن لا يمكن لأى حكم ديمقراطى أن يعمل بسرية تامة.

* نشـــر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٢٦- فى ١١ ديسمبر٢٠١٢.
* نشر فى جريدة صوت البلد العدد ٢٨٢ – فى ١٣ ديسمبر٢٠١٢ .

الديمقراطية الرشيدة.. أم الدولة المهيمنة؟!

إذا لم تغير العولمة اتجاهها وتطوى شراعها، فإن الثمن المدفوع من صميم الحرية وحقوق الإنسان سيكون فادحاً، وإذا مضينا على النحو الذى نعيشه الآن، فستزيد نذر الشر التى قد تفضى إلى نشوب حرب عالمية كبرى بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين، ومن ثم فإن الأمر برمته منوط بهوية الرابح فى المعترك السياسى الذى تدور رحاه.

وليس الصراع الأنكى هو ما يدور بين الغرب والإرهاب، بل إنه يدور داخل الغرب نفسه، فمن جانب، ثمة مؤيدون للديمقراطية الراشدة التى تثمر عن منافع جوهرية، منها الكرامة والحرية والإنصاف فى معاملة جميع المواطنين، وعلى الجانب الآخر هناك أنصار للرأسمالية المتحررة التى تفرضها الدولة المهيمنة ضانة بفوائدها على الكثيرين، ولا شك أن محصلة هذا الصراع ستشكل صورة العالم لما بقى من القرن الحادى والعشرين.

تحاول الأجندة الخفية للعولمة إخبارنا بأن العالم ملزم بالاختيار بين "الإرهاب الإسلامى" والحرية فى شكل الرأسمالية المتحررة، وهذا الأمر غير صحيح، كما أنه ليس من بين الأجندة الحقيقية، فالطرح الحقيقى الخفى يطالبنا بالاختيار بين الديمقراطية الراشدة والدولة المهيمنة.

خلال العقد الثالث أو الفترة التى ستتوافر فيها الخيارات للعالم، خاصة لسكان الحضر بالعالم، ستعتمد تلك الخيارات على الخيارات التى قام الغرب بصياغتها الآن. ومضى

الاتحاد الأوروبى أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالديمقراطية الراشدة وتنفيذها جزئياً ولم تكن تلك انطلاقة سهلة، حيث هناك دوماً معارضة، ولكن لماذا تلك المعارضة؟ من ناحية، برز العداء لأن العديد من الأشخاص الطبيعيين رأوا فى ممارسة الاتحاد الأوروبى العملية أنها سخية جداً للمجموعات الخارجية مثل طالبى حق اللجوء السياسى، وسبب آخر أن هناك من يعتقد أن الحياة فى بروكسيل أصبحت وكأنها كالعيش فى وسط قافلة من الشخصيات السياسية، وكان العديد من الشخصيات التى تمثل الاتحاد الأوروبى واضحين جداً بشأن إخفاقهم فى العيش طبقاً لمعايير السلوك المحترم المتوقع فى ظل الديمقراطية الراشدة.

ربما مع مرور الوقت ستصبح الديمقراطية الراشدة مرة أخرى أحد الخيارات بسياسات الأمريكيين كذلك، وفى غضون ذلك قد ينشأ صراع داخل الاتحاد الأوروبى بشأن الاختيار ما بين خيارات الديمقراطية الراشدة والرأسمالية المتحررة، وإذا ما ربحت الرأسمالية المتحررة الصراع إجمالاً وإذا تقارب كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية فى اتجاه بعضهما مرة أخرى، وإذا انتشرت الطريقة العسكرية للأمريكيين، فسيرسم العالم عندها خطوط نهائية، وسيرى الناس فى كل مكان بعد ذلك الاتحاد الأوروبى كأحد المستفيدين الرئيسيين من خيار الدولة المهيمنة للحفاظ على نفسه آمنا ومترفاً فى حين تترك القوة الأمريكية الفقراء خارج العملية يعانون الأمرين.

إذا استبعد الغرب فى السنوات القليلة القادمة خيار الديمقراطية الراشدة كهدف له وللآخرين، فإن ذلك سيعنى أن الاتحاد الأوروبى أخفق فى الدفاع عن الاستقلال داخل ساحة الأطلسى، وفى تلك الحالة، فإن النتيجة الأكثر ترجيحاً هى أن واشنطن ستستمر فى استخدام طريقة الدولة المهيمنة كوسيلة لإنشاء الرأسمالية المتحررة على حساب توسيع المساحة العالمية طالما أنها قادرة على القيام بذلك.

إذا ما ترك الغرب خيار الديمقراطية الراشدة كخيار حقيقى، وإذا ترك واجب الحرص والرعاية، وإذا ما ادعى أن السوق ستشفى جميع الأمراض، فماذا سيحدث بعد ذلك؟ من سيجهز عملية دمج الديمقراطية الراشدة وحقوق الإنسان بالممارسات العملية للمؤسسات القوية الحاكمة الإقليمية والعالمية؟. يحتمل إلا يوجد من يفعل ذلك.

فى تلك الحالة، سيترك سكان الحضر العالميون للاختيار بين الرأسمالية المتحررة والدولة المهيمنة، وسيعرض الخياران علي يد مجموعة مختلفة من السياسيين المحليين، وقد

يفضلون الخيار الأخير، حيث إنه يوفر لهم فرصة لتجنب أن يكونوا هم الضحايا فى حين يجعلون الضحايا بعض المجموعات الأخرى.

وستكون رواية القرن الحادى والعشرين كالتالى : الغرب يخلط مجموعة البطاقات بينما يتولى العالم توزيع تلك البطاقات، وفى هذا الوقت فإن الغرب سيعنى " واشنطن "، التى تؤدى دور الحامى القوى للرأسمالية المتحررة باستخدام عرض المقاومة عبر خيار الدولة المهيمنة، ولا ترغب واشنطن فى خيار الديمقراطية الراشدة، حيث إن القادة التجاريين والسياسيين أعلموا الأمريكيين بأنهم لا يرغبون فى تلك الديمقراطية الراشدة، فقد أخبروهم أنها تزيد من قيمة الضرائب.

إذا انحنى الاتحاد الأوروبى لإجماع واشنطن " العاصمة الكبيرة والدولة الضعيفة والسكان المطيعين والعسكرية الأمريكية عند الضرورة "، فإن الديمقراطية الراشدة، أكثر البطاقات ترجيحا لكى ينعم الجميع بالسلام النسبى والرخاء النسبى، سيتم التغاضى عنها، وسيتعين على كل شخص قبول الخيار الثانى طبقاً لمقولة: القوة هى الحق، القوة تبعث على نيل الإعجاب، وكل ما يهم هو تحقيق الفتوحات والنصر والنجاح بأى وسيلة.

وإذا ما انحسرت وتضاءلت الإمبراطورية الأمريكية، فسيتم استبدالها بدول مستبدة تواجهها الفوضى الحضرية فى كل قارة، وهو الأمر الذى يؤدى فى الغالب إلى نشوب حرب، كيف ستكون مساوءها. لا يعلم أحد. ففى عالم متعدد الأقطاب ومتمرد وعدوانى، يظل نشوب حرب عالمية ثالثة هو الاحتمال الأرجح !!.

* نشـــر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٢٣ – فى ١٣ نوفمبر ٢٠١٢.
* نشـــر فى جريدة الميدان العدد ٩٧٠ – فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.
* نشـــر فى جريدة الاثنين العدد ٢ – فى ٧ يناير٢٠١٢.

الوطن المحطم

لا يكاد يذهب المساء ويأتى الصباح، إلا ويستيقظ شعب مصر على كوارث، وانهيارات، وارتفاع فى الأسعار وغلاء متوحش، لتزداد معها معاناة الملايين الكادحين من أجل البقاء على قيد الحياة، ويتساءل الجميع ونسأل أنفسنا، مصر رايحة على فين؟.. هذا السؤال الذى طرحه علىّ أكثر من مصرى.

إن طرح هذا التساؤل من جانب المصريين هو رد فعل سيكولوجى عن غياب أى مشروع نهضوى حقيقى لجماعة الإخوان المسلمين ونتيجة الأداء شديد السوء لحكومة الدكتور هشام قنديل، لقد أثبتت جماعة الإخوان المسلمين للمصريين جميعا أنهم أضعف من أن يقودوا عربة حنطور، وليس إدارة دولة كبيرة وعظيمة بحجم مصر.

وإن حجج الإخوان لتبرير عجزهم عن إدارة موارد الدولة بكفاءة، وتصاعد معدلات الكوارث المتلاحقة، بأنها نتاج ثلاثة عقود من حكم مبارك، لا يعفيهم مطلقا من تحمل المسئولية السياسية عن تحقيق أى تحرك جدى يشعر به المواطن فى حياته اليومية العادية.

ولا تزال مظاهر التلوث وتراكم القمامة يحيط بالمدن والقرى فى كل أنحاء الجمهورية، فحل مشكلة النظافة فى مصر لا يتم بحمل رئيس الجمهورية "المقشة"

وينظف الشارع وكان أولى به أن يدرس كيف يرفع ويطور من أداء جهاز النظافة فى المحليات فى مصر، فليس من المعقول أن يقوم عامل النظافة بجمع القمامة بيده بدون تجهيزه بملابس خاصة به وتمكينه من أدوات جمع القمامة، وليس من المعقول أن يتم استمرار جمع القمامة من الأحياء على ظهر مقطورات الجرارات المتهالكة ويتم تكديس أطنان القمامة عليها وتتجول بين شوارع المدن والأحياء لتقوم تلك العربات والمقطورات المتهالكة بتسريب ما تم جمعه من قمامة ومخلفات من حى لآخر، وكأننا بصدد عملية نقل القمامة من شارع لآخر وليس جمعها إلى مكانها الصحيح.

أليس من الأجدر إن كان يتم تثبيت العمالة المؤقتة التى تعمل فى قطاع النظافة وهى من أفقر الشرائح الاجتماعية بين المصريين، وغيرها من العمالة المؤقتة التى تعمل فى مختلف وزارات الدولة التى تحصل على رواتب شديدة التدنى وضعتهم فريسة للفقر والغلاء المتوحش، فأين إذن هى العدالة الاجتماعية التى قامت من أجلها ثورة ٢٥ يناير، التى قفزت عليها جماعة الإخوان المسلمين وتحاول السيطرة على كل مفاصل الدولة دون اكثراث بمعاناة المصريين الذين قامت من أجلهم الثورة، من أجل أن تعيد للمصرى كرامته المهدرة بفعل الفقر وسياسات التحامل على الفقراء والسير على نفس تلك السياسات المباركية الرأسمالية الطفيلية التى حطمت وطن عظيم وشعب عظيم، مصر والمصريين. إن حجم المعاناة التى يعانى منها المصريون، تعكسها بيانات التقرير الصادر مؤخرا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والتى يكشف فيها ارتفاع التضخم فى أسعار السلع الاستهلاكية للمواطنين بنحو ٢.٠٪ شهرياً و٧.٤٪ زيادة سنوية فى شهر ديسمبر الماضى مقارنة بشهر نوفمبر الماضى ونفس الفترة من العام السابق.

إن مشهد قطار البدرشين المحطم كان حدثا طبيعيا ومتوقع حدوثه، بعد حادثة قطار أسيوط، لأن السير على فلسفة وسياسات الترقيع الاجتماعى التى كان يتبعها الطاغية مبارك ورجال الرأسمالية الطفيلية، هى التى أفرزت كل مظاهر إهانة كرامة المواطن المصرى بدءا من عدم قدرته على الحصول على رغيف الخبز إلى الموت تحت قطبان السكك الحديدية التى لا تعرف الرحمة.

يا سادة.. إن بنية الطرق والمواصلات المصرية البرية أو السكك الحديدية، فى حاجة إلى تغيير جذرى وشامل، بحيث يتم وضع بنية الطرق والمواصلات على أعلى مستويات

اتخاذها أى تدابير جادة لتحقيق الحد الأدنى والأقصى للأجور فضلا عن العشوائية والتخبط فى إدارة مؤسسات الدولة.

ولقد شكلت الولادة المشوهة لدستور جماعة الإخوان المسلمين، ضربة مؤلمة لمسار الديمقراطية فى مصر، خاصة بعد الثورة لأنه دستور ليس محل توافق بين القوى والمذاهب السياسية فى مصر، الذى يكرس للدولة الفاشية الثيوقراطية المستبدة، والتى تناهض بناء الدولة المدنية الحديثة.

عكس هذا الدستور مناهضة الأصولية الإسلامية لفكر الحداثة، وهذا أمر طبيعى لأنه ليس لديهم أى برنامج حقيقى للنهضة، فكشفت الكوارث والأزمات المتلاحقة والانهيار الاقتصادى المتسارع من زيف شعاراتهم أن "الإسلام هو الحل"، و"نحمل الخير لمصر"، وأكاذيب"مشروع النهضة" . وإن هدفهم هو الوصول للسلطة بأى ثمن حتى لو على مزيد من إفقار المصريين ولو على مزيد من دماء المصريين الذين سقطوا فى السويس وبورسعيد وغيرها من ميادين مصر.

والمتأمل لتاريخ الثورات فى العالم، يكشف لنا أن الثورة الفرنسية لم تكن لتحدث من دون وجود استياء واسع النطاق من نظام الحكم القديم، وكذلك لم تكن الثورة الروسية لتحدث من دون وجود التفسخ الذى اعترى إمبراطورية القيصر بسبب الحرب، وبالمثل كانت عملية التفكك التى نتجت عن التضخم الاقتصادى الجامح والأعداد الهائلة من العاطلين هى التى مهدت الطريق للانتصار الذى حققه النازيون فى ألمانيا.

أدت سياسات المباركية الجديدة للإخوان المسلمين إلى تكريس الانقسام الاجتماعى والسياسى بين المصريين وترسيخ للعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية غير المتكافئة للإنتاج والتوزيع، وأن تراكم الثروة فى جانب واحد لا يعنى سوى تراكم البؤس والإفقار فى الجانب الآخر بين صفوف الشعب المصرى.

كما أن فرض المزيد من الضرائب والإلغاء التدريجى للدعم، الأمر الذى أدى إلى اشتعال الأسعار وزيادة معاناة الملايين مما أنتج واقعًا اجتماعيًا مشحونًا فضلا عن تجاهل وعودها بالقصاص لدماء الشهداء، وهو ما نتج عنه المشهد الذى نواجهه اليوم، والذى لم تحاول السلطة المستبدة التعامل معه سوى بالقمع والقبض العشوائى على الشباب ومحاولة اقتحام ميدان التحرير فى ظل غياب أى رؤية سياسية للسلطة للخروج من المأزق.

فحتى هذه اللحظة لم تستطع حكومة الرئيس المنتخب من تثبيت العمالة المؤقتة فى مصر، فى كل وزارات الدولة وأبرزهم المؤقتون فى المحليات، فكيف للعاملين بمراكز

الإخوان.. والمباركية الجديدة

ما أشبه الليلة بالبارحة، فعلى الرغم من مرور عامين على قيام ثورة ٢٥ يناير المجيدة، والسقوط المدوى لنظام الطاغية المخلوع مبارك، فإن فلسفة وسياسات الحكم ما زالت قائمة "المباركية" التى هى رمزاً للفساد، والاستغلال، ونهب ثورات الوطن، وسيادة النظام الرأسمالى الطفيلى غير المنتج القائم على الاقتصاد الريعي، والتضليل الإعلامي، وتشويه المعارضة الوطنية المصرية، والاستحواذ "التكويش" على مفاصل الدولة، وممارسة آليات الاستبعاد الاجتماعي وسياسات التحامل على الفقراء وتنفيذ أجندة البنك الدولي وصندوق النقد الدولى فى المزيد من تخريب الاقتصاد المصرى وتكبيل الوطن بالقروض.

هذه العوامل هى التى أشعلت حدة الوهج الثورى مجددا فى ميدان التحرير، نتيجة الفشل الفاضح لتيار الأصولية الدينية فى تحقيق أهداف الثورة فى العيش، والحرية والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، وأثبت الإخوان المسلمين والسلفيون أنهم وجوه رديئة لعملة الحزب الوطنى المنحل، غير المأسوف علية.

فلم تستطع حكومة الدكتور هشام قنديل الهزيلة تحقيق أدنى درجات النهوض الاقتصادى ولم تواجه مشكلات المصريين المعيشية اليومية بكفاءة، بدءاً من توفير الخبز وأسطوانة الغاز إلى النهوض بقطاع السكك الحديدية والطرق البرية، فضلا عن عدم

اتخاذها أى تدابير جادة لتحقيق الحد الأدنى والأقصى للأجور فضلا عن العشوائية والتخبط فى إدارة مؤسسات الدولة.

ولقد شكلت الولادة المشوهة لدستور جماعة الإخوان المسلمين، ضربة مؤلمة لمسار الديمقراطية فى مصر، خاصة بعد الثورة لأنه دستور ليس محل توافق بين القوى والمذاهب السياسية فى مصر، الذى يكرس للدولة الفاشية الثيوقراطية المستبدة، والتى تناهض بناء الدولة المدنية الحديثة.

عكس هذا الدستور مناهضة الأصولية الإسلامية لفكر الحداثة، وهذا أمر طبيعى لأنه ليس لديهم أى برنامج حقيقى للنهضة، فكشفت الكوارث والأزمات المتلاحقة والانهيار الاقتصادى المتسارع من زيف شعاراتهم أن "الإسلام هو الحل"، و"نحمل الخير لمصر"، وأكاذيب"مشروع النهضة" . وإن هدفهم هو الوصول للسلطة بأى ثمن حتى لو على مزيد من إفقار المصريين ولو على مزيد من دماء المصريين الذين سقطوا فى السويس وبورسعيد وغيرها من ميادين مصر.

والمتأمل لتاريخ الثورات فى العالم، يكشف لنا أن الثورة الفرنسية لم تكن لتحدث من دون وجود استياء واسع النطاق من نظام الحكم القديم، وكذلك لم تكن الثورة الروسية لتحدث من دون وجود التفسخ الذى اعترى إمبراطورية القيصر بسبب الحرب، وبالمثل كانت عملية التفكك التى نتجت عن التضخم الاقتصادى الجامح والأعداد الهائلة من العاطلين هى التى مهدت الطريق للانتصار الذى حققه النازيون فى ألمانيا.

أدت سياسات المباركية الجديدة للإخوان المسلمين إلى تكريس الانقسام الاجتماعى والسياسى بين المصريين وترسيخ للعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية غير المتكافئة للإنتاج والتوزيع، وأن تراكم الثروة فى جانب واحد لا يعنى سوى تراكم البؤس والإفقار فى الجانب الآخر بين صفوف الشعب المصرى.

كما أن فرض المزيد من الضرائب والإلغاء التدريجى للدعم، الأمر الذى أدى إلى اشتعال الأسعار وزيادة معاناة الملايين مما أنتج واقعًا اجتماعيًا مشحونًا فضلا عن تجاهل وعودها بالقصاص لدماء الشهداء، وهو ما نتج عنه المشهد الذى نواجهه اليوم، والذى لم تحاول السلطة المستبدة التعامل معه سوى بالقمع والقبض العشوائى على الشباب ومحاولة اقتحام ميدان التحرير فى ظل غياب أى رؤية سياسية للسلطة للخروج من المأزق.

فحتى هذه اللحظة لم تستطع حكومة الرئيس المنتخب من تثبيت العمالة المؤقتة فى مصر، فى كل وزارات الدولة وأبرزهم المؤقتون فى المحليات، فكيف للعاملين بمراكز

معلومات التنمية المحلية والذين يحصلون على رواتب شديدة التدنى، والتى لم تتجاوز ٣٢٠ جنيها للمؤهلات العليا، و٢٨٠ جنيهاً للمؤهلات فوق المتوسطة، ٢٧٠ جنيها للمؤهلات المتوسطة، وذلك بسبب صرف رواتبهم على باب سادس. دون الحصول على أى علاوات أو زيادة سنوية على الرغم أنهم أمضوا أكثر من سبع سنوات فى هذه الوظيفة، أن تؤمن لهم هذه الرواتب الهزيلة احتياجاتهم اليومية لهم ولأسرهم؟!.

ولم تفعل حكومة قنديل شيئا لمواجهة الفساد المتصاعد داخل الإدارة الهندسية بالمحليات التى تغاضت عن البناء المخالف لمساكن تنهار فوق رؤس ساكنيها، وتركت الباعة وأصحاب المحلات للسطو على الشارع المصرى، مما أعاق حركة السير والمرور، تركت كل هذه الأمور، وقامت بزرع عناصر إخوانية فى المحافظات ومجالس المدن والقرى من أجل استكمال حلقات مسلسل أخونة الدولة، ولماذا تهرب رئيس الوزراء من السياسية وذهب إلى المنتدى الاقتصادى العالمى فى وقت كان الوطن كله فى حالة من الغليان الثورى؟.. أليست كل هذه المظاهر من علامات المباركية ولكنها المباركية الجديدة لجماعة الإخوان المسلمين !!.

* نشر فى جريدة التيار الثالث العدد ٥ - فى ٢ فبراير ٢٠١٣.
* نشر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٣٥ - فى ١٩ فبراير ٢٠١٣ .
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ٣٠ يناير ٢٠١٣.

الفاشية الثيوقراطية ونهضة اليسار المثقف

إن الأيدى التى اغتالت المناضل والقيادى اليسارى البارز شكرى بلعيد أمام منزله فى العاصمة التونسية صباح الأربعاء الماضى، وهذا هو أول حادث من نوعه فى تونس منذ بدء الثورة فى البلاد، وقال عبد المجيد، شقيق بلعيد، ومسؤولون تونسيون، إن بلعيد أصيب فى رقبته ورأسه خلال الهجوم عليه وهو فى طريقه إلى عمله، هى نفسها الأيدى التى اعتدت بشكل همجى ودموى على المناضل اليسارى المصرى أبو العز الحريرى والنائب حمدى الفخرانى والمستشار أحمد الزند، هى نفسها الأيدى التى قتلت الثوار فى ميادين الحرية والكرامة فى مصر. تلك الشخصيات المصابة بكل العقد والأمراض السيكولوجية بدءا من السادية باسم الدين، والبارانويا ومظاهر السيكوباتية المنحرفة.

هى تريد بهذا السلوك الهمجى والدموى الفاشى إرهاب الشعب المصرى من أجل زرع الخوف فى نفوس وعقول وأرواح ودماء المصريين، وتناسى هؤلاء الجهلاء الأغبياء الحقيقة السياسية والاجتماعية أن الشعب المصرى كسر حاجز الخوف، وإلى الأبد.

شرعت جماعة الإخوان المسلمين، وهى جماعة فى بنائها وهيكلها التنظيمى قائمة على الفاشية الدينية، بتقديم وعود زائفة لجماهير الشعب المصرى، الذين يعانون الفاقة والجوع والفقر والبطالة وانخفاض الأجور بأنهم "يحملون الخير لمصر" وصدعت رأس المصريين

بشعار تاجرت به كثيرا "الإسلام هو الحل" وأنها سوف تعيد العصر الذهبى لمصر، من أجل خداع الجماهير وتجنيدها بهدف أولى ألا وهو تسلم السلطة والحكم فى مصر.

وأدرك قادة جماعة الأخوان المسلمين، أنهم لن يصلوا إلى السلطة إلا بمساندة كوادر المجتمع التقليدية أو على الأقل حيادها المتعاطف معها فتآمروا على عقد تسوية مع الصفوة العسكرية القديمة، فى مقابل الخروج الآمن لهم دون محاكمات، ولا سيما بإعادة توزيع السلطة الاقتصادية، ويمعنى آخر الإبقاء على النظام الرأسمالى الطفيلى غير المنتج وبقايا الاقتصاد الريعى الذى كانت ترعاه النخبة المباركية الفاسدة.

وعندما وصلت قوى الفاشية الثيوقراطية فى مصر إلى السلطة فى مصر، مارست آليات الاستبداد، وسعت إلى "التكويش" على مفاصل الدولة المصرية، من خلال منح كوادر الجماعة آلة السيطرة الشمولية على المجتمع المصرى، وهو ما يعرف بمشروع "أخونة الدولة"، بالإضافة إلى فرض دستور يحمل فكر الأصولية الدينية، وليس محل توافق ولا إجماع القوى والتيارات السياسية المصرية، والقضاء على دولة القانون والمؤسسات، بما يؤدى إلى تفجير الديمقراطية المصرية التى يعاد بناؤها بعد أكثر من ثلاثة عقود من الاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى والتضليل الإعلامى، الأمر الذى ينذر بتفجير الديمقراطية فى مصر من الداخل.

إن النظام الفاشى الثيوقراطى التى تحاول جماعة الإخوان المسلمين بناؤها فى مصر، بصريح العبارة، لم يؤسس على نفس القواعد الاجتماعية للديمقراطية، ولا على نفس الأهداف النبيلة التى قامت من أجلها ثورة ٢٥ يناير فى تحقيق العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية للإنسان المصرى.

وهى متحالفة مع الطبقة التقليدية الحاكمة التى تتكون من ملاك الأراضى، والتجار المحتكرين للسلع التى يحتاج إليها الشعب المصرى، السلطة المباشرة، أو بمليشيات مسخرة وهو ما اتضح بجلاء فى بيان الجماعة الإسلامية إنه "إذا سقط الرئيس المنتخب، بغير الطريق الوحيد المتاح والشرعى فى الانتخابات فى عام ٢٠١٦ فلن يكون هناك حاكم لمصر من بعده سوى بقوة السلاح وسيعلو صوت العنف فوق كل صوت".

وأضافت أنه فى حال إسقاط الرئيس المنتخب "سيتنحى الإخوان بسلميتهم المعهودة عن المشهد العام ليتدخل التيار الإسلامى الثورى فى مواجهة الفوضويين والعلمانيين مباشرة".

وهددت بأنه إذا حدث ذلك فسيكون "سلاح الاستشهاد أقل ما يمكن أن نقدمه فى مواجهة الفجور الشيوعى العلمانى والناصرى التخريبى الحاقد على الإسلاميين ومشروعهم الإسلامى. وتنشر توجيهاتها لنظام استثنائى من وضعها.

وتسعى قوى الإسلام السياسى لتبرير شرعيتها على "نحو مصطنع"، ومن ثم فإن الهدف الذى يسعى إليه تيار الأصولية الدينية المتأسلمة ليس إقامة مجتمع الحداثة، القائم على الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان وإنما إعادة إحياء المؤسسات المباركية التقليدية المتعفنة، ثم تثبيت المجتمع المصرى فى شكله الاستبدادى الدموى الوحشى على النحو الذى ظهر فيه سحل المواطن حمادة صابر والإرهاب الفكرى والتصفية الجسدية للمعارضة الوطنية المصرية - حمدين صباحى والدكتور محمد البرادعى - على شاكلة فتاوى شيوخ الدم من أمثال، التصريحات الهستيرية للدكتور محمود شعبان على قناة الحافظ بإهدار دم أعضاء جبهة الإنقاذ وقياداتها والمخالفين لرئيس الجمهورية فى الرأى، الأمر الذى يعد مقدمة لإقصاء كل القوى السياسية المعارضة لتيار الإسلام السياسى من المشهد السياسى المصرى تماما.

إن ظهور مثل هذه الفتوى فى المجتمع المصرى تهدد وحدته وتماسكه وتنذر بتفككه وأن الاختلاف فى الرأى لا يبرر بأى حال من الأحوال الخروج بمثل هذه الفتوى وإهدار دم المعارضين مما يمثل اغتيالا لحقهم فى الحياة أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية على الإطلاق.

إن المسئولية الملقاة على عاتق اليسار المصرى المثقف للنهوض بالمجتمع المصرى، إنما تدعوه إلى المزيد من الكفاح ضد كل أشكال الحكم الفاشى الاستبدادى الثيوقراطى، وقيمه الرجعية، وتكريسه للعنف والإقصاء والاستبعاد، والتحالف مع الإمبريالية الأمريكية، والرأسمالية المتوحشة لتنفيذ سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى المجرمة بحق الشعوب، فى مقابل بقائه فى السلطة فى مصر والعالم العربى، فإن لم تستعد الدولة المصرية الشعب وتحقق مطالبه المشروعة فإن الشعب لن يستعيد الدولة.

* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٣.
* نشر فى جريدة الكرامة العدد ٣٥٨ - فى ١٧ فبراير ٢٠١٣ .
* نشر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٣٦ - فى ٢٦ فبراير ٢٠١٣ .

واستأجروا ضدهم مشيرين ليبطلوا مشورتهم !!

في محاولة فاشلة من جانب تيار الإسلام السياسى للإعلان عن "جبهة الضمير" من أجل خداع الرأى العام العالمى، بأن هناك قوى أخرى غير جبهة الإنقاذ المعبرة عن روح المعارضة الوطنية المصرية وتريد بذلك أن تصنع معارضه كرتونية من تشكيلها .

وبالنظر إلى الفاعلين السياسيين والثقافيين داخل جبهة الضمير، نجد أنها على علاقة عضوية بتيار الإسلام السياسى ورموز الفاشية الثيوقراطية. إنهم خرجوا على الشعب المصرى برداء الفلاسفة والحكماء، وهم فى حقيقة الأمر هم جبهة أشبه بجبهة السوفسطائية التى كانت تحاور الفليسوف الإغريقى سقراط لكى تقلب الباطل إلى حق والكفر إلى الإيمان وتزيف وعى الجماهير، إنهم يريدون أن يخدعوا الشعب مجددا بأنهم فلاسفة المدينة الفاضلة، بل بالأحرى هم فى حقيقة الأمر، ما ذهب إليه المفكر الأمريكى الشهير والكاتب اليهودى المنشق، نعوم تشومسكى بمصطلح "المثقف الخائن".

أن الأهداف الواضحة لتيار الأصولية الدينية المتأسلمة هو تثبيت المجتمع المصرى فى شكله الاستبدادى الدموى الوحشى على النحو الذى ظهر فيه سحل المواطن حمادة صابر

والإرهاب الفكرى وتشويه المعارضة الوطنية لجبهة الإنقاذ، وهو الدور الوظيفى الذى تؤديه جبهة "ضمير" السلطة، التى دفعت بها جماعة الإخوان المسلمين إلى المشهد السياسى المصرى، والذى يشرحه النص الذى جاء فى الإنجيل، سفر عزرا الإصحاح الرابع، ٥ " واستأجروا ضدهم مشيرين ليبطلوا مشورتهم " وهى الوظيفة السياسية والاجتماعية الحقيقية لجبهة " الضمير " ضد جبهة " الإنقاذ" .

* نشـــر فى جريدة الاثنين العدد ٨ فى ١٨ فبراير ٢٠١٣.
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ١٢ فبراير ٢٠١٣.

الفاشية الثيوقراطية والتحالف مع الإمبريالية

شكل صعود تيارات الإسلام السياسي لسدة الحكم في البلاد العربية، التي اشتعلت فيها ثورات الربيع العربي، انحرافاً حاداً عن الأهداف النبيلة، التي ناضلت وكافحت قوى حية من أجل العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وسبب صعود تلك القوى الرجعية اليمنية المتطرفة، إلى سدة الحكم في مصر وليبيا وتونس واليمن والمحاولات الدموية الإرهابية في سوريا باسم الديمقراطية، إلى تشكيل نظام فاشي ديني استبدادي، يرسخ عدم الاستقرار السياسي ويدفع الشعوب العربية إلى المزيد من المعاناة، واستمرار حالة الفوضى المدمرة، من أجل تنصيب أنفسهم حكاما ولو على مزيد الإفقار والعنف والدماء التي تهدر بدون أدنى مسئولية.

والحقائق التاريخية تكشف مدى تورط الفاشية الثيوقراطية مع الأنظمة الإمبريالية في الغرب وكيف دعمتها من أجل إبعاد الشعوب العربية عن تحقيق أهدافها النبيلة وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المنشود.

كشف العديد من الوثائق السرية للمخابرات البريطانية عن تلقي جماعة الإخوان المسلمين الأموال منذ عام ١٩٤٢، ففي ١٨ مايو عقد مسئولو السفارة البريطانية اجتماعا مع أمين عثمان باشا رئيس وزراء مصر، نوقشت فيه العلاقات مع الإخوان وتم الاتفاق

على عدد من النقاط، كانت أحداها هو أن تدفع الحكومة المصرية سراً الدعم المقدم من "حزب الوفد" للإخوان المسلمين، وأنها ستحتاج فى هذا الأمر بعض المساعدة المالية من السفارة البريطانية.

فى أوائل عام ١٩٥٣، اجتمع مسئولون بريطانيون مباشرة مع مرشد الإخوان الهضيبى ظاهرياً لمعرفة موقف الإخوان تجاه المفاوضات الوشيكة بين بريطانيا وجمال عبد الناصر بشأن جلاء القوات البريطانية من مصر.

ويذكر ريتشارد ميتشل المحلل الغربى الرئيسى لشئون الإخوان المسلمين المصريين، إلى أن دخول الإخوان فى هذه المفاوضات تم بطلب من البريطانيين وأثار صعوبات بالنسبة لمفاوضى الحكومة المصرية، موفراً "للجانب البريطانى أداة للتأثير" من أجل إضعاف موقف مصر فى مفاوضات الجلاء.

وكشفت مذكرة سرية للمخابرات البريطانية لاجتماع عقد بين مسئولين بريطانيين والإخوان فى ٧ فبراير ١٩٥٣، أخبر فيه شخص اسمه أبو رفيق، المستشار الشرفى للسفارة البريطانية فى القاهرة، تريفو إيفانز، إنه "إذا بحثت مصر فى كل أرجاء العالم عن صديق فلن تجد سوى بريطانيا" وفسرت السفارة البريطانية هذا التعليق بأنه يكشف عن وجود مجموعة داخل قادة الإخوان مستعدة للتعاون مع بريطانيا، حتى وإن لم تتعاون مع الغرب.

ويرد فى ملاحظة مكتوبة بخط اليد فى هذا الجزء من مذكرة السفارة : "إن هذا الاستنتاج له ما يبرره على ما يبدو وهو يدعو للدهشة "، كما تلاحظ المذكرة أن الاستعداد للتعاون " ربما ينبع من تزايد نفوذ الطبقة الوسطى فى الإخوان، مقارنة بالقيادة الشعبية فى الأساس للحركة فى أيام حسن البنا".

وأصبح الاستعداد الجلى للتعاون بين البريطانيين والإخوان أكثر أهمية بحلول نهاية ١٩٥٣، ففى ذلك الوقت كان عبد الناصر يتهم الإخوان بمقاومة الإصلاح الزراعى وتدمير الجيش من خلال " جهازهم السرى ".

وفى يناير ١٩٥٤، تصادم أنصار الحكومة والإخوان فى جامعة القاهرة، وأصيب عشرات الأشخاص وجرى إحراق سيارة جيب تابعة للجيش، ودفع عبد الناصر إلى حل التنظيم، وكان من بين القائمة الطويلة من الاتهامات الموجهة للإخوان فى مرسوم الحل، الاجتماعات التى عقدها الإخوان مع البريطانيين التى ترقى إلى مستوى " المعاهدة السرية".

وفى أكتوبر ١٩٥٤، وهو الوقت الذى كان الإخوان يسعون فيه إلى إثارة انتفاضة شعبية، حاول " الجهاز السرى " اغتيال عبد الناصر وهو يخطب فى الإسكندرية، وبعد فشل محاولة اغتيال عبد الناصر، بعث إليه ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطانى، رسالة شخصية يقول فيها : "أهنئك بنجاتك من الهجوم الخسيس الذى وقع على حياتك فى الإسكندرية مساء أمس ". بيد أنه سرعان ما بدأ البريطانيون يتآمرون مرة ثانية مع الناس أنفسهم لتحقيق الغايات نفسها ".

كان البريطانيون والأمريكيون أصبحوا منخرطين حينذاك فى تشكيلة متنوعة من المؤمرات للانقلاب ضد سوريا والسعودية وكذلك مصر، باعتبارها جزءاً من عملية إعادة تنظيم أكبر مخطط للشرق الأوسط لدحر "فيروس القومية العربية"، وحسبما جاء فى مذكرة بالغة السرية لوزارة الخارجية البريطانية، فإن إيزنهاور، رئيس الولايات المتحدة وصف للبريطانيين " الحاجة إلى خطط ميكافيلية رفيعة المستوى للتوصل لوضع فى الشرق الأوسط موات لمصالحنا " يمكن أن يقسم العرب ويهزم أهداف أعدائنا ".

ولا يزال الكثير من الملفات البريطانية الخاصة " بأزمة قناة السويس " قيد الرقابة لكن بعض المعلومات تسربت على مر السنين حول مختلف المحاولات البريطانية للإطاحة بعبد الناصر واغتياله، وانطوت واحدة على الأقل من هذه الخطط على التآمر مع الإخوان المسلمين، وقام كل من بيل ما كلين، المسئول التنفيذى السابق عن العمليات الخاصةوعضو البرلمان، وجوليان إيمرى، سكرتير " مجموعة السويس "، ونورمان دار شير رئيس محطة المخابرات الخارجية البريطانية فى جنيف، أجروا جميعاً اتصالات بالإخوان المسلمين فى سويسرا، وكان ذلك فى هذه المرة جزءاً من علاقاتهم السرية مع المعارضة لعبد الناصر، ولم يظهر مطلقاً مزيد من التفاصيل عن اجتماعات جنيف هذه، لكنها انطوت على بحث تنفيذ محاولة للاغتيال وإقامة حكومة فى المنفى تحل محل عبد الناصر بعد حرب السويس.

وعلى وجه التأكيد، كان المسئولون البريطانيون يرصدون بانتباه أنشطة الإخوان المعادية لجمال عبد الناصر، ويعترفون بأنها قادرة على أن تشكل تحدياً جاداً لعبد الناصر، وهناك أدلة على أن البريطانيين أجروا اتصالات مع الإخوان المسلمين فى أواخر ١٩٥٥، عندما زار بعض الإخوان الملك فاروق، الذى كان حينذاك منفيا فى إيطاليا، لبحث التعاون ضد عبد الناصر، ومنح الملك حسين ملك الأردن قادة الإخوان جوزات سفر

دبلوماسية لتيسير تحركاتهم لتشكيل تنظيمات ضد عبد الناصر، فى حين قدمت السعودية التمويل، كما وافقت المخابرات المركزية البريطانية على تمويل السعودية للإخوان ليعملوا ضد عبد الناصر، وهو ما أكده روبرت باير، المسئول السابق بوكالة المخابرات المركزية البريطانية.

* نشـــر فى جريدة الكرامة -العدد ٣٦٦ - فى ٥ مايو ٢٠١٢.
* نشر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٤٩ - فى ٤ يونيو ٢٠١٢.
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٣.

الإخوان والتآمر على القومية العربية

عندما طرد عبد الناصر الإخوان المسلمين من مصر فى حملته للتضييق عليهم فى عام ١٩٥٤، وجد كثيرون منهم ملاذا فى السعودية، بعد أن ساعدت وكالة المخابرات المركزية البريطانية فى إجلائهم، وسمحت لهم مؤهلاتهم بوصفهم جناحاً يمينياً محافظاً، بأن رحبت به الأسرة الحاكمة السعودية بأن يندمجوا سريعاً فى المجتمع السعودى، وارتفع البعض منهم لمناصب النفوذ فى مجال العمل المصرفى والتعليم الإسلامى، وسرعان ما حذا السوريون والعراقيون حذو الإخوان المصريين فى الهروب من النظم القومية التى صعدت إلى السلطة إبان موجة التحرر الوطنى، وفى أوروبا أيضاً، بدأ الإخوان المسلمين المنفيون يقيمون شبكات، ويشكلون فرعاً دولياً فى ميونخ، يديره سعيد رمضان.

وفى حين كان السعوديون يمولون الإخوان من قبل أصبح هؤلاء حينذاك هم القاعدة الأساسية لتطوير نفوذهم الدولى. كانت الأسرة المالكة معادية بضراوة للقومية العربية، لأنها تعتبر القوى الشعبية فى أماكن أخرى من الشرق الأوسط تحدياً لاستمرار حكمها، وأن الإخوان المسلمين باعتبارهم محافظين، هم مصد دينى للقوميين.

ويذكر راى كلوز، وهو رئيس سابق لمحطة المخابرات المركزية البريطانية فى الرياض، أن "السعوديين كانوا متسامحين للغاية مع الإخوان المسلمين وشجعوهم

فى مصر والسودان وأماكن أخرى، لكنهم كانوا يعارضون بصورة حاسمة نشاطهم فى السعودية ".

وبحلول أواخر الخمسينيات، كانت المخابرات المركزية البريطانية بدأت هى أيضاً فى تمويل الإخوان، ويزعم أن الوكالة رعت بالاشتراك مع شركة أرامكو الأمريكية للنفط والسلطات السعودية، إنشاء خلايا دينية صغيرة فى السعودية تعارض القومية العربية.

وفى تجميع لأحداث تلك السنوات كتب ويلى موريس، وهو سفير فى السعودية، أنه فى نحو عام ١٩٥٦، واتت الرئيس أيزنهاور واحدة من أفكاره السياسية النادرة وظن أن الملك سعود يمكن تنصيبه تطبيقاً للقول: "مثلما تكونون يول عليكم" على العالم الإسلامى "، لمنافسة عبد الناصر فى مصر، وبالمثل كتب أيزنهاور فى مذكراته: هناك عامل أساسى فى المشكلة هو نمو طموح عبد الناصر، والإحساس بالقوة الذى اكتسبه من ارتباطه بالسوفيت، وأعتقاده أنه يستطيع أن يبزغ قائداً حقيقيا للعالم العربى بأسره.. ولدحر أى حركة فى هذا الاتجاه نريد تقصى إمكانية إقامة الملك سعود كثقل موازن لعبد الناصر.. وكان سعود رجلاً كنا نأمل فى أن يستطيع فى النهاية منافسة عبد الناصر بصفته قائداً عربياً.. إن السعودية بلد يضم الأماكن المقدسة للعالم الإسلامى، والسعوديون يعتبرون أشد العرب تديناً، ومن ثم، فإن الملك ربما كان تنصيبه زعيما روحياً، وبمجرد إنجاز ذلك نستطيع البدء فى المطالبة بحقه فى القيادة السياسية.

وبحلول أواخر الخمسينيات كان البريطانيون روضوا أنفسهم وقبلوا صعود قوة السعودية التى تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم يكن لدى لندن خياراً آخر ومن ثم أصبحوا مدركين لجدوى استخدام السعوديين نيابة عن الإنجليز والأمريكيين فى العمليات السرية فى العالم العربى.

فى عام ١٩٥٨ قدم السعوديون رشوة ضباط فى الجيش السورى بما يصل إلى مليونى استرلينى لإسقاط طائرة عبد الناصر بقصفها وهو فى طريقه إلى دمشق - وافتضحت المؤامرة ولوح عبد الناصر فيما بعد بالشيك الخاص بذلك أمام وسائل الإعلام. ويقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل، مستشار عبد الناصر، فإن السعوديين دفعوا أيضاً للملك حسين ملك الأردن ٥ ملايين إسترلينى فى ١٩٦١ لتمويل مؤامرة لاغتيال عبد الناصر فى دمشق.

اتخذت الخطط الأنجلو أمريكية لدحر القومية العربية أشكالاً أخرى غير تعزيز مكانة السعوديين، ففى ١٩٥٦ - ١٩٥٧، كانت هناك على الأقل مؤامرتان أنجلو أمريكيتان

خططتا للإطاحة بحكومتين فى سوريا، وإن لم ينفذ أى منهما فى نهاية الأمر، ويبين التخطيط الكامن وراءهما رغبة أنجلو أمريكية للعمل مع الإخوان المسلمين مرة ثانية.

وكانت المشكلة بالنسبة لبريطانيا فى سوريا هى أنه عقب سلسلة من الانقلابات العسكرية منذ أواخر الأربعينيات، شمل تعاقب من الحكومات مسئولين من حزب البعث القومى، الذين كانوا يؤيدون سياسة عبد الناصر المعادية للإمبريالية ويدعون لإقامة علاقة وثيقة مع موسكو.

وفى فبراير ١٩٥٦، لخصت إدارة المشرق فى الخارجية البريطانية الوضع على نحو جامع فقالت : " إن الحكومات فى سوريا غير مستقرة، والجيش منخرط فى السياسة بصورة عميقة ويتزايد خضوعه لليسار المتطرف، وهناك قدر كبير من التسلل الشيوعى، وأبرم السوريون توا صفقات أسلحة ضخمة مع الكتلة السوفيتية وكل الأسباب تدعو للمحاولة وإنقاذ سوريا قبل أن يفوت الأوان، لكن هذا التقرير نفسه يسلم بأن العمل المباشر من قبل بريطانيا سيكون خطراً، بسبب ردود الفعل القومية، والانعكاسات الدولية واحتمال ترسيخ هذه العناصر المعادية لنا فى سوريا"، ومن ثم، فضلت الخارجية تجنيد العراق للقيام بمهمة، كسب سوريا إلى صفنا.

وكان المسئولون البريطانيون مدركين تماما للقوة السياسية المتصاعدة للإخوان المسلمين وفى ديسمبر ١٩٥٤ أخبر جاردنر أنطونى إيدن، الذى كان وزيراً للخارجية حينذاك، بأنه "تم تنظيم مظاهرات فريدة فى ضخامتها فى سوريا بواسطة الإخوان المسلمين" جرت بعد تضييق مصر الخناق على هذه الحركة، ولاحظ مسئول آخر أن "الإخوان نجحوا فى زمن قصير نسبياً فى خلق مركز نفوذ قوى لهم فى سوريا"، لكن آثار ذلك لم تكن إيجابية بالنسبة لمصالح بريطانيا، حيث إن ذلك لن يؤدى "إلا زيادة الاتجاهات القائمة إلى المشاعر القومية والمعادية للغرب"، وهكذا فإن بريطانيا كانت تتآمر سراً مرة ثانية، بما يماثل سياستها فى إيران ومصر، مع القوى المتأسلمة لتحقيق هدف محدد فى حين تسلم بأنهم يلحقون الضرر بالمصالح البريطانية طويلة الأجل.

وفى الأردن أيضاً، أثبت الإخوان المسلمين أيضا أنهم مفيدون، ففى أبريل ١٩٥٧، نشب صدام وجهاً لوجه بين الملك حسين البالغ من العمر اثنين وعشرين عاماً – وكان هو عماد النفوذ الغربى فى المنطقة منذ اغتيال أبيه عبد الله – وبين الحكومة الاشتراكية الموالية لعبد الناصر برئاسة سليمان النابلسى، التى كانت انتخبت بصورة حرة فى شهر أكتوبر ١٩٥٦، وكانت خطة النابلسى هى أن يصف الأردن إلى جانب سوريا ومصر، ومن

ثم يحطم تبعية الأردن للغرب قديمة العهد. وردا على ذلك، انخرطت وكالة المخابرات المركزية البريطانية فى بذر الشقاق بين النابلسي والملك حسين وتشويه صورة النابلسى وعبد الناصر بغية توفير ذريعة للملك حسين للعمل ضد رئيس وزرائه.

وفى شهر أبريل، أقال الملك حسين الحكومة وعين حكومة دمية تحت سيطرته، حاظراً كل الأحزاب السياسية ومطبقا لقانون الأحكام العرفية، وأيد انقلاب القصر هذا توليفة من القوى الرجعية التى كانت مألوفة حينذاك فى المنطقة : السعودية وبريطانيا وأمريكا والإخوان المسلمين.

ورغم اعتبار كل الأحزاب السياسية غير قانونية، سمح الملك حسين للإخوان المسلمين بمواصلة عملهم، ظاهرياً بسبب رسالتهم الدينية، لكن ذلك كان فى واقع الأمر بسبب أن الملك وحلفاءه اعتبروهم أكفأ ثقل موازن لليساريين والعلمانيين. وأورد السفير البريطانى فى عمان تشارلس جونستون فى تقرير له قدمه لوزارة الخارجية فى فبراير ١٩٥٧ أن " منظمة الإخوان المسلمين فى الأردن تقودها مجموعة من المتعصبين المحليين ذوى العقلية الضيقة وأتباعهم من الأميين فى معظمهم "، لكن لديها ميزة أنها تعارض أحزاب اليسار القوية ".

* نشــر فى جريدة الكرامة العدد٣٦٩ - فى ٢ من يونيو ٢٠١٣.
* نشر فى جريدة صوت البلد العدد ٣٠١ - فى ١٣ من يونيو ٢٠١٣.
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر ٢٢ من مايو ٢٠١٣.

إسرائيل وإثيوبيا وحرب النيل الأعظم

إن التاريخ لن يرحم جماعة الإخوان المسلمين لصمتهم المتخاذل وعدم اتخاذهم أى إجراءات جدية لمنع تنفيذ وبناء سد النهضة فى إثيوبيا، تحت دعوى أنه مشروع تنموى على حساب أمن مصر المائى، وعند إجراء مقارنة بسيطة بين حجم موارد المياه لمصر من نهر النيل التى تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب، نجد فى المقابل أن كمية الموارد المائية المتاحة لإثيوبيا هى ١٥٠ مليار متر مكعب تبلغ ثلاثة أضعاف المياه فى مصر، مع مفارقة الزيادة السكانية فى مصر التى سوف تتخطى حاجز ١٠٠ مليون نسمة خلال بضع سنوات.

اليوم ويبلغ تعداد سكان مصر نحو ٨٦ مليون نسمة تشهد عجزا وفجوة كبيرة بين مواردها المائية واحتياجاتها من المياه تبلغ نحو ٢٩ مليار متر مكعب، ويصبح الأمر كارثيا بكل المقاييس حال تجاوز عدد سكان مصر حاجز ١٢٠مليون نسمة مما يشكل فجوة وعجزاً ضخماً فى الموارد المائية المصرية يبلغ ٦٢ مليار متر مكعب. وتكون تلك الكمية التى مصر فى حاجة ماسة إليها موجودة خلف سد النهضة فى إثيوبيا بمقدار ٧٥ مليار متر مكعب. وفى تلك اللحظة التاريخية الفارقة سوف تقوم إثيوبيا ببيع الفائض المائى لمصر، وذلك طبقا لمعايير وشروط البنك الدولى الممول الرئيسى لسد النهضة .

ولن تبيع إثيوبيا لمصر قطرة ماء واحدة دون الرجوع لإسرائيل، وعلينا أن نتذكر جيدا

أن إسرائيل والولايات المتحدة الإمريكية أعطو الضوء الأخضر لإثيوبيا فى بناء سد النهضة دون الرجوع إلى مصر. جاءت اللحظة التاريخية التى كانت تحلم بها إثيوبيا منذ أمد بعيد، فقد أعلنت إثيوبيا فى جريدتها الرسمية "إثيوبيان هيرالد" فى ٢٩ فبراير ١٩٥٦، أنها سوف تحتفظ لاستعمالاها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصرفاته فى الإقليم الإثيوبى، لـ ٨٦٪ من إيراد النهر بأكمله.

ووزعت مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية فى القاهرة تضمنت احتفاظها بحقها فى استعمال موارد المياه النيلية لصالح "شعب إثيوبيا" بغض النظر عن درجة استعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه أو مدى سعيها ورائها"، وقام مكتب استصلاح الأراضى الزراعية الأمريكى بدراسة لصالح إثيوبيا لتنمية الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء، وذلك على طول ٢٢٠٠ كم من الحدود مع السودان بين عامى ١٩٥٨، ١٩٦٤ م. وكانت إثيوبيا هنا تستخدم كأداة أمريكية لتحذير جمال عبد الناصر من إمكان استخدام منابع النيل فى التأثير على مستوى مصر التنموى.

إن الخطط الإسرائيلية للسيطرة على نهر النيل قامت على عدد من الآليات لتحقيق هدف التحكم فى منابع نهر النيل لصالحها ومن خلال التحالف الاستراتيجيى بين إسرائيل وإثيوبيا ورغبة كليهما عدم تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

والدعم المتواصل الإسرائيلى لمشروع سد النهضة، من خلال البنك الدولى الذى يتبع سياسة مائية من خلال ما يعرف بمشروع " الفكر المائى الجديد " القائم على مفاهيم رأسمالية وحشية، من خلال" إدارة الطلب "، و" آليات التسعير ".

ويتضح من ذلك أن تمويل البنك الدولى لسد النهضة فى إثيوبيا، لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف ثالث أو وسيط، إنما هو وفقاً للملابسات الحالية ولتاريخه فى التعامل مع الشئون المائية فى العالم العربى طرف " محناز "، لا يمكن الركون إلى مصداقيته خصوصاً فى ظل شغل الإسرائيليين لمناصب مهمة فيه مثل "نائب مدير البنك" ميخال بروند، ورئيس قسم السياسات الزراعية فى إدارة الزراعة والموارد الطبيعية، "جريشون فيدير" الذى يعد من كبار مروجى النهج " الجديد " منهج "إدارة الطلب".

إن الحقائق السوسيولوجية تؤكد أن آليات السوق لم تثبت قدرتها على تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى إدارة الموارد فيما سبق، ليس أمامها سبيل للنجاح فى مجال إدارة الطلب المائى، ولكن فشلها فى مجال المياه يختلف حيث ينجم عنه تبعات اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة، فلا مجال لأعمال تجارب استخدام آليات السوق فى هذا الشأن الحيوى،

بالإضافة إلى أن تسعيرة المياه وجعلها سلعة تتداول تجارياً من شأنه أن يسبب صراعات بين الدول النهرية المتشاطئة، فهو يعطى الحق للجميع بالمطالبة ليس بحصتهم المائية وفقاً لحقوقهم المكتسبة، بل بأنصبتهم من أرباح المبيعات المائية.

وهو ما تسعى إليه كل تحركات إسرائيل المائية على كل المحاور المائية، فتعددت المشروعات الإسرائيلية على محور نهر النيل بغرض الحصول على مياه النيل لرى النقب الشمالى مما يسمح بالتوسع فى أعمال الاستيطان، ويبرز فى هذا الصدد مشروع هيرتزل " ١٩٠٢"، مشروع إليشع كيلى "مياه السلام"، مشروع شاؤول أرلوزوروف ".

واهتمت إسرائيل بشكل خاص فى دول أعالى النيل بغية تكوين حلف إستراتيجى تهديدى للمصالح العربية المصرية والسودانية، وحظيت إثيوبيا باهتمام إسرائيلى خاص فى هذا الصدد، حيث يتوافر إلى جانب الغرض النيلى غرض آخر يتمثل فى التقاء مصالح إسرائيل وإثيوبيا فى الحيلولة دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

إن الحقائق تؤكد أن بناء سد النهضة فى إثيوبيا يؤثر سلبا بما لا يدع مجالا للشك فى منسوب المياه فى منطقة النيل الأعظم الممتدة من أسوان إلى البحر المتوسط، وعليه فإن بناء المشاهد الاحتمالية لمستقبل المياه فى منطقة النيل الأعظم تطرح احتمالية خيار الحرب فى جبهة حوض النيل، فليس لإثيوبيا أو غيرها من سائر دول الحوض قدرة على تطوير نزاع مسلح فى مواجهة مصر أو جبهة مصرية – سودانية إلا إذا كانت مدعومة من قبل قوى كبرى فى العالم وأعنى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها إسرائيل على وجه التحديد !!.

* نشـــر فى جريدة الكرامة العدد٣٧٠ – فى ٩ من يونيو ٢٠١٣.
* نشر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٥٠ –فى ١١ من يونيو ٢٠١٣.
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ٥ من يونيو ٢٠١٣.

نحن " نتمـرد " فنحن إذن موجودون

إن الاعتداء الهمجى والدموى على نشطاء حركة " تمرد " من أجل سحب الثقة من الدكتور محمد مرسى، وصعود نجم حركة " تمرد " من خلال إعلانها عن جمع ١٥ مليون استمارة " تمرد " وقع عليها هذا العدد الهائل من أبناء الشعب المصرى، إنما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن هذا النظام الفاشى الدينى فقد شرعيته السياسية والأخلاقية أمام المصريين وأمام المجتمع الدولى.

إن حالة العبث بمقدرات الدولة المصرية نتيجة التخبط والارتباك والتردد وعدم القدرة على اتخاذ قرارات صائبة والاستمرار بكل اندفاع نحو مشروع التمكين وأخونة الدولة المصرية، دون الاكتراث بأزمات المصريين ومعاناتهم، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى ظهور حركة " تمرد ".

فمشاهد العنف والموت والدم، التى عكرت حياة المصريين منذ صعود تيار الفاشية الثيوقراطية إلى سدة الحكم فى مصر، تعد بمثابة حالة "انتحار جماعى" فالانتحار يطرح قضية" معنى الحياة " وهو يعنى بكل بساطة " الاعتراف بأن الحياة لا تستحق أن تعاش "، ولكن الشعب المصرى وقيمه الحضارية وميراثه الثقافى، يعشق الحياة وهو شعب محب للحياة.

إن رفض الإنسان المصرى لفكرة الموت والقتل ومشاهد العنف الهمجى الدموى، التى تصاعدت بصورة غير مسبوقة فى تاريخ المصريين، باعتبارها خيانة للأرض، وللبحر

وللنور، ولشرف الإنسان المصرى أو للحب الذى قد يكون الحقيقة الأولى فى هذا الوجود، وإيمان المصرى بالعدالة التى رفعها عالياً فى ٢٥ يناى،ر وحقه فى السعادة، كل هذا يجعل من العبث الذى تمارسه القوى الظلامية والإسلام السياسى بحق الشعب المصرى بداية تدعو إلى تجاوزه.

وعلى سبيل المثال، فإن إنبثاق التمرد فى فلسفة الأديب الفرنسى ألبير كامى فى الفكر الذى أدى به إلى العبث كان يفترض أن ينتهى به إلى التمرد فى وجه العبث نفسه، وكما أدى فعل الشك المنهجى عند ديكارت إلى الفكر ومنه إلى إثبات الوجود، فإن "التمرد" ينتهى إلى الحقيقة الموضوعية التى تثبت وجود الأنا، ثم النحن، وهذا ما عبر عنة بقوله "إن البرهان الأول والوحيد فى صميم تجربة العبث هو التمرد ".

وكما ناقش الأديب الفرنسى ألبير كامى العبث فى رسالته الفلسفية "أسطورة سيزيف" ثم عاد وصوره روائياً فى "الغريب" ودرامياً فى مسرحية "كاليجولا" نراه يعالج التمرد فى رسالتة الفلسفية أيضاً "الإنسان المتمرد"، ثم يعود ويصوره روائياً فى "الطاعون" ودرامياً فى مسرحية "العادلون" ويصرخ الأديب ألبير كامى فى مطلع كتابه "الإنسان المتمرد" بأعلى صوته "أنا متمرد فنحن إذن موجودون".

إن حركة " تمرد " هى حركة أخلاقية تدافع عن الأهداف النبيلة، التى قامت من أجلها ثورة ٢٥ يناير، وهى حركة سلمية تعبر عن حالة التمرد التاريخى، الذى قد يتحول إلى ثورات جماعية مثل، التى رأينا عدداً منها فى العصر الحديث.

إن ثقافة جماعة الإخوان المسلمين القائمة على مبدأ السمع والطاعة، إنما تعكس ثقافة طبقة العبيد التى تستند إلى علاقات الأمر والطاعة، والتى تبين لنا طبيعة الاستبداد داخل جماعة الإخوان المسلمين من خلال علاقة التسلسل الهرمى لمن يعتقدون أنهم فقط هم المؤهلون للحكم وأولئك الذين لا يصلحون سوى أن يكونوا محكومين من الشعب المصرى.

ومن ثم فإن حركة " تمرد " هى بمثابة صفعة قوية من جانب أولئك المؤيدين للدولة المدنية فى وجه مشروع الدولة الفاشية الثيوقراطية، وتحدى قوى لثقافة العبيد، فالعبد الذى "يتمرد" على طغيان سيده ويقول له "لا" إنما يقول فى نفس الوقت "نعم" ويؤكد قيمة إنسانية لا ينبغى أن تهدر أو تهان، لأن البشر جميعاً من مظلومين وظالمين يشاركون فيها على نفس المستوى وبنفس المقدار، وبذلك يكون "التمرد" الذى هو فى أصله تعبير عن صرخة ذات وحيدة، تأكيداً للتضامن بين البشر، فإذا أنكر هذا التضامن، فقد وانحرف إلى القتل والجريمة.

ونسأل أنفسنا كما تساءل ألبير كامى، إن كان التمرد هو طبيعة احتجاج على قدر ظالم وغير معقول، يمكن أن يؤدى إلى تبرير الجريمة الشاملة والقتل الجماعى، وهل من الممكن أن نكشف فيه على العكس من ذلك مبدأ ذنب معقول، يحتج على الظلم والعبودية والمهانة، فى الوقت الذى يؤكد فيه كرامة الإنسان.

ففى الوقت الذى ظهرت فيه حركة " تمرد " تعبر عن مطالبها بصورة سلمية اندفع تيار الإسلام السياسى يطلق تصريحاته بأن سيسفك الدماء ويعلن " الثورة الإسلامية " ويقدم "القرابيين" ويصادر الصحف ويعتقل قادة جبهة الإنقاذ، وتناسى كل أولئك الدمويين أن االشعب المصرى كسر حاجز الخوف إلى الأبد، وأن الشعب المصرى أقوى من الإرهاب والإرهابيين.

إننا نجد فى المجتمع المصرى اليوم وهمومه هو عين مجتمع الأمس وهمومه، ولا معنى فى الأذهان لكلمات التغيير وأساطير "النهضة"، فالمجتمع المصرى يتمرد على الواقع المعيش تطلعاً إلى أفق جديد يدحر هموم الحاضر وصولاً إلى واقع جديد وهموم أو مسئولية حراكية شعبية وطنية جديدة، دافعة إلى إبداع مستقبل غير مسبوق.

* نشـــر فى جريدة الكرامة العدد ٣٧١- فى ١٦ من يونيو ٢٠١٣.
* نشـــر فى جريدة الدستور الوطنى العدد ٥١ - فى ١٨ من يونيو ٢٠١٣.
* نشـــر فى جريدة صوت البلد العدد ٣٠٢ - فى ٢٧ من يونيو ٢٠١٣.
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ ١٢ من يونيو ٢٠١٣.

من ٢٥ ينايـر إلى ٣٠ يونيـو (الثـورة مستمرة)

خرج على المصريين كخفاش الظلام يتوعدهم بخطاب تشنجى " أنا أو الدم " هكذا تحدث الرئيس المعزول محمد مرسى والمندوب السابق لجماعة الإخوان المجرمين فى القصر الجمهورى، وبعد انتهاء هذا الخطاب الذى هو أشبه بالثرثرة الجوفاء، تعمدت أن أشاهد تأثير هذا الخطاب على أنصاره فى رابعة العدوية، فلم أرى سوى حفنة من الغوغاء والدهماء أصابتهم حالة سيكولوجية من الهستيريا المستعصية على العلاج بل هى نوع نادر لم يأت ذكره فى نظريات علماء النفس من أمثال فرويد ويونج ولكان.

كان تخوفى من تبعات رد فعل هؤلاء الغوغاء من استخدامهم لسلوكهم الأصيل، وهو العنف والقتل والتدمير والتعامل بهمجية ودموية مع أبناء الشعب المصرى، وذلك فى حال الإعلان عن عزل محمد مرسى وتصعيد المستشار عدلى منصور رئيسا مؤقتا للبلاد.

وهو ما أكدت عليه ممارستهم الهمجية بدءا من مظاهر الهمجية فى رابعة العدوية مرورا بأحداث الإسكندرية وبين السرايات وأمام الحرس الجمهورى، وارتفاع وتيرة التصعيد الإرهابى ضد الجيش المصرى من خلال المحاولة الفاشلة لاغتيال قائد الجيش الثانى الميدانى اللواء أحمد وصفى أثناء تفقده عناصر التأمين فى منطقة الشيخ زويد ولم يصب بأى أذى.

شكل حكم الإخوان المجرمين فى مصر انحرافا حادا على أهداف ثورة ٢٥ يناير، ومن ثم كانت حركة الشعب المصرى فى ٣٠ من يونيو هى تصحيح شعبى لمسار الثورة المصرية، التى قفز عليها تيار الإسلام السياسى، الذى يحاول جاهدا تشويه صورة الثورة المصرية فى ٣٠ يونيو من خلال العنف والهمجية ليصور للعالم أن ما حدث هو انقلاب عسكرى.

وبلغت مؤمرات التطرف والإرهاب فى مصر معدلات غير مسبوقة خلال الأيام الأخيرة، ولم تعد هذه الظاهرة مجرد تهديد للدولة المصرية، بل أصبحت تهدد المجتمع المصرى كله، سواء فى بنيته الداخلية أو اقتصاده وأمنه الاجتماعى والسياسى ومكتسباته الثقافية والفكرية، ولا تقل الحرب التى يشنها المتطرفون والإرهابيون ضراوة عن أى حرب خاضتها مصر مع أعدائها الخارجيين، بل ربما كانت هذه الحرب أشدة ضراوة، لأن أحد أطرافها هم أبناء لنا، أعماهم التطرف والتعصب السياسى، فاختاروا العنف سبيلا لفرض إرادتهم وزعزة استقرار الوطن واستهدف عنفهم أبناء لنا فى أجهزة الأمن والقوات المسلحة المصرية، وأخوة لنا من المدنيين المسالمين العزل، مسلمين وأقباط.

أرادت جماعة الإخوان إبعاد الشعب المصرى عن تحقيق أهدافه النبيلة فى ترسيخ أسس الديمقراطية الحقة وتحقيق التحول الراداليكالى المصرى من مجتمع عاش على مدار أكثر من ثلاثة عقود فى قبضة قوى الفساد الاقتصادى والاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى والتضليل الإعلامى، إلى مجتمع الحداثة،، القائم على بنية الدولة المدنية القوية، وليس الدولة الفاشية الثيوقراطية، تلك الدولة التى تعتمد فى قوتها على الديمقراطية الحقة بجناحيها العدالة الاجتماعية والحريات العامة، ويشد من عضدها نهوض اقتصادى قوى ومتسارع فى ذات الوقت، تضمنها دولة القانون الراعى الحقيقى للتداول السلمى للسلطة.

إن الذى أفقد جماعة الإخوان المجرمين توازنها وجعلها تخرج بصورة وحشية وهمجية فى الشارع المصرى ليس فقط عزل محمد مرسى من منصب رئيس الجمهورية، بل كانت بسبب المفاجأة والزلزال الكبير الذى هز منطقة الشرق الأوسط بأكمله وحطم المشروع الأمريكى فى المنطقة، وهو الخروج الجماهيرى الحاشد وغير المسبوق تاريخياً للشعب المصرى، فى وجه الإسلام السياسى بكل أشكاله ومظاهره فى مصر، والمساندة التاريخية لجيش مصر العظيم للحراك الشعبى المصرى.

إن هذا الخروج الجماهيرى يؤكد حقيقة سوسيولوجية ووجودية فى الثقافة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، وأكدت عليها حركة الجماهير فى ٣٠ يونيو، هو أن الشعب المصرى كسر

حاجز الخوف وإلى الأبد، ولن تكسر إرادته مرة أخرى سلطة غاشمة، أو إرهاب همجى أو ضغوط الإمبريالية الأمريكية.

أن الشعب المصرى لا يزال يمتلك إرادته نحو تحقيق أهداف الثورة، وأن الدفع الثورى نحو تحقيق مقاصد النبيلة أخذ موجة ثانية أكثر عقلانية وحراكية غير مسبوقة، وتحاول جماعة الإخوان أن تصنع فى مصر مأساة إنسانية وثقافية وحضارية، وكارثة اقتصادية وسياسية ولذلك أصبح من الضرورى أن يستمر انتفاض المثقفين المصريون، ومؤسسات مجتمعهم المدنى، للوقوف فى وجه التطرف والإرهاب لاقتلاعها تماما من المشهد المصرى، ونطالب بالمحاكمات العاجلة لكل من حرض على العنف والقتل والتدمير وكل من تطاول على جيش مصر العظيم !!.

* نشـــر فى جريدة القاهرة العدد ٦٨٥ – فى ٣٠ يوليو ٢٠١٣.
* نشـــر فى جريدة الكرامة العدد ٥١ – فى ٢٨ يوليو٢٠١٣.
* نشر فى موقع وكالة أبناء مصر بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠١٣.

٣٠ يونيو والشرق الأوسط الكبير

كانت حركة الجماهير فى ٣٠ يونيو و٢٦ يوليو بمثابة الزلزال الكبير، الذى هز منطقة الشرق الأوسط وحطم المشروع الاستعمارى الأمريكى فى العالم العربى، لقد تحطمت نظرية الفوضى الخلاقة، تلك النظرية التى تسعى لفرض الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط من خلال هدم ليس فقط الأنظمة، بل هدم الدولة ذاتها من أجل بناء نظم أخرى بديلة تتماشى مع السيطرة الأمريكية.

إن المساعى الأمريكية، ومعها الاتحاد الأوروبى من أجل الإفراج عن الرئيس المعزول محمد مرسى، تكشف عن طبيعة العلاقات السرية التى كانت تربط جماعة الإخوان المجرمين مع قوى الإمبريالية الأمريكية والأوروبية على حد سواء، خاصة خلال فترة ماقبل سقوط نظام الديكتاتور المخلوع مبارك،

يقول الكاتب الإنجليزى مارك كورتيس إن ما تفعله بريطانيا مع الإخوان هو تأمين نفسها فى حالة تغير النظام فى المستقبل، ذلك أن مستقبل مصر محفوف بالشكوك بعد وفاة مبارك أو سقوطه، وما إذا كانت ستنشب ثورة أم لا؟ فالإخوان يستطيعون القيام بدور فى الحكم أو فى الانتقال. إن الرهانات عالية حيث إن مصر هى الدولة العربية القائدة، ولها نفوذ سياسى وثقافى كبير فى المنطقة، وبريطانيا هى أكبر مستثمر أجنبى فى البلاد، بما يصل إلى ٢٠ مليار دولار، والصفوة البريطانية تريد أن تكون فى وضع

أفضل منه بعد سقوط الشاه فى إيران ١٩٧٩، وفى هذا يعتبر استغلال المتأسلمين أمراً حاسما على الأرجح. وفى ضوء التحديات التى تواجهها قوة بريطانيا، ومصالحها فى النفط، فى أماكن أخرى من الشرق الأوسط، فإن قيام نظام فى القاهرة خارج عن مجال نفوذ بريطانيا، سيمثل بوضوح كارثة بالنسبة لمخططى هوايتهول.

لا ريب أننا نستطيع تجاهل فكرة أن تعامل بريطانيا مع الإخوان يرتبط بدعم هوايتهول المفترض للديمقراطية فى الشرق الأوسط فقد عارضت بريطانيا مطولا الحكومات والحركات الشعبية فى المنطقة، أساسا لأنها تنزع لأن تكون أكثر " عداء للغرب " من النظم الحالية الموالية للغرب، سواء كانت هذه الحكومات والحركات متأسلمة أو قومية علمانية. والمرجح أن بريطانيا تعتبر الإخوان – مثلما فعلت من الخمسينيات إلى السبعينيات – مصدا للقوى العلمانية القومية المعارضة فى مصر.

وسياسة بريطانيا مختلفة إزاء سوريا، التى يحكمها نظام بشار الأسد، لكنها تعتبر المتأسلمين مفيدين مرة ثانية والأرجح أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تستغلان الإتصالات مع السوريين، الذين يتخذون من لندن مقراً لهم، لاستخدامهم أداة للضغط على النظام وزعزعة استقراره، وكذلك دعم إمكانية تشكيلها لنظام آخر يخلفه تربطهما علاقات مع شخصيات رئيسية فيه.

والمعروف أن الولايات المتحدة كانت تعاونت مع الإخوان السوريين لزعزعة نظام والد بشار – حافظ الأسد – الذى حكم سوريا حتى وفاته فى ٢٠٠٠، وفى أغسطس ٢٠٠٢، عقد الإخوان السوريين الذين كانوا يحاولون تنصيب أنفسهم قائداً للمعارضة، فى مؤتمراً فى لندن تحت شعار " سوريا لشعبها كله " ودعوا إلى إقامة نظام سياسى "تعددى جديد" وفى يونيو ٢٠٠٦، عقدت جبهة الإنقاذ الوطنى، وهى تجمع ائتلافيا ضم الإخوان فى سوريا (حتى انسحابهم منه فى ٢٠٠٩) والقوى العلمانية، مؤتمرا آخر للمعارضة فى لندن، ضم ٥٠ منفياً سورياً، دعا إلى تغيير النظام السورى، ومن الواضح أن أنشطة المعارضة فى سوريا تدبر فى لندن وهو أمر تتسامح مع السلطات البريطانية كما هو واضح. وقد قال على صدر الدين بيانونى زعيم الإخوان السوريين الذى انتقل إلى لندن فى عام ٢٠٠٠ بعد أن أمضى عشرين عاماً فى الأردن " إن لدينا أعضاء فى سوريا لكننا نتحاشى إضفاء أى هيكل يمكن تحديده على هذه الأنشطة ".

وبالمثل، فإن صلات بريطانيا مع الإخوان السوريين مثيرة للاهتمام فى ضوء تعليق تونى بلير فى فبراير ٢٠٠٣، بعد غزو العراق بفترة وجيزة، فقد أخبر بلير البرلمان البريطانى آنذاك أن " للعراق

سجل طويل فى دعم الإرهاب، ويشمل هذا دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل جماعة الإخوان المسلمين السورية "، وكان استخدام تعبير " الإسلامية المتطرفة " فى وصف الجماعة جديراً بالانتباه مثله مثل الاعتقاد بأنها كانت متورطة فى الإرهاب، وفى الوقت نفسه، كان بلير، مهندس سياسة دعم " الإسلام المعتدل " ضد الإسلام " الرجعى "، قد أبرز فى خطاب سابق بشأن صعود " التطرف الدينى " فى مارس ٢٠٠٦ أنه : ربما بدأ التطرف من خلال العقيدة الدينية والفكر الدينى، ولكن سرعان ما تولدت أيديولوجية جرى تصديرها، من خلال فروع الإخوان المسلمين ساندها المتطرفون الوهابيون وتم تدريسها فى بعض المدارس الدينية فى الشرق الأوسط وآسيا. واليوم فإن الإرهابيين يتآمرون فيما يربو على ٣٠ أو ٤٠ بلداً للقيام بأعمال ترتبط بهذه الأيديولوجية بصورة فضفاضة.

وثالوث القوى الفاعلة التى حددها بلير باعتبارها أنصار الإرهاب الأساسيين يضم كل الجماعات التى ساعدت الحكومة البريطانية فى ازدهارها منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، الإخوان المسلمين الذين كشفت وزارة الخارجية البريطانية الاتصالات معهم، والمتطرفون الوهابيون فى السعودية الذين ظل بلير وحلفاؤه يتعاملون معهم وهم يشعرون بالسعادة لسنوات طويلة، والمدارس الدينية الباكستانية التى احتضنها قادة باكستانيون مختلفون ساندتهم بريطانيا باستمرار، ورغم إعراب بلير عن الحاجة لتمكين " المعتدلين " من أسباب القوة، فإن الواقع هو أن بريطانيا ظلت تتآمر طويلا مع المتطرفين والإرهابيين.

وجرى التآمر مع الإخوان المسلمين فى مصر وسوريا فى الخمسينيات للإطاحة بالنظم القومية، خاصة الزعيم عبد الناصر بعبع بريطانيا، وبعد عدة عقود من المساعدة فى هزيمة القومية العربية، تواجه لندن وواشنطن موقفاً يدعو للقنوط فى الشرق الأوسط، فاستراتيجيتهما تتعرض للتحدى على معظم الجبهات، وهما يبحثان عن كل الحلفاء الذين يستطيعون العثور عليهم، وتعامل بريطانيا الحالى مع الإخوان هو استمرار لاستخدام هوايتهول لليمين المتأسلم أداة فى السياسة الخارجية.

ومن ثم جاء الحراك الراديكالى التاريخى المصرى فى ٣٠ يونيو و٢٦ يوليو، ليقطع الطريق على مخطط الشرق الأوسط الكبير من خلال إرادة الشعب المصرى ومعها مساندة الجيش المصرى العظيم، التى أسقطت سلطة الإخوان المجرمين المتحالفين عضوياً مع الإرهاب والإمبريالية فى نفس الوقت.

* نشـــر فى جريدة الكرامة العدد ٣٧٥ – فى ٤ من أغسطس ٢٠١٣ .
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ ١٢ من أغسطس ٢٠١٣.

الديمقراطية والحرب الهمجية فى سوريا

حروب هذه الأيام وحشية ومهلكة، وتصل إلى كل مكان، إنها حروب كلامية وعسكرية، سياسية وثقافية، فردية ودولية، محلية وعالمية. إنها حروب متناقضة، لكن يوجد بينها شىء مشترك هو أنها حروب همجية. أن تكون همجياً هذه الأيام ليس فقط أن تكون غير مهذب، بل أن تكون متورطاً إلى حد ما فى الموضوع الرئيسى فى عصرنا، وهو الإرهاب. تحديد هوية الإرهاب ونوع الفعل الذى يغير فلسفة التشريع ويؤثر فى السياسة، ولذلك فهو بالضرورة متحيز. كما أنه فعل عنصرى. العرب والمسلمون أصبحوا بطرق معينة مرتبطين بالإرهاب، وبالتالى فنحن بشكل جوهرى همجيون.

إن الحرب الأهلية فى سوريا هى حرب همجية بكل المقاييس بدءا من مشاهد وقوع أعمال تمثيل بأجسام القتلى وغير ذلك من الأعمال البشعة من قبل عناصر المليشيات المناوئة للحكومة السورية والمنظر البشع لمسلح من تشكيل "كتيبة عمر الفاروق المستقلة" يأكل كبد وقلب جندى قتيل وهو ينطق عبارات تدعو إلى العنف ضد الطائفة العلوية.

إلى جانب وجود أكثر من ١٠٠ ألف مقاتل من خارج صفوف الشعب السورى جاءت لتؤجج مظاهر التخريب والفوضى من تشكيلات متنوعة من إرهابى تنظيم القاعدة ومليشيات مسلحة لجبهة النصرة، ومرتزقة من كل حد وصوب يتآمرون على تدمير الجيش العربى السورى، وتدمير الدولة السورية، وتشريد السوريين، وتمزيق سورية وتقسيمها.

فسوريا ممزقة بين الإرهاب المتأسلم والتآمر الإمبريالى، فقد دعا "زعيم تنظيم القاعدة" أيمن الظواهرى الجهاديين الذين يحاربون فى سوريا إلى توحيد صفوفهم والتعاون من أجل تأسيس نظام حكم مناهض للولايات المتحدة فى دمشق، وقال الظواهرى فى رسالته التى حملت عنوان "٦٥ عاما على قيام دولة الاحتلال الإسرائيلى"، "يا أسود الإسلام فى الشام اجتمعوا واتحدوا وتوافقوا وتعاهدوا على ألا تلقوا سلاحكم ولا تغادروا خنادقكم حتى تقوم فى الشام الرباط والجهاد دولة إسلامية تسعى لإعادة الخلافة".

ومضى الظواهرى، الذى خلف أسامة بن لادن فى تزعم "تنظيم القاعدة"، للقول "أمريكا وعملاؤها وأحلافها يريدون منكم أن تسفكوا دماءكم... لتسقطوا الحكم العلوى المجرم ثم ينصبوا من بعده حكومة موالية لهم محافظة على أمن إسرائيل تتمرد على الشريعة الإسلامية وتخضع للشرعية الدولية"، وقال "الجهاد فى الشام بفضل الله يسعى لإقامة خلافة إسلامية مجاهدة تواصل تضحياتها وعطاءها وبذلها حتى ترفع راية الإسلام والجهاد بإذن الله وقوته فى القدس"، وأضاف "يا أسود الإسلام فى شام الرباط والجهاد إن فلسطين التى سلبت منا منذ ٦٥ عاما يعود الأمل فى استرجاعها بجهادكم المبارك".

وتأتى التصريحات، التى أطلقها يوسف القرضاوى لتأجيج الصراع السورى الدموى كمحاولة، لتوصيف الحرب الأهلية فى سوريا بالحرب الطائفية بين السوريين، وكأنها حرب دينية بين السنة والشيعة، وحث القرضاوى، الذى يقيم فى قطر، أنه يجب على من يمتلك تدريبا عسكريا أن ينضم إلى المعارضة المسلحة.

وقال: "كل مسلم لديه القدرة على القتال يجب أن ينضم.. إيران تمد النظام السورى بالمال والعتاد فلماذا نتكاسل؟".

واستنكر ذلك الداعية الإسلامى، الذى اشتهر بدعوته للتقارب مع الشيعة، الدور الذى يلعبه حزب الله فى الصراع السورى واصفا إياه بـ "حزب الشيطان"، وقال "زعيم حزب الشيطان حسن نصر الله جاء ليحارب المسلمين السنة.. نحن الآن نعرف ما تريده إيران.. هى تريد استمرار مذابح السنة".

فى ذات التوقيت تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الإرهاب فى سوريا بالمال والسلاح، فقد قرر الرئيس الأمريكى باراك أوباما إرسال أسلحة أمريكية إلى مقاتلى المعارضة السورية للمرة الأولى فى إطار حزمة جديدة من الدعم العسكرى، وكان نائب مستشار الأمن القومى الأمريكى بن رودس أعلن فى وقت سابق أن الإدارة الأمريكية قررت تعزيز دعمها للمعارضة، وأن ذلك يشمل الدعم العسكرى.

وقال سيف دعنا، المحلل السياسي، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة ويسكونسين، إن القرار الأمريكي الخاص بتسليح المعارضة السورية يأتي في سياقات مختلفة، ومنها القمة الروسية الأمريكية المرتقبة وكذلك مؤتمر "جنيف - ٢"، وأشار إلى أن واشنطن، على ما يبدو، تسعى إلى تعزيز مواقع المعارضة بعد تحقيق الجيش السوري النظامي تقدما على الأرض في الفترة الأخيرة، كما قال دعنا: إن هناك تيارات في الولايات المتحدة تضغط على الإدارة باتجاه التدخل في سورية، مشيرا إلى أن تزويد المعارضة بالسلاح، بحسب اعتقاده، لن يعمل إلا على إطالة العنف في سورية، وتعطيل الحل السياسي.

في ذات السياق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لاتهام الجيش العربي السوري باستخدام أسلحة الدمار الشامل، أعني بذلك استخدامه للسلاح الكيماوي، تبريرا لعمل عسكري مباشر ضد سورية، تحت زعم أن بشار الأسد يستخدم السلاح الكيماوي لإبادة الشعب السوري، وقال بيان صادر عن البيت الأبيض: إن ما يصل إلى مائة وخمسين شخصا قتلوا من قبل جراء استخدام هذه الأسلحة، وأضاف البيان لا توجد أدلة موثوق بها تثبت أن المعارضة السورية استخدمت الأسلحة الكيميائية. وقدرت وكالة الاستخبارات الأمريكية سي أي إيه أن نحو مائة إلى مائة وخمسين شخصا قتلوا نتيجة استخدام تلك الأسلحة.

واعتبر رئيس لجنة الشئون الدولية في مجلس الدوما الروسي (مجلس النواب)أليكسي بوشكوف أن المعلومات عن استخدام السلطات السورية السلاح الكيميائي مفبركة، كحال المعلومات التي نشرت سابقا عن امتلاك نظام صدام حسين أسلحة دمار شامل، وكتب بوشكوف على صفحته في موقع "تويتر" يوم الجمعة ١٤ يونيو ٢٠١٣: "المعلومات عن استخدام الأسد للسلاح الكيميائي مفبركة في نفس المكان الذي تم فيه فبركة المعلومات عن أسلحة الدمار الشامل لدى صدام حسين، إن أوباما يسير على نهج جورج بوش".

وهو ما أكدت عليه كارلا ديل بونتي، عضو لجنة التحقيق بانتهاك حقوق الإنسان في سورية، رئيسة الادعاء العام السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، اتهمت المعارضة السورية باستعمال غاز الأعصاب السارين، وقالت ديل بونتي في مقابلة مع قناة RSI الإيطالية يوم ٠٥ مايو٢٠١٣ إن المعلومات والأدلة التي جمعها أعضاء اللجنة الدولية من الأطباء المختصين ومن المتضررين تؤكد استخدام غاز السارين.

وأضافت ديل بونتي أنه "انطلاقا من المؤشرات التي تم الحصول عليها فإن مسلحي المعارضة استخدموا الاسلحة الكيميائية باستعمالهم غاز السارين"، واستعرضت ديل

بونتى محتوى التقرير، الذى أعده أعضاء اللجنة، التى زارت الدول المجاورة لسورية، حيث "التقوا المتضررين والأطباء والعاملين فى المستشفيات الميدانية"، وأشارت القاضية ديل بونتى إلى أن "الخبراء رغم ذلك ما زالوا بعيدين عن طرح الاستنتاج الأخير، وأنه يتوجب التأكد من نتيجة تحقيقاتنا عن طريق الحصول على شهادات إضافية، لكن فى الوقت الحاضر استطعنا التأكد بأن القوى المعارضة للنظام استعملت غاز السارين".

أثبتت الحرب الهمجية فى سوريا أن الإرهاب والاستعمار وجهان لعملة واحدة، والمشاركين فى صناعة تلك العملة الرديئة لا يريدون تأسيس نظام ديمقراطى حقيقى فى سورية، بل يسعون بكل قوة لهدم الدولة والمجتمع وتدمير الجيش العربى السورى، وستكون الضحية هى تدمير سوريا الشعب والوطن!!.

* نشـــر فى جريدة الكرامة العدد٣٧٢ – فى ٢٣ يونيو ٢٠١٣.
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٣.

الإسلام السياسى والديمقراطية فى مصر

كشف السقوط السريع لتجربة الإسلام السياسى فى الحكم فى مصر والترنح فى بلدان الربيع العربى عن حجم التحولات البنيوية العميقة التى تحدث فى مصر وليبيا وتونس وسوريا واليمن، وأيضا داخل المجتمعات العربية الملكية.

هذه التحولات البنيوية العميقة والحادة تعكس إلى حد كبير حجم التحولات القيمية لدى الجماهير العربية، التى خرجت إلى الساحات والميادين تطالب بحقها الطبيعى فى العيش الكريم والحرية والعدالة الاجتماعية، وتعلن عن رغبتها فى تأسيس ديمقراطيتها الحقيقية.

هذه التحولات القيمية كانت ولا تزال تحت المجهر العلمى للمفكرين الاجتماعيين فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، قبل وبعد ثورات الربيع العربى، وطرحت العديد من الدراسات السوسيولوجية العديد من الأسئلة الهامة حول الواقع الاجتماعى العربى والإسلامى، من أهمها: إلى أى مدى يوجد نسق قيمى مشترك بين جماهير الدول الإسلامية؟، وإلى أى حد تنسجم قيمهم مع النظم الديمقراطية؟، وهل لدى المجتمعات الإسلامية أنساق قيمية مميزة؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف تختلف تلك القيم عن القيم السائدة فى ثقافات أخرى؟ وهل ترتبط قيم معينة ببزوغ الديمقراطية وبقائها؟.

وبينت نتائج مسح القيم العالمى أن الجماهير فى الدول الإسلامية لديها قيم أساسية متشابهة نسبياً مع تلك القيم السائدة فى المجتمعات الأخرى، وإلى درجة كبيرة، فإن

الاختلافات بين المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية تعكس فى واقع الأمر اختلافات فى مستويات التنمية الاقتصادية، فقد أكد علماء الاجتماع ومفكرى الحداثة منذ كارل ماركس وحتى ماكس فيبر، أن التنمية الاقتصاية تحدث تغييرات ثقافية شاملة.

يعلم كل فرد أن العالم يتم غزوه بطريقة متزايدة بوسائل الإعلام المنتشرة على مستوى دول العالم، فالأفلام التى ينتجها التليفزيون الأمريكى وشركات هوليوود أصبحت فى كل مكان الآن، كما يوفر الإنترنت الاتصال السريع بين القاهرة وشيكاغو، ويبدو أن العولمة أصبحت منشرة فى كل مكان، وربما يظن الفرد إذن أن ثقافات العالم لا بد وأن تتحول إلى نسق قيمى متجانس.

ولكن ثقافات العالم ليست كذلك، فتشير نتائج مسح القيم العالمى إلى أن أنساق القيم فى الدول الغنية تسير فى اتجاه متماثل، ولكنها لا تتقارب (على الأقل لم يتم ذلك خلال السنوات العشرين الأخيرة)، فالاختلافات الدينية وغيرها من الاختلافات التاريخية ما زالت تشكل القيم البشرية حتى اليوم، مما جعل المجتمعات الإسلامية التاريخية تختلف عن المجتمعات التاريخية الكاثوليكية، والبروستانتينية، والأرثوذكسية، والبوذية، أو الكونفوشية، ونحن نقول هذا ليس فقط لأننا لا نجد أى دليل على التقارب، ولكن الهوة بين أنساق القيم للدول الغنية والفقيرة تزداد وتتسع فى الواقع، ولم تنكمش خلال فترة السنوات العشرين الأخيرة.

والسؤال : هل نوجد "مجتمع إسلامى" مترابط؟ تتباين الثقافات على عدد من الأبعاد، فالثقافات بطبعها معقدة، وكل مجتمع له تاريخ له خصوصيته، وعلاوة على ذلك، فإن المجتمعات الإسلامية تنتشر حول منتصف العالم من المغرب حتى إندونسيا، وعليه فإن ثروات تلك المجتمعات الجغرافية، والكثافة السكانية، وحتى المناخ يختلف اختلافا كبيراً، كما أن تلك المجتمعات تتحدث بلغات متنوعة، وتقوم بتفسير الإسلام بطرق متعددة.

واعتباراً من عام ٢٠٠٢ تضمن مسح القيم العالمى أربعة عشر مجتمعاً إسلامياً تم وضعهم على الخريطة الثقافية للعالم، ومعظمها مجتمعات صنفها البنك الدولى على أنها مجتمعات " ذات دخول منخفضة "، وطبقاً لوضعها هذا نجد أنها تجنح إلى التأكيد على القيم التقليدية، وقيم الحرص على البقاء، غير أن هناك تجمعين مميزين يعكسان خبرات تاريخية خاصة بهما، فهناك عشرة مجتمعات (المغرب، والجزائر، ومصر، والأردن، وبنجلادش، وباكستان، وإندونيسيا، وإيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية) تقع فى تجمع "الدول الإسلامية البارزة" وتتجة الجماهير فى هذه المجتمعات إلى التركيز على القيم

التقليدية وعلى القيم المحافظة على البقاء، إلا أن الجماهير فى الدول الثلاث التى تعد من أغنى تلك المجتمعات (المملكة العربية السعودية – تركيا – إيران) تضع تأكيدا على القيم العلمانية – العقلانية وقيم التعبير عن الذات، بالمقارنة بمعظم الدول الأخرى فى هذا التجمع، وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية تعد المركز الرئيسى للإسلام بالقياس بأى جماهير إسلامية أخرى.

ونظراً لأن هذه القيم مرتبطة ارتباطا كبيراً بالتفضيل الجماهيرى للديمقراطية، فقد يكون خطأ جسيماً أن نفترض أن الجماهير السعودية غير راغبة فى العملية الديمقراطية.

والسؤال الآن لماذا لم تنتشرالديمقراطية فى العالم العربى؟ إحدى الإجابات التى قدمها علماء الاجتماع السياسى مؤداها أن العالم الإسلامى تنقصه القيم السياسية الأساسية التى تساعد على بزوغ الديمقراطية النيابية، كما هو الحال فى الحضارة الغربية، ولكن أولئك الذين اعتنقوا وجهة النظر هذه لم يقدموا أدلة تجريبية تقريباً عما إذا كانت المجتمعات العربية الإسلامية تكشف عن قيم متفاوتة، وفى الحقيقة، هناك دليل تجريبى صغير جداً أصبح فى متناول اليد عن معتقدات الجماهير الإسلامية حتى الآن.

فالموجتان المعاصرتان لمسح القيم العالمى اللتان أجريتا فى ١٩٩٥ – ١٩٩٦، ٢٠٠٠–٢٠٠١ قد وفرتا دليلاً شاملاً له علاقة بذلك. وتضمنت هذه المسوح خمس دول عربية (الجزائر – مصر – الأردن – السعودية – المغرب)، بالإضافة إلى تسع دول تعيش فيها أغلبية مسلمة (ألبانيا – أذربيجان – بنجلادش – إندونيسيا – إيران – وكيرجستان – باكستان – تركيا).

وبالرغم من الادعاءات الخاصة بالصراع الحضارى بين الغرب والآخرين، فإن النتائج التى رصدها مسح القيم العالمى توضح أن الديمقراطية أصبح لها صورة إيجابية بصفة عامة فى جميع أنحاء العالم، كما أن الجماهير فى الدول العربية أصبحت توافق على الديمقراطية وتطلبها بشدة، والوقائع تؤكد أن الديمقراطية فى العالم العربى لن تظهر بطريقة أوتوماتيكية، والممكن أن تحققها الجماهير فى مصر والعالم العربى فى المستقبل، خصوصا إذا ما حققوا مستويات معقولة من الأمان الاقتصادى.

* نشـــر فى جريدة الكرامة العدد٣٧٦ – فى ٩ سبتمبر ٢٠١٢.

الديمقراطية والدولة القوية فى مصر

إن قوى الإسلام السياسى المتباكية على الشرعية والديمقراطية، منذ عزل رئيسها محمد مرسى عليها أن تتذكر جيدا، أن الرئيس المعزول وجماعته هم أول من مزقوا ثوب الديمقراطية، وأول من حطم قواعد الديمقراطية من خلال فرض دستور الدولة الفاشية الثيوقراطية، التى أسقطها الشعب المصرى فى ٣٠ يونيو، وهم أول من استخدموا آليات الإقصاء والاستبعاد عن طريق أخونة مؤسسات الدولة المصرية.

إن صعود جماعة الإخوان المجرمين إلى السلطة فى مصر، وكل بلدان الربيع العربى جاء بدعم مباشر وسرى من الولايات المتحدة الأمريكية، استكمالا لمبادرة دعم الديمقراطية فى العالم العربى، الذى طرحته فى ديسمبر ١٩٩٠، التى أعلنت عنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التى وضعت من خلالها برنامجاً للحكم والديمقرطية لبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وكشفت الحقائق والوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية زيف هذا البرنامج، الذى كان ولا يزال هدفه الباطن ليس دعم "الديمقراطية"، بل دعم جماعات سياسية داخل الطبقة الحاكمة العربية من شأنها دعم، لا عرقلة ،السياسة الاقتصادية الأمريكية فى مصر والعالم العربى.

وتقوم ركائز السياسة الاقتصادية الأمريكية فى مصر والعالم العربى على مؤامرة تمت صياغة أهدافها فى العاصمة "واشنطن"، تقوم على الآتى:

* استخدام النفقات العامة لدعم كل من النمو المرتفع وإعادة توزيع الدخل.
* خصخصة الشركات التابعة للدولة.
* تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
* إزالة الحواجز أمام المنافسة الحرة.
* الإصلاح الضريبى بمعدلات هامشية أقل، وقاعدة ضريبية عريضة.
* تأمين حقوق الملكية.

ومن ثم فإن برنامج التكيف الهيكلى فى مصر، يعنى المزيد من الركود وتخفيض قيمة الجنيه المصرى نزع التصنيع وتحجيم فرص العمل، وطرد الفلاحين المزارعين المستأجرين من أراضيهم، وإلغاءات أخرى لمنجزات الإصلاح الزراعى، وإلغاء القوانين التى تحمى العمل والزيادات فى أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية وزيادة أسعار الكهرباء وتكاليف السكن وإلغاء الرعاية الصحية المجانية، وزيادة أسعار الأدوية والتخفيضات الضخمة فى الرواتب الفعلية للموظفين.

ورأينا أن "مشروع الديمقراطية"، التى تتبناه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لم يكن القصد منه إدخال الديمقراطية، بل إزالة العقبات السياسية التى تواجه إحكام القبضة الأمريكية على الاقتصاد المصرى وفرض مزيد من التبعية، وهو أمر يتناقض كليا مع " الناصرية "، ويعادى كل الإنجازات الحضارية، التى حارب من أجلها جمال عبد الناصر والشعب المصرى من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

لقد كانت مصر خلال الخمسينيات والستينيات، وفى إطار ثورة يوليو ١٩٥٢، قد بدأت سياسة الاعتماد على الذات فى توفير الحاجات الاقتصادية، وصاحب ذلك إقامة الصناعات الثقيلة، وزياده الإنتاج، وتنمية القوى العاملة، وتحديد الاستيراد لحماية الإنتاج المحلى، وتحديد الأسعار لتتماشى مع الأجور غير العالية، كما قررت الدولة من خلال منافذ شركات القطاع العام ومؤسساته، أن تبيع للمواطن كافة احتياجاته وذلك حماية لأبناء الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين والأجراء من طغيان آليات السوق الرأسمالية المعروفة.

وأدت هذه السياسة إلى تعاظم دور الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، وكيف لا والثورة قامت أصلا للقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، وهكذا أصبحت الطبقة الوسطى عماد النظام الجديد وأمل الثورة فى تنمية القوة الذاتية وتحقيق مشروعات الوحدة العربية، وتطبيق العدالة الاجتماعية، وفق التنظيم الاشتراكى للإنتاج.

ومن المعروف أن هذه السياسة انتهت إلى أستعداء الغرب الأوروبى - الأمريكى على مصر" الناصرية " بشكل قريب لما حدث مع محمد على باشا للأسباب ذاتها، وكان ما كان من ترتيب عدوان يونيو ١٩٦٧ للإيقاع بالتجربة، وانتهت التجربة برحيل الزعيم جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ .

كان "إجماع واشنطن" برعاية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتطبيق سياسات التكيف الهيكلى وطرحه لمفهوم الحكم الرشيد بشكل وثيق الصلة بقضايا المسئولية العامة للمسئولين الحكوميين، وشفافية الإجراءات، والخضوع للقانون وإدارة القطاع العام، كما تستلزم عملية الحكم الرشيد فى مصر تقليص دور الدولة، ودعم القوى غير الحكومية، وذلك من وجهة نظر البنك الدولى.

غير أن هناك أمرين جديرين بالانتباه، الأمر الأول، أنه بينما يبشر البنك الدولى بالحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان ليس فى مصر وحدها ولكن كل بلاد الجنوب النامى، فإن السياسات الاقتصادية للبنك تضعف الأهداف السياسية النبيلة، فبرنامج التكيف الهيكلى لا يساعد على النهوض بالمجتمع المدنى بقدر ما يعمل على تمزقه وقمعه بقسوة، ولا يعزز الأمن الاجتماعى والرفاهية بقدر ما يقلص منهما بشكل غاية فى الخطورة ولا يشجع على احترام الأخلاق والمسئوليات العامة بقدر ما يضعف السلوكيات الأخلاقية العامة، ويتحايل من أجل تخفيض أجور ومرتبات العاملين، وبمعنى آخر، فإن التكيف الهيكلى يتناقض مع منطق الحكم الرشيد الذى يدعيه.

أما الأمر الثانى، أن هدف مشروع البنك الدولى للحكم الرشيد هو أساساً توفير البيئة السياسية الملائمة لنشاط السوق، وليس بهدف إقامة حكم رشيد فى حد ذاته، أو باعتباره حقاً من حقوق الشعب المصرى أو أى شعب ينتمى للجنوب النامى، فإن الحكم الرشيد والدعوة المخادعة من أجل الديمقراطية، يتم استغلالها عادة بنفس الأسلوب، من جانب الاقتصاديين فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للترويج للحلول الليبرالية الجديدة على نطاق العالم.

وإن كان لا يمكن إنكار أنه رغم ملاءمة مشروع البنك الدولى للحكم الرشيد وتأكيده على سيادة القانون والشفافية وحقوق الإنسان، وأنه مشروع مناسب تماماً للظروف التى تواجهها معظم الشعوب النامية، ومع ذلك فإن الأهداف التى حددها المشروع أدت إلى تناقضات خطيرة لا تتناسب مع واقع وأهداف المجتمعات النامية ولا ترتبط بها، ولا ترتبط بطموحات الشعوب النامية فى الحياة الكريمة.

وفى مجال النقد الفعال لمشروع الحكم الديمقراطى الرشيد للبنك الدولى تنكشف لنا الحقائق السوسيولوجية، بأن سبب هذا المشروع هو خدمة المصالح الذاتية والانتهازية، ومصالح رأس المال فى إطار الأيديولوجية الاقتصادية الليبرالية الجديدة، والسؤال الذى يطرح نفسه بقوة الآن، لمن الحكم الرشيد؟ إنه بالتأكيد ليس لصالح عموم الشعب المصرى أو شعوب الجنوب عامة، إنه حكم لمصلحة الشركات المئة الصناعية الكبرى، والبنوك العابرة للقوميات، التى تستنزف الثروات الطبيعية، وتجنى الأرباح الضخمة لنفسها، ولصالح الطبقة الفاسدة، وحاشية الديكتاتور المخلوع مبارك، الذين يربحون أموالاً ضخمة بطرق غير شرعية، وتكديسها فى البنوك الغربية.

إن الحكم الرشيد للشعب المصرى ليس مكملاً للتعديل الهيكلى، بل بالأحرى، هو قيمة سياسية تنكر برنامج التكيف الهيكلى وتستهدف إصلاح العلاقات الاجتماعية فى الدولة المصرية من خلال توفير الشروط اللازمة للرفاهية الاجتماعية، وتحسين الأحوال المادية للشعب المصرى، وفى اعتقادى أن إقامة نسق الحكم الرشيد، من خلال هذا المنظور هو من أكبر التحديات، التى تواجهة عملية التحول الديمقراطى الراديكالى فى مصر.

* نشر فى جريدة صوت البلد العدد ٢٠٥ فى ٢٩ من أغسطس ٢٠١٢.
* نشر فى موقع وكالة أنباء مصر بتاريخ ٢٣ من أغسطس٢٠١٣.
* نشر فى جريدة الأهالى العدد ١٦٤٢ فى ٤ من سبتمبر ٢٠١٣.

المحتوى

صدر مؤخراً في سلسلة
إصدارات خاصة

117- مملكة داود وسليمان العبرية أوهام لا نهاية لها .... أحمد عزت سليم
118- رأى الإسلام في الآداب والفنون الجميلة .... مصطفى محمد لطفى القطان
119- مبدعون وثوار .... وسام الدويك
120- دافعت عن قيثارتي .... فريدة النقاش
121- فنانون من المنيا .... فتحي إدريس
122- جريمة المرأة في المجتمع .... د. ناجي محمد هلال
123- إقصاء الآخر .... د. أحمد محمد سالم
124- يحيى حقى الأعمال المجهولة والمنسية .... محمود علي
125- نظرات في الثقافة الشعبية والهوية .... د. عطارد شكرى
126- قناة السويس ١٤٥ عاماً قراءة في مشهد الافتتاح .... محمد عبد الله عيسى
127- فرق الشيعة .... د. محمد فياض
128- النسوية وفلسفة العلم .... د. يمنى طريف الخولي
129- أوتار العازف القديم.. أحمد عنتر مصطفى
130 - 136 - موسوعة الأغنيات في السينما المصرية (سبعة اجزاء) .... محمود قاسم
137- حين هربت عاريات موديلياني.............................. أحمد الجنايني
138- يوسف القعيد سبعون عاما من العشق .... السعداوى الكافورى
139- جر شكل نظرات وعبرات .... ماجد يوسف
140- ملك شعراء أفغانستان.................................... د. نجات عبد الحميد الشيخ

اللوحة و الغلاف للفنان احمد الجنايني

إصدارات خاصة

الهيئة العامة لقصور الثقافة
www.gocp.gov.eg

الثمن: أربعة جنيهات